

مُقَدِّمَتَا بَيْنَ الصَّلَاحِ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ

تصنيف

الإمام المحدث الحافظ أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن
الشهرزوري المعروف بابن الصلاح المتوفى سنة ٦٤٢ هـ سنة ١٢٤٤ م.

طَبْعَةٌ جَدِيدَةٌ مَنَقَحَةٌ
وَمُذِيلَةٌ بِالْحَوَاشِي

دار زاهد القدسي
للطباعة والنشر



اهداءات ٢٠٠٢

١/ حسين كامل السيد بك فتمنى

الاميرة

مُقَدِّمَاتُ ابْنِ الصَّلَاحِ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ

مُصَنِّفٌ

الإمام المحدث الحافظ أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن
الشيرازي المعروف بابن الصلاح المتوفى سنة ٦٤٢ هـ سنة ١٢٤٤ م.

دار زاهد القدس

للطباعة والنشر والتوزيع

دار زاهد القدسي
للطباعة والنشر والتوزيع
٧٢ ش البستان - عابدين

مقدمة ابن الصلاح



قال الشيخ الامام الحافظ مقى الشام شيخ الاسلام تقى الدين أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان بن موسى بن أبي نصر النصرى الشهرزورى الشافعى المعروف بابن الصلاح عليه الرحمة : رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا . الحمد لله الهادى من استهداه ، الواقى من اتقاه ، الكافى من تحرى رضاه ، حمداً بالغاً أمد تمام ومتهام . والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على نبينا والنيين وآل كل . ما رجبى راج مغفرته ورحمته ، آمين .

هذا وإن علم الحديث من أفضل العلوم الفاضلة ، وأرفع الفنون النافعة ، يحبه ذكور الرجال ونحوهم ، ويُعنى به محققو العلماء وكتبتهم ، ولا يكرهه من الناس إلا رذالتهم وسفلتهم . وهو من أكثر العلوم توجلاً فى فنونها ، لاسيما الفقه الذى هو إنسان عيونها . ولذلك كثر غلط العاطلين منه من مصنفى الفقهاء ، وظهر الخلل فى كلام المخطين به من العلماء . ولقد كان شأن الحديث فيما مضى عظيماً — عظيمة جموع طلبته ، رفيعة مقادير حفاظه وحملته . وكانت علومه بحياتهم حية ، وأفنان فنونه يقاتهم غضة ، ومغايه بأهله آهلة . فلم يزالوا فى انقراض ولم يزل فى اندراس حتى آضت به الحال إلى أن صار أهله إنما هم شردمة قليلة العدد ، ضعيفة العدد . لا تعنى على الأغلب فى تحمله بأكثر من سماعه غفلاً ولا تعنى فى

تقييده بأكثر من كتابته عطلاً، مَطْرَحِينَ علومه التي بها جل قدره، مباعدِينَ معارفه التي بها نغم أمره.

فحين كاد الباحث عن مشكله لا يلقي له كاشفاً، والسائل عن علمه لا يلقي به عارفاً، من الله الكريم تبارك وتعالى عني - وله الحمد - أن أجمع بكتاب معرفة أنواع علم الحديث هذا الذي باح بأسراره الخفية، وكشف عن مشكلاته الآية، وأحكم معاقده، وأفقد قواعده، وأثار معالنه، وبين أحكامه، وفصل أقسامه، وأوضح أصوله، وشرح فروعه وفصوله، وجمع شتات علومه وفوائده، وقصص شوارد نكته وفرائده. فالله العظيم الذي يده الضر والنفع والاعطاء والمنع أسأل، وإليه أضرع وأبتل، متوسلاً إليه بكل وسيلة، متشفعاً إليه بكل شفيع، أن يجعله ملياً بذلك وأملئ، وفيأ بكل ذلك وأوفئ، وأن يعظم الأجر والنفع به في الدارين، إنه قريب مجيب. وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ.

وهذه فهرست أنواعه:

- ١ - فالأول منها: معرفة الصحيح من الحديث ٧
- ٢ - الثاني: معرفة الحسن من الحديث ١٥
- ٣ - الثالث: معرفة الضعيف من الحديث ٢٠
- ٤ - الرابع: معرفة المسند ٢١
- ٥ - الخامس: معرفة المتصل ٢١
- ٦ - السادس: معرفة المرفوع ٢٢
- ٧ - السابع: معرفة الموقوف ٢٢
- ٨ - الثامن: معرفة المقطوع وهو غير المتقطع ٢٣
- ٩ - التاسع: معرفة المرسل ٢٥
- ١٠ - العاشر: معرفة المنقطع ٢٦
- ١١ - الحادي عشر: معرفة المعضل، وإليه تفريعات، منها في الاسناد ٢٨
- المعنعن، ومنها في التعليق ٢٨

نوع	صفحة
١٢ - الثاني عشر : معرفة التدليس وحكم المدلس	٣٤
١٣ - الثالث عشر : معرفة الشاذ	٣٦
١٤ - الرابع عشر : معرفة المنكر	٣٧
١٥ - الخامس عشر : معرفة الاعتبار والمتابعات والشواهد	٣٨
١٦ - السادس عشر : معرفة زيادات الثقات وحكمها	٤٠
١٧ - السابع عشر : معرفة الافراد	٤١
١٨ - الثامن عشر : معرفة الحديث المثلل	٤٢
١٩ - التاسع عشر : معرفة المضطرب من الحديث	٤٤
٢٠ - العشرون : معرفة المدرج في الحديث	٤٥
٢١ - الحادي والعشرون : معرفة الحديث الموضوع	٤٧
٢٢ - الثاني والعشرون : معرفة المقلوب	٤٨
٢٣ - الثالث والعشرون : معرفة صفة من تقبل روايته ومن ترد روايته	٤٩
٢٤ - الرابع والعشرون : معرفة كيفية سماع الحديث وتحمله، وفيه بيان أنواع الاجازة وأحكامها وسائر وجوه الأخذ والتحمل، وفيه علم جم	٦٠
٢٥ - الخامس والعشرون : معرفة كتابة الحديث وكيفية ضبط الكتاب وتقييده، وفيه معارف مهمة زائقة	٨٧
٢٦ - السادس والعشرون : معرفة كيفية رواية الحديث وشرط أدائه وما يتعلق بذلك، وفيه كثير من تفائس هذا العلم	١٠٢
٢٧ - السابع والعشرون : معرفة آداب المحدث	١١٨
٢٨ - الثامن والعشرون : معرفة آداب طالب الحديث	١٢٤
٢٩ - التاسع والعشرون : معرفة الاسناد العالي والنازل	١٣٠
٣٠ - المسمى في ثلاثين : معرفة المشهور من الحديث	١٣٤
٣١ - الحادي والثلاثون : معرفة الغريب والعزيز من الحديث	١٣٦

صفحة	فهرس
١٣٧	٣٢- الثاني والثلاثون: معرفة غريب الحديث
١٣٨	٣٣- الثالث والثلاثون: معرفة المسلسل
١٣٩	٣٤- الرابع والثلاثون: معرفة ناسخ الحديث ومنسوخه
١٤٠	٣٥- الخامس والثلاثون: معرفة المصنف من أسانيد الأحاديث ومتونها
١٤٣	٣٦- السادس والثلاثون: معرفة مختلف الحديث
١٤٤	٣٧- السابع والثلاثون: معرفة المزيد في متصل الأسانيد
١٤٥	٣٨- الثامن والثلاثون: معرفة المراسيل الخفي إرسالها
١٤٥	٣٩- التاسع والثلاثون: معرفة الصحابة رضي الله عنهم
١٥١	٤٠- المسوفى أربعين: معرفة التابعين رضي الله عنهم
١٥٣	٤١- الحادى والأربعون: معرفة أكابر الرواة عن الأصاغر
	٤٢- الثاني والأربعون: معرفة المدج وما سواه من رواية الأقران
١٥٤	بعضهم عن بعض
١٥٥	٤٣- الثالث والأربعون: معرفة الاخوة والأخوات من العلماء والرواة
١٥٦	٤٤- الرابع والأربعون: معرفة رواية الآباء عن الأبناء
١٥٧	٤٥- الخامس والأربعون: عكس ذلك: معرفة رواية الأبناء عن الآباء
	٤٦- السادس والأربعون: معرفة من اشترك في الرواية عنه راويان
١٥٩	متقدم ومتأخر تباعد ما بين وفاتها
١٥٩	٤٧- السابع والأربعون: معرفة من لم يزوه عنه إلا راو واحد
١٦١	٤٨- الثامن والأربعون: معرفة من ذكر بأسماء مختلفة أو نعت متعددة
١٦٢	٤٩- التاسع والأربعون: معرفة المفردات من أسماء الصحابة والرواة والعلماء
١٦٤	٥٠- المسوفى خمسين: معرفة الأسماء والكنى
١٦٨	٥١- الحادى والخمسون: معرفة كنى المعروفين بالأسماء دون الكنى
١٦٩	٥٢- الثاني والخمسون: معرفة ألقاب المحدثين

صفحة	النوع
١٧٢	٥٣ - الثالث والخمسون : معرفة المؤلف والمختلف
١٧٩	٥٤ - الرابع والخمسون : معرفة المتهق والمفترق
١٨٣	٥٥ - الخامس والخمسون : نوع يتركب من هذين النوعين
	٥٦ - السادس والخمسون : معرفة الرواة المتشابهين في الاسم والنسب
١٨٥	المتمايزين بالتقديم والتأخير في الابن والآب
١٨٥	٥٧ - السابع والخمسون : معرفة المنويين إلى غير آباتهم
١٨٧	٥٨ - الثامن والخمسون : معرفة الأنساب التي باطنها على خلاف ظاهرها
١٨٨	٥٩ - التاسع والخمسون : معرفة المجهات
١٨٩	٦٠ - المسوفى ستين : معرفة تواريخ الرواة في الوقايات وغيرها
١٩٣	٦١ - الحادي والستون : معرفة الثقات والضعفاء من الرواة
١٩٤	٦٢ - الثاني والستون : معرفة من خلط في آخر عمره من الثقات
١٩٧	٦٣ - الثالث والستون : معرفة طبقات الرواة والعلماء
١٩٨	٦٤ - الرابع والستون : معرفة الموالى من الرواة والعلماء
٢٠٠	٦٥ - الخامس والستون : معرفة أوطان الرواة وبلدانهم
	وذلك (أى النوع الخامس والستون) آخرها ، وليس بآخر الممكن في ذلك فانه قابل للتنوع إلى ما لا يحصى ، إذ لا تحصى أحوال رواة الحديث وصفاتهم ولا أحوال متون الحديث وصفاتها ، وما من حالة منها ولا صفة إلا وهى يصدد أن تفرد بالذكر وأهلها ، فإذا هى نوع على حياله ولكسته نصّب من غير أرب ، وحسبنا الله ونعم الوكيل .

١ - النوع الأول من أنواع علوم الحديث :

معرفة الصحيح من الحديث

اعلم - عليك الله وإياى - أن الحديث عند أهله ينقسم إلى صحيح وحسن وضعيف . أما الحديث الصحيح فهو الحديث المسند الذى يتصل بسنده بنقل

العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه ولا يكون شاذاً ، ولا معللاً ، وفي هذه الأوصاف احتراز عن المرسل ، والمنقطع ، والمعضل ، والشاذ ، وما فيه علة قاذحة ، وما في روايته نوع جرح . وهذه أنواع يأتي ذكرها إن شاء الله تبارك وتعالى . فهذا هو الحديث الذي يحكم له بالصحة بلا خلاف بين أهل الحديث . وقد يختلفون في صحة بعض الأحاديث لاختلافهم في وجود هذه الأوصاف فيه أو لاختلافهم في اشتراط بعض هذه الأوصاف كما في المرسل .

ومنى قالوا « هذا حديث صحيح » فعناه أنه اتصل سنده مع سائر الأوصاف المذكورة وليس من شرطه أن يكون مقطوعاً به في نفس الأمر إذ منه ما يفرد بروايته عدد واحد وليس من الأخبار التي أجمعت الأمة على تلقها بالقبول ، وكذلك إذا قالوا في حديث أنه « غير صحيح » فليس ذلك قطعاً بأنه كذب في نفس الأمر إذ قد يكون صدقاً في نفس الأمر وإنما المراد به أنه لم يصح إسناده على الشرط المذكور ، والله أعلم .

فوائد مهمة : أحدها : الصحيح يتنوع إلى متفق عليه ، ومختلف فيه ، كما سبق ذكره . ويتنوع إلى مشهور ، وغريب ، وبين ذلك . ثم إن درجات الصحيح تتفاوت في القوة بحسب تمكن الحديث من الصفات المذكورة التي تبتني الصحة عليها ، وتنقسم باعتبار ذلك إلى أقسام يستعصى إحصاؤها على العاد الحاضر . ولهذا نرى الامساك عن الحكم لاسناد أو حديث بأنه الأصح على الإطلاق ، على أن جماعة من أئمة الحديث خاصوا غمرة ذلك فاضطربت أقوالهم . فروينا عن إسحاق ابن راهويه أنه قال : أصح الأسانيد كلها « الزهري عن سالم عن أبيه » . وروينا نحوه عن أحمد بن حنبل . وروينا عن عمرو بن علي الفلاس أنه قال : أصح الأسانيد « محمد بن سيرين عن عبيدة عن علي » . وروينا نحوه عن علي بن المديني ، وروى ذلك عن غيرهما . ثم منهم من عين الراوى عن محمد وجعله أيوب السخيتاني ، ومنهم من جعله ابن عون . وفيما نرويه عن يحيى بن معين أنه قال : أجودها « الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله » . وروينا عن أبي

بكر بن أبي شيبة قال : أصح الأسانيد كلها . الزهري عن علي بن الحسين عن أبيه عن علي . . وروينا عن أبي عبد الله البخاري صاحب الصحيح أنه قال : أصح الأسانيد كلها . مالك عن نافع عن ابن عمر . . وبنو الإمام أبو منصور عبيد القاهر ابن طاهر التميمي على ذلك أن أجل الأسانيد . الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر ، واحتج باجماع أصحاب الحديث على أنه لم يكن في الرواة عن مالك أجل من الشافعي رضي الله عنهم أجمعين ، والله أعلم .

الثانية : إذا وجدنا فيما نروى من أجزاء الحديث وغيرها حديثاً صحيح الإسناد ولم نجده في أحد الصحيحين ولا منصوصاً على صحته في شيء من مصنفات أئمة الحديث المعتمدة المشهورة فانا لا نتجاسر على جزم الحكم بصحته ، فقد تعذر في هذه الاعصار الاستقلال بادراك الصحيح بمجرد اعتبار الأسانيد لأنه ما من إسناد من ذلك الا ونجد في رجاله من اعتمد في روايته على ما في كتابه عرياً عما يشترط في الصحيح من الحفظ والضبط والاتقان . قال الأمر إذا في معرفة الصحيح والحسن الى الاعتماد على ما نص عليه أئمة الحديث في تصانيفهم المعتمدة المشهورة التي يؤمن فيها لشهرتها من التغير والتحريف وصار معظم المقصود بما يتداول من الأسانيد خارجاً عن ذلك إبقاء سلسلة الاسناد التي خست بها هذه الأمة . زادها الله تعالى شرفاً ، آمين .

الثالثة : أول من صنف الصحيح ، البخاري أبو عبد الله محمد بن اسماعيل الجعفي مولاهم وتلاه أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري القشيري من أنفسهم . ومسلم مع أنه أخذ عن البخاري واستفاد منه يشاركه في أكثر شيوخه . وكتباها أصح الكتب بعد كتاب الله العزيز . وأما ما رويناه عن الشافعي رضي الله عنه من أنه قال : ما أعلم في الأرض كتاباً في العلم أكثر صواباً من كتاب مالك . ومنهم من رواه بغير هذا اللفظ فائماً قال ذلك قبل وجود كتابي البخاري ومسلم . ثم إن كتاب البخاري أصح الكتابين صحيحاً وأكثرهما فوائد .

وأما ما روينا عن أبي علي الحافظ النيسابوري أستاذ الحاكم أبي عبد الله الحافظ من أنه قال : ما تحت أديم السماء كتاب أصح من كتاب مسلم بن الحجاج ، فهذا وقول من فضل من شيوخ المغرب كتاب مسلم على كتاب البخاري إن كان المراد به أن كتاب مسلم يرجح بأنه لم يمازجه غير الصحيح فإنه ليس فيه بعد خطبته إلا الحديث الصحيح مسروداً غير مزوج بمثل ما في كتاب البخاري في تراجم أبوابه من الأشياء التي لم يستند لها على الوصف المشروط في الصحيح ، فهذا لا بأس به . وليس يلزم منه من أن كتاب مسلم أرجح فيما يرجع إلى نفس الصحيح على كتاب البخاري ، وإن كان المراد به أن كتاب مسلم أصح صحيحاً فهذا مردود على من يقوله ، والله أعلم .

الرابعة : لم يستوعب الصحيح في صحيحها ولا التزمنا ذلك فقد روينا عن البخاري أنه قال : ما أدخلت في كتاب الجامع إلا ما صح وتركت من الصحاح لملال الطول . وروينا عن مسلم أنه قال : ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هنا يعني في كتابه الصحيح ، إنما وضعت هنا ما أجمعوا عليه . قلت أراد - والله أعلم - أنه لم يضع في كتابه إلا الأحاديث التي وجد عنده فيها شرائط الصحيح المجمع عليه وإن لم يظهر اجتماعها في بعضها عند بعضهم .

ثم إن أبا عبد الله بن الأخرم الحافظ قال : قل ما يفوت البخاري ومسلماً مما ثبت من الحديث يعني في كتابيهما . ولقاتل أن يقول : ليس ذلك بالقليل فإن المستدرك على الصحيحين للحاكم أبي عبد الله كتاب كبير يشتمل مما فاتهما على شيء كثير وإن يكن عليه في بعضه مقال فإنه يصفوله منه صحيح كثير . وقد قال البخاري : أحفظ مائة ألف حديث صحيح ومائتي ألف حديث غير صحيح . وجملة ما في كتابه الصحيح سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً بالأحاديث المكررة . وقد قيل إنها باسقاط المكررة أربعة آلاف حديث إلا أن هذه العبارة قد يندرج تحتها عندهم آثار الصحابة والتابعين . وربما عد الحديث الواحد

ألمروى باسنادين حديثين^(١).

ثم إن الزيادة في الصحيح على ما في الكتابين يتلقاها طالها ما اشتمل عليه أحد المصنفات المعتمدة المشهورة لائمه الحديث كأبي داود السجستاني، وأبي عيسى الترمذى، وأبي عبد الرحمن النسائي، وأبي بكر ابن خزيمة، وأبي الحسن الدارقطني وغيرهم، منصوصاً على صحته فيها ولا يكتفى في ذلك بمجرد كونه موجوداً في كتاب أبي داود وكتاب الترمذى وكتاب النسائي وسائر من جمع في كتابه بين الصحيح وغيره، ويكتفى بمجرد كونه موجوداً في كتب من اشترط منهم الصحيح فيما جمعه ككتاب ابن خزيمة، وكذلك ما يوجد في الكتب المخرجة على كتاب البخارى وكتاب مسلم ككتاب أبي عوانة الأسفرائيني، وكتاب أبي بكر الاسماعيلي، وكتاب أبي بكر البرقاني، وغيرها من تمة لمحذوف أو زيادة شرح في كثير من أحاديث الصحيحين، وكثير من هذا موجود في الجمع بين الصحيحين لأبي عبد الله الحيدى.

واعتنى الحاكم أبو عبد الله الحافظ بالزيادة في عدد الحديث الصحيح على ما في الصحيحين وجمع ذلك في كتاب سباه المستدرك أودعه ما ليس في واحد من الصحيحين مما رآه على شرط الشيخين قد أخرجاه عن رواه في كتابيهما أو على شرط البخارى وحده أو على شرط مسلم وحده وما أدى اجتهاده الى تصحيحه وإن لم يكن على شرط واحد منها وهو واسع الخطو في شرط الصحيح متساهل في القضاء به، فالأولى أن توسط في أمره فنقول ما حكم بصحته ولم نجد ذلك فيه لغيره من الائمة إن لم يكن من قيل الصحيح فهو من قبيل الحسن يمتنع به ويعمل به إلا أن تظهر فيه علة توجب ضعفه. ويقاربه في حكمه صحيح أبي حاتم بن حبان البستي رحمه الله أجمعين، والله أعلم.

الخامسة : الكتب المخرجة على كتاب البخارى أو كتاب مسلم رضى الله

(١) وجدنا في نسخة المخطوطة ما فيه : قال المؤلف : وهكذا صحيح مسلم هو نحو أربعة آلاف حديث بإسقاط المكرر ضد رويته عن أبيه بن الحافظ قال كتب عدد أبي زرعة الرازى جلاء مسلم بن الحجاج فلم عليه فلما إن قام قلت له هذا جمع أربعة آلاف حديث في الصحيح فقال ولئن ترك الباقي، والله أعلم.

عنهما لم يلتزم مصنفوها فيها موافقتها في ألفاظ الأحاديث بعينها من غير زيادة ونقصان لكونهم رَوَوْا تلك الأحاديث من غير جهة البخارى ومسلم طلباً لعلو الاسناد فحصل فيها بعض التفاوت في الألفاظ. وهكذا ما أخرجه المؤلفون في تصانيفهم المستقلة كالسنن الكبير البيهقي وشرح السنة لأبي محمد البغوي وغيرهما بما قالوا فيه، وأخرجه البخارى أو مسلم، فلا يستفاد بذلك أكثر من أن البخارى أو مسلماً أخرج أصل ذلك الحديث مع احتمال أن يكون بينها تفاوت في اللفظ وربما كان تفاوتاً في بعض المعنى فقد وجدت في ذلك ما فيه بعض التفاوت من حيث المعنى. وإذا كان الامر في ذلك على هذا فليس لك أن تنقل حديثاً منها وتقول هو على هذا الوجه في كتاب البخارى أو كتاب مسلم الا أن تقابل لفظه أو يكون الذى خرجته قد قال أخرجه البخارى بهذا اللفظ بخلاف الكتب المختصرة من الصحيحين فان مصنفها نقلوا فيها ألفاظ الصحيحين أو أحدهما، غير أن الجمع بين الصحيحين للحيدى الأندلسى منها يشتمل على زيادة تيمات لبعض الأحاديث كما قدما ذكره فربما نقل من لا يميز بعض ما يحده فيه عن الصحيحين أو أحدهما وهو مخطئ لكونه من تلك الزيادات التى لا وجود لها في واحد من الصحيحين. ثم إن التواريخ المذكورة على الكتاتين يستفاد منها فائدتان : أحدهما علو الاسناد، والثانية الزيادة في قدر الصحيح لما يقع فيها من ألفاظ زائدة وتيمات في بعض الأحاديث يثبت صحتها بهذه التواريخ لأنها واردة بالأسانيد الثابتة في الصحيحين أو أحدهما وخارجة من ذلك المخرج الثابت، والله أعلم.

السادسة : ما أسنده البخارى ومسلم رحمهما الله في كتابيهما بالاسناد المتصل فذلك الذى حكاه بصحته بلا إشكال. وأما المعلق وهو الذى حذف من مبتدأ إسناده واحد أو أكثر فأغلب ما وقع ذلك في كتاب البخارى وهو في كتاب مسلم قليل جداً ففى بعضه نظر. وينبغى أن نقول ما كان من ذلك ونحوه بلفظ فيه جزم وحكم به على من علقه عنه فقد حكم بصحته عنه، مثاله : قال رسول الله صلى الله

عليه وسلم كذا وكذا ، قال ابن عباس كذا ، قال مجاهد كذا ، قال عفان كذا . قال القعنبى كذا ، روى أبو هريرة كذا وكذا ، وما أشبه ذلك من العبارات . فكل ذلك حكم منه على من ذكره عنه بأنه قد قال ذلك ورواه فلن يستجيز إطلاق ذلك إلا إذا صح عنه ذلك عنه . ثم إذا كان الذى علق الحديث عنه دون الصحابة فالحكم بصحته يتوقف على اتصال الاسناد بينه وبين الصحابي . وأما ما لم يكن في لفظه جزم وحكم ، مثل : روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا ، وروى عن فلان كذا ، أو فى الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم كذا وكذا ، فهذا وما أشبهه من الالفاظ ليس فى شيء منه حكم منه بصحة ذلك عن ذكره عنه لأن مثل هذه العبارات تستعمل فى الحديث الضعيف أيضاً ، ومع ذلك فأمراده له فى أثناء الصحيح مشعر بصحة أصله إشعاراً يؤنس به ويركن إليه ، والله أعلم .

ثم إن ما يتقاعد من ذلك عن شرط الصحيح قليل يوجد فى كتاب البخارى فى مواضع من تراجم الأبواب دون مقاصد الكتاب وموضوعه الذى يشعر به اسمه الذى سماه به وهو الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه . وإلى الخصوص الذى بيناه يرجع مطلق قوله « ما أدخلت فى كتاب الجامع إلا ما صح » وكذلك مطلق قول الحافظ أبى نصر الوايلى السجوى « أجمع أهل العلم الفقهاء وغيرهم على أن رجلاً لو حلف بالطلاق أن جميع ما فى كتاب البخارى ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قد صح عنه ورسول الله صلى الله عليه وسلم قاله لا شك فيه أنه لا يحنث والمرأة بما لها فى حبالته » وكذلك ما ذكره أبو عبد الله الحميدى فى كتابه الجمع بين الصحيحين من قوله « لم نجد من الائمة الماضين رضى الله عنهم أجمعين من أفصح لنا فى جميع ما جمعه بالصحة الا هذين الامامين » فأما المراد بكل ذلك مقاصد الكتاب وموضوعه ومتون الأبواب . ون التراجم ونحوها لأن فى بينهما ليس من ذلك قطعاً ، مثل

قول البخارى «باب ما يذكر فى الفخذ وروى عن ابن عباس وجهد ومحمد بن جحش عن النبي صلى الله عليه وسلم الفخذ عورة» وقوله فى أول باب من أبواب الفسل «وقال بهز بن حكيم عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم الله أحق أن يستحى منه» فهذا قطعاً ليس من شرطه، ولذلك لم يورده الحيدى فى جمعه بين الصحيحين، فاعلم ذلك فانه مهم غاف، والله أعلم.

السابعة : وإذا انتهى الأمر فى معرفة الصحيح الى ما خرجة الاثمة فى تصانيفهم الكافلة ببيان ذلك كما سبق ذكره فالحاجة ماسة الى التنبيه على أقسامه باعتبار ذلك. فأولها صحيح أخرجه البخارى ومسلم جميعاً. الثانى صحيح انفرد به البخارى أى عن مسلم. الثالث صحيح انفرد به مسلم أى عن البخارى. الرابع صحيح على شرطها لم يخرجاه. الخامس صحيح على شرط البخارى لم يخرججه. السادس صحيح على شرط مسلم لم يخرججه. السابع صحيح عند غيرهما وليس على شرط واحد منها. هذه أمهات أقسامه وأعلامها الأول وهو الذى يقول فيه أهل الحديث كثيراً «صحيح متفق عليه» يطلقون ذلك ويعنون به اتفاق البخارى ومسلم لا اتفاق الأئمة عليه. لكن اتفاق الأئمة عليه لازم من ذلك وحاصل معه لاتفاق الأئمة على تلقى ما اتفقا عليه بالقبول.

وهذا القسم جميعه مقطوع بصحته والعلم اليقين النظرى واقع به خلافاً لقول من نفى ذلك محتجاً بأنه لا يفيد فى أصله الا الظن، وإنما تلقته الأئمة بالقبول لأنه يجب عليهم العمل بالظن والظن قد يخطئ. وقد كنت أميل الى هذا وأحبه قرياً ثم بان لى أن المذهب الذى اخترناه أولاً هو الصحيح لأن ظن من هو معصوم من الخطأ لا يخطئ. والأئمة فى إجماعها معصومة من الخطأ، ولهذا كان ألاجماع المبتنى على الاجتهاد حجة مقطوعاً بها. وأكثر إجماعات العلماء كذلك. وهذه نكتة نفيسة نافعة ومن فوائدها القول بأن ما انفرد به البخارى أو مسلم مندرج فى قيل ما يقطع بصحته لتلقى الأئمة كل واحد من كتابيها بالقبول

على الوجه الذى فصلناه من حالها فيما سبق سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالأردقطنى وغيره وهى معروفة عند أهل هذا الشأن ، والله أعلم .

الثامنة : إذا ظهر بما قدمناه انحصار طريق معرفة الصحيح والحسن الآن فى مراجعة الصحيحين وغيرهما من الكتب المعتمدة فسيل من أراد العمل أو الاحتجاج بذلك إذا كان عن يسوغ له العمل بالحديث أو بالاستحجاج به لدى مذهب أن يرجع الى أصل قد قابله هو أو ثقة غيره بأصول صحيحة متعددة مروية بروايات متنوعة ليحصل له بذلك — مع اشتباه هذه الكتب وبعدها عن أن تقصد بالتبديل والتحريف — الثقة بصحة ما اتفقت عليه تلك الاصول ، والله أعلم .

٢ - النوع الثانى : معرفة الحسن من الحديث

روينا عن أبى سليمان الخطابى رحمه الله أنه قال بعد حكاية أن الحديث عند أهله ينقسم الى الأقسام الثلاثة التى قدمنا ذكرها : الحسن ما عرف مخبره واشتهر رجاله ، وقال : وعليه مدار أكثر الحديث وهو الذى يقبله أكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء . وروينا عن أبى عيسى الترمذى رضى الله عنه أنه يريد بالحسن أن لا يكون فى إسناده من يتهم بالكذب ولا يكون حديثاً شاذاً وروى من غير وجه نحو ذلك . وقال بعض المتأخرين الحديث الذى فيه ضعف قريب محتمل هو الحديث الحسن ويصلح العمل به . قلت : كل هذا مستبهم لا يشفى الغليل وليس فيما ذكره الترمذى والخطابى ما يفصل الحسن من الصحيح وقد أمعنت النظر فى ذلك والبحث جامعاً بين أطراف كلامهم ملاحظاً مواقع استعمالهم فتقننى لى واتضح أن الحديث الحسن قصبان :

أحدهما الحديث الذى لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته غير أنه ليس مغفلاً عن كثير الخطأ فيما يرويه ولا هو متهم بالكذب فى الحديث

أى لم يظهر منه تعبد الكذب في الحديث ولا سبب آخر مفسق ويكون متن الحديث مع ذلك قد عرف بأن روى مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله أو بما له من شاهد وهو ورود حديث آخر بنحوه فيخرج بذلك عن أن يكون شاذاً ومتكرراً وكلام الترمذي على هذا القسم ينزل .

القسم الثاني أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح لكونه يقصر عنهم في الحفظ والاعتناء وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يصد ما يتفرد به من حديثه متكرراً ويعتبر في كل هذا مع سلامة الحديث من أن يكون شاذاً ومتكرراً سلامته من أن يكون معللاً وعلى هذا القسم ينزل كلام الخطابي . فهذا الذى ذكرناه جامع لما تفرق في كلام من بلغنا كلامه في ذلك وكان الترمذي ذكر أحد نوعي الحسن وذكر الخطابي النوع الآخر مقتصرأ كل واحد منها على ما رأى أنه يشكل معرضاً عن ما رأى أنه لا يشكل أو أنه غفل عن البعض وذهل ، والله أعلم . هذا تأصيل ذلك وتوضيحه .

تنبيهات وتقرينات : أحدها : الحسن يتقاصر عن الصحيح في أن الصحيح من شرطه أن يكون جميع رواته قد ثبتت عدالتهم وضبطهم وإتقانهم إما بالنقل الصريح أو بطريق الاستفاضة على ما سنبينه إن شاء الله تعالى وذلك غير مشروط في الحسن فإنه يكفي فيه بما سبق ذكره من مجيء الحديث من وجوه وغير ذلك مما تقدم شرحه . وإذا استبعد ذلك من الفقهاء الشافعية مستبعد ذكرنا له نص الشافعي رضى الله عنه في مراسيل التابعين أنه يقبل منها المرسل الذى جاء نحوه مستنداً وكذلك لو واقفه مرسل آخر أرسله من أخذ العلم عن غير رجال التابعي الأول في كلام له ذكر فيه وجوهاً من الاستدلال على صحة مخرج المرسل بمجيئه من وجه آخر . وذكرنا له أيضاً ما حكاه الامام ابو المظفر السمعاني وغيره عن بعض أصحاب الشافعي من أنه تقبل رواية المستور وإن لم تقبل شهادة المستور ولذلك وجه متجه كيف وانا لم نكتف في الحديث الحسن بمجرد رواية المستور على ما سبق آنفاً . والله أعلم .

الثاني : لعل الباحث الفهم يقول : إننا نجد أحاديث محكوما بضعفها مع كونها قد رويت بأسانيد كثيرة من وجوه عديدة مثل حديث «الأذان من الرأس» ونحوه فهلا جعلتم ذلك وأمثاله من نوع الحسن لأن بعض ذلك عند بعضاً كما قلتم في نوع الحسن على ما سبق أنفاً. وجواب ذلك أنه ليس كل ضعف في الحديث يزول بمجيئه من وجوه بل ذلك يتفاوت. فنه ضعف يزله ذلك بأن يكون ضعفه ناشئاً من ضعف حفظ راويه مع كونه من أهل الصدق والديانة. فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر عرفنا أنه بما قد حفظه ولم يحتل فيه ضبطه له. وكذلك إذا كان ضعفه من حيث الإرسال زال بنحو ذلك كما في المرسل الذي يرسله إمام حافظ إذ فيه ضعف قليل يزول برواية من وجه آخر. ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك لقوة الضعف وتقاعد هذا الجابر عن جبره ومقاومته وذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوى متبهاً بالكذب أو كون الحديث شاذاً. وهذه جملة تفصيلها تدرك بالمباشرة والبحث فاعلم ذلك فانه من التفاسير العزيزة. والله أعلم.

الثالث : إذا كان راوى الحديث متأخراً عن درجة أهل الحفظ والاتقان غير أنه من المشهورين بالصدق والستر وروى مع ذلك حديثه من غير وجه فقد اجتمعت له القوة من الجهتين وذلك يرقى حديثه من درجة الحسن الى درجة الصحيح. مثاله : «حديث محمد بن عمرو عن أبي سلفة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لو لا ان أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة». فمحمد بن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق والصيانة لكنه لم يكن من أهل الاتقان حتى ضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه ووثقه بعضهم لهدفه وجلالته فحديثه من هذه الجهة حسن. فلما انضم الى ذلك كونه روى من أوجه آخر زال بذلك ما كنا نخشاه عليه من جهة سوء حفظه وانحصر به ذلك النقص اليسير فصح هذا الاسناد والتحق بدرجة الصحيح. والله أعلم.

الرابع : كتاب أبي عيسى الترمذي رحمه الله أصل في معرفة الحديث

الحسن وهو الذى توه باسمه وأكثر من ذكره فى جامعه ويوجد فى متفرقات من كلام بعض مشايخه والطبقة التى قبله كأحمد بن حنبل والبخارى وغيرهما. وتختلف النسخ من كتاب الترمذى فى قول «هذا حديث حسن» أو «هذا حديث حسن صحيح»، ونحو ذلك. فينبغى ان تصحح أصلك به بمراجعة أصول وتعتمد على ما اتفقت عليه؛ ونص الدارقطنى فى سننه على كثير من ذلك. ومن مظانه سنن أبى داود السجستانى رحمه الله. وروينا عنه أنه قال: ذكرت فيه الصحيح وما يشبهه ويقاربه، وروينا عنه أيضاً ما معناه أنه يذكر فى كل باب أصح ما عرفه فى ذلك الباب. وقال: ما كان فى كتابى من حديث فيه وهن شديد فقد يئته وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح وبعضها أصح من بعض. قلت: فعلى هذا ما وجدناه فى كتابه المذكوراً مطلقاً وليس فى واحد من الصحيحين ولا نص على صحته أحد ممن يميز بين الصحيح والحسن عرفناه بأنه من الحسن عند أبى داود، وقد يكون فى ذلك ما ليس بحسن عنده ولا مندرج فيما حققنا ضبط الحسن به على ما سبق، إذ حكى أبو عبد الله بن مندة الحافظ أنه سمع محمد بن سعد الباوردى بمصر يقول: كان من مذهب أبى عبد الرحمن النسائى ان يخرج عن كل من لم يجمع على تركه. وقال ابن مندة: وكذلك أبو داود السجستانى يأخذ مأخذه ويخرج الاسناد الضعيف إذا لم يجد فى الباب غيره لأنه أقوى عنده من رأى الرجال، والله أعلم.

الخامس: ما صار اليه صاحب المصاييح رحمه الله من تقسيم أحاديثه الى نوعين الصحاح والحسان، مريداً بالصحاح ما ورد فى أحد الصحيحين أو فيها وبالحسان ما أورده أبو داود والترمذى وأشباههما فى تصانيفهم، فهذا اصطلاح لا يعرف، وليس الحسن عند أهل الحديث عبارة عن ذلك. وهذه الكتب تشتمل على حسن وغير حسن كما سبق يانه، والله أعلم.

السادس: كتب المسانيد غير ملتحقة بالكتب الخمسة التى هى الصحيحان، وسنن أبى داود، وسنن النسائى، وجامع الترمذى، وما جرى مجراها فى

الاحتجاج بها والركون الى ما يورد فيها مطلقاً ، كسند أبي داود الطيالسي ، ومسد عبيد الله بن موسى ، ومسد أحمد بن حنبل ، ومسد اسحاق بن زاهره ، ومسد عبد ابن حميد ، ومسد الدارمي ، ومسد أبي يعلى الموصلي ، ومسد الحسن بن سفيان ، ومسد البزار أبي بكر وأشباها ، فهذه عاداتهم فيما ان يخرجوا في مسند كل صحابي ما رووه من حديثه غير متقيدين بأن يكون حديثاً محتجاً به ، فلهذا تأخرت مرتبتها وان جلت لجلالة مؤلفها عن مرتبة الكتب الخمسة وما التحق بها من الكتب المصنفة على الأبواب ، والله أعلم .

السابع : قولهم « هذا حديث صحيح الاسناد أو حسن الاسناد ، دون قولهم « هذا حديث صحيح أو حديث حسن » لأنه قد يقال « هذا حديث صحيح الاسناد » ولا يصح لكونه شاذاً أو معللاً غير أن المصنف المعتمد منهم إذا اقتصر على قوله أنه صحيح الاسناد ولم يذكر له علة ولم يقدح فيه فالظاهر منه الحكم له بأنه صحيح في نفسه لأن عدم العلة والقادح هو الأصل والظاهر ، والله أعلم .

الثامن : في قول الترمذي وغيره « هذا حديث حسن صحيح » إشكال لأن الحسن قاصر عن الصحيح كما سبق إيضاحه . ففي الجمع بينها في حديث واحد جمع بين نفي ذلك القصور وإثباته . وجوابه أن ذلك راجع الى الاسناد . فاذا روى الحديث الواحد باسنادين أحدهما إسناد حسن والآخر إسناد صحيح استقام ان يقال فيه إنه حديث حسن صحيح ، أي إنه حسن بالنسبة الى إسناد ، صحيح بالنسبة الى إسناد آخر ، على أنه غير مستنكر ان يكون بعض من قال ذلك أراد بالحسن معناه القوي وهو ما تميل اليه النفس ولا يأباه القلب ، دون المعنى الاصطلاحي الذي نحن بصدده فاعلم ذلك ، والله أعلم .

التاسع : من أهل الحديث من لا يفرد نوع الحسن ويحمله مندرجاً في أنواع الصحيح لاندراجه في أنواع ما محتج به ، وهو الظاهر من كلام الحاكم أبي عبد الله الحافظ في تصريفاته ، وإليه يرمى في تسميته كتاب الترمذي

بالجامع الصحيح، وأطلق الخطيب أبو بكر أيضاً عليه اسم الصحيح، وعلى كتاب النسائي. وذكر الحافظ أبو طاهر السلفي الكتب الخمسة وقال: اتفق على صحتها علماء الشرق والغرب، وهذا تساهل لأن فيها ما صرحوا بكونه ضعيفاً أو منكراً أو نحو ذلك من أوصاف الضعيف. وصرح أبو داود فيما قدمنا روايته عنه بانقسام ما في كتابه إلى صحيح وغيره، والترمذي مصرح فيما في كتابه بالتمييز بين الصحيح والحسن. ثم إن من سمى الحسن صحيحاً لا ينكر أنه دون الصحيح المقدم المبين أولاً، فهذا إذاً اختلاف في العبارة دون المعنى، والله أعلم.

٣- النوع الثالث : معرفة الضعيف من الحديث

كل حديث لم يجتمع فيه صفات الحديث الصحيح ولا صفات الحديث الحسن المذكورات فيما تقدم فهو حديث ضعيف. وأطلب أبو حاتم بن حبان البستي في تقسيمه فبلغ به خمسين قسماً إلا واحداً، وما ذكرته ضابط جامع لجميع ذلك. وسيل من أراد البسط أن يعدل إلى صفة معينة منها فيجعل ما عدمت فيه من غير أن يخلقها جابر على حسب ما تقرر في نوع الحسن قسماً واحداً، ثم ما عدمت فيه تلك الصفة مع صفة أخرى معينة قسماً ثانياً، ثم ما عدمت فيه مع صفتين معينتين قسماً ثالثاً، وهكذا إلى أن يستوفي الصفات المذكورات جمعا. ثم يعود ويعين من الابتداء صفة غير التي عينها أولاً ويجعل ما عدمت فيه وحدها قسماً، ثم القسم الآخر ما عدمت فيه مع عدم صفة أخرى ولتكن الصفة الأخرى غير الصفة الأولى المبدوء بها لكون ذلك سبق في أقسام عدم الصفة الأولى. وهكذا لم جراً إلى آخر الصفات.

ثم ما عدمت فيه جميع الصفات هو القسم الآخر الأرذل. وما كان من الصفات له شروط فاعمل في شروطه نحو ذلك فتضاعف بذلك الأقسام. والذي له لقب خاص معروف من أقسام ذلك : الموضوع، والمقلوب، والشاذ، والمثقل، والمضطرب، والمرسل، والمنقطع، والمعضل، في أنواع سيأتي عليها الشرح

ان شاء الله تعالى . والملاحظ فيما نوردته من الأنواع عموم أنواع علوم الحديث لا خصوص أنواع التقسيم الذي فرغنا الآن من أقسامه . ونسأل الله تبارك وتعالى تعميم النفع به في الدارين . آمين .

٤ - النوع الرابع : معرفة المسند

ذكر أبو بكر الخطيب الحافظ رحمه الله أن المسند عند أهل الحديث هو الذي اتصل إسناده من راويه الى منتهاه ، وأكثر ما يستعمل ذلك فيما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم دون ما جاء عن الصحابة وغيرهم . وذكر أبو عمر ابن عبد البر الحافظ أن المسند ما رفع الى النبي صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم خاصة . وقد يكون متصلاً ، مثل : « مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد يكون منقطعاً ، مثل : « مالك عن الزهري عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم » . فهذا مسند لأنه قد أسند الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو منقطع لأن الزهري لم يسمع من ابن عباس رضي الله عنهما . وحكى أبو عمر عن قوم أن المسند لا يقع الا على ما اتصل مرفوعاً الى النبي صلى الله عليه وسلم . قلت : وبهذا قطع الحاكم أبو عبد الله الحافظ ولم يذكر في كتابه غيره . فهذه أقوال ثلاثة مختلفة ، والله أعلم .

٥ - النوع الخامس : معرفة المتصل

ويقال فيه أيضاً الموصول ، ومطلقه يقع على المرفوع والموقوف ، وهو الذي اتصل إسناده فكان كل واحد من رواه قد سمعه ممن فوقه حتى ينتهي الى منتهاه . مثال المتصل المرفوع من الموطأ : « مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومثال المتصل الموقوف : « مالك عن نافع عن ابن عمر عن عمر قوله » ، والله أعلم .

٦- النوع السادس : معرفة المرفوع

وهو ما أضيف الى رسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة، ولا يقع مطلقه على غير ذلك نحو الموقوف على الصحابة وغيرهم. ويدخل في المرفوع المتصل، والمتقطع، والمرسل، ونحوها، فهو المستند عند قوم سواء، والانتقطاع والاتصال يدخلان عليهما جميعاً. وعند قوم يفترقان في أن الانتقطاع والاتصال يدخلان على المرفوع ولا يقع المستند الا على المتصل المضاف الى رسول الله صلى الله عليه وسلم. وقال الحافظ أبو بكر بن ثابت : المرفوع ما أخبر فيه الصحابي عن قول الرسول صلى الله عليه وسلم أو فعله. تخصه بالصحابة فيخرج عنه مرسل التابعي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. قلت ومن جعل من أهل الحديث المرفوع في مقابلة المرسل فقد غنى بالمرفوع المتصل، والله أعلم.

٧- النوع السابع : معرفة الموقوف

وهو ما يروى عن الصحابة رضي الله عنهم من أقوالهم أو أفعالهم ونحوها فيوقف عليهم ولا يتجاوز به الى رسول الله صلى الله عليه وسلم. ثم إن منه ما يتصل الاسناد فيه الى الصحابي فيكون من الموقوف الموصول. ومنه ما لا يتصل إسناده فيكون من الموقوف غير الموصول على حسب ما عرف مثله في المرفوع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم، والله أعلم. وما ذكرناه من تخصيصه بالصحابي فذلك إذا ذكر الموقوف مطلقاً، وقد يستعمل مقيداً في غير الصحابي فيقال : حديث كذا وكذا وقفه فلان على عطاء أو على طلوس أو نحو هذا. وموجود في اصطلاح الفقهاء الخراسانيين تعريف الموقوف باسم الأثر. قال أبو القاسم الفوراني منهم فيما ياتنا عنه الفقهاء يقولون : الخبر ما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم والأثر ما يروى عن الصحابة رضي الله عنهم.

٨ - النوع الثامن : معرفة المقطوع

وهو غير المقطع الذى يأتى ذكره ان شاء الله تعالى . ويقال فى جمعه المقاطع والمقاطع ، وهو ما جاء عن التابعين موقوفاً عليهم من أقوالهم أو أفعالهم . قال الخطيب أبو بكر الحافظ فى جامعه من الحديث المقطوع ، وقال : المقاطع هى الموقوفات على التابعين ، والله أعلم .

قلت : وقد وجدت التعبير بالمقطوع عن المنقطع غير الموصول فى كلام الامام الشافعى وأبى القاسم الطبرانى وغيرهما ، والله أعلم .

تقريعات : أحدها : قول الصحابي « كنا تفعل كذا أو كنا نقول كذا ، ان لم يصفه الى زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو من قبيل الموقوف ، وان أضافه الى زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فالذى قطع به أبو عبد الله بن البتيع الحافظ وغيره من أهل الحديث وغيرهم أن ذلك من قبيل المرفوع .

وبلغنى عن أبى بكر البرقاني أنه سأل أبا بكر الاسمعيلى الامام عن ذلك فأنكر كونه من المرفوع . والأول هو الذى عليه الاعتماد لأن ظاهر ذلك مشعر بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم اطلع على ذلك وقرره عليه . وتقريره أحد وجوه السنن المرفوعة فانها أنواع : منها أقواله صلى الله عليه وسلم ، ومنها أفعاله ، ومنها تقريره وسكوته عن الانكار بعد اطلاعه . ومن هذا القليل قول الصحابي « كنا لا نرى بأساً بكذا » ورسول الله صلى الله عليه وسلم فينا ، أو كان يقال كذا وكذا على عهده ، أو كانوا يفعلون كذا وكذا فى حياته صلى الله عليه وسلم ، فكل ذلك وشبهه مرفوع مستند مخرج فى كتب المساند .

وذكر الحاكم أبو عبد الله فى رويناه عن المغيرة بن شعبة قال كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرعون بابه بالأظافير أن هذا يتومه من ليس من أهل الصنعة مستداً يعنى مرفوعاً لذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه وليس بمسند بل هو موقوف .

وذكر الخطيب أيضاً نحو ذلك في جامعه . قلت : بل هو مرفوع كما سبق ذكره ، وهو بأن يكون مرفوعاً أخرى لكونه أخرى باطلاعه صلى الله عليه وسلم عليه ، والحاكم معترف بكون ذلك من قبيل المرفوع ، وقد كنا عددنا هذا فيما أخذناه عليه ، ثم تأولناه له على أنه أراد أنه ليس بمسند لفظاً ، بل هو موقوف لفظاً ، وكذلك سائر ما سبق موقوف لفظاً ، وإنما جعلناه مرفوعاً من حيث المعنى ، والله أعلم .

الثاني : قول الصحابي « أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا » من نوع المرفوع والمسند عند أصحاب الحديث وهو قول أكثر أهل العلم ، وخالف في ذلك فريق منهم أبو بكر الاسميلي ، والأول هو الصحيح ، لأن مطلق ذلك ينصرف بظاهره الى من اليه الأمر والنهي وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهكذا قول الصحابي « من المسند كذا » فالأصح أنه مسند مرفوع لأن الظاهر أنه لا يريد به الاسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وما يجب اتباعه . وكذلك قول أنس رضي الله عنه « أمر بلال ان يشفع الأذان ويوتر الاقامة » . وسائر ما جانس ذلك . فلا فرق بين ان يقول ذلك في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو بعده صلى الله عليه وسلم .

الثالث : ما قيل من أن تفسير الصحابي حديث مسند فأما ذلك في تفسير تتعلق بسبب نزول آية يخبر به الصحابي أو نحو ذلك كقول جابر رضي الله عنه « كانت اليهود تقول من أتى امرأته من دبرها في قبلها جاء الولد أحول فأنزله الله عز وجل نِسَاءُكُمْ حَزَنٌ لَكُمْ... الآية » ، فأما سائر تفاسير الصحابة التي لا تشتمل على إضافة شيء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فعدودة في الموقوفات . والله أعلم .

الرابع : من قيل المرفوع الأحاديث التي قيل في أساسيتها عند ذكر الصحابي ورفع الحديث ، أو يبلغ به ، أو ينميه . أو رواية « شال ذلك : « سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رواية تقاتلون قوماً صفا الأعين... الحديث » . « وبه عن أبي هريرة يبلغ به قال الناس تبع لقريش... الحديث » . فكل ذلك وأمثاله كناية من رفع الصحابي الحديث الى

رسول الله صلى الله عليه وسلم . وحكم ذلك عند أهل العلم حكم المرفوع صريحاً . قلت : وإذا قال الراوى عن التابعى يرفع الحديث أو يبلغ به فذلك أيضاً مرفوع ولكنه مرفوع مرسل . والله أعلم .

٩ - النوع التاسع : معرفة المرسل

وصورته التى لا خلاف فيها حديث التابعى الكبير الذى لقي جماعة من الصحابة وجالسهم كعبيد الله بن عدى بن الحيار ثم سعيد بن المسيب وأمثالهما إذا قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » ، والمشهور التسوية بين التابعين أجمعين فى ذلك ، رضى الله عنهم ، وله صور اختلف فيها أهى من المرسل أم لا . احديها : إذا انقطع الاسناد قبل الوصول الى التابعى فكان فيه رواية راو لم يسمع من المذكور فوفاً لذى قطع به الحاكم الحافظ أبو عبد الله وغيره من أهل الحديث أن ذلك لا يسمى مرسلًا ، وأن الارسال مخصوص بالتابعين ، بل ان كان من سقط ذكره قبل الوصول الى التابعى شخصاً واحداً سمي منقطعاً لحسب ، وان كان أكثر من واحد سمي معضلاً . ويسمى أيضاً منقطعاً ، وسأبقى مثال ذلك ان شاء الله تعالى . والمعروف فى الفقه وأصوله أن كل ذلك يسمى مرسلًا واليه ذهب من أهل الحديث أبو بكر الخطيب وقطع به وقال : الا أن أكثر ما يوصف بالارسال من حيث الاستعمال ما رواه التابعى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وأما ما رواه تابعى التابعى عن النبي صلى الله عليه وسلم فيسمونه المعضل ، والله أعلم . الثانية : قول الزهرى ، وأبى حازم ، ويحيى بن سعيد الانصارى ، وأشباههم من أصاغر التابعين « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » حكى ابن عبد البر أن قوما لا يسمونه مرسلًا بل منقطعاً لكونهم لم يلقوا من الصحابة الا الواحد والاثنين ، وأكثر روايتهم عن التابعين .

قلت : وهذا المذهب فرع لمذهب من لا يسمى المنقطع قبل الوصول الى التابعى مرسلًا ، والمشهور التسوية بين التابعين : ثم الارسال كما تقدم ، والله أعلم .

الثالثة : إذا قيل في الاسناد فلان عن رجل أو عن شيخ عن فلان ، أو نحو ذلك فالذى ذكره الحاكم في معرفة علوم الحديث أنه لا يسمى مرسلًا بل منقطعًا ، وهو في بعض المصنفات المتبعة في أصول الفقه معدود من أنواع المرسل . والله أعلم .

ثم أعلم أن حكم المرسل حكم الحديث الضعيف إلا أن يصح مخرجه بمجيئه من وجه آخر كما سبق بيانه في نوع الحسن ، ولهذا احتج الشافعي رضي الله عنه بمرسلات سعيد بن المسيب رضي الله عنهما ، فانها وجدت مسانيد من وجوه آخر ولا يختص ذلك عنده بارسال ابن المسيب كما سبق ، ومن أنكر ذلك زاعماً أن الاعتماد حيث يقع على المسند دون المرسل فيقع لغواً لاحتجاجة إليه ، لجوابه أنه بالمستدتين صحة الاستاد الذي فيه الارسال حتى يحكم له مع إرساله بأنه إسناده صحيح تقوم به الحجة على ما مهدنا سبيله في النوع الثاني . وإنما ينكر هذا من لا مذاق له في هذا الشأن . وما ذكرناه من سقوط الاحتجاج بالمرسل والحكم بضعفه هو المذهب الذي استقر عليه آراء جماهير حفاظ الحديث ونقاد الأثر ، وقد تناولوه في تصانيفهم .

وفي صدر صحيح مسلم : المرسل في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة . وابن عبد البر حافظ المغرب عن حكى ذلك عن جماعة أصحاب الحديث والاحتجاج به مذهب مالك وأبي حنيفة وأصحابها رحمهم الله في طائفة ، والله أعلم . ثم إننا لم نعد في أنواع المرسل ونحوه ما يسمى في أصول الفقه مرسل الصحابي ، مثل ما يرويه ابن عباس وغيره من أحداث الصحابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يسمعه منه لأن ذلك في حكم الموصول المسند لأن روايتهم عن الصحابة ، والجهالة بالصحابي غير قاذحة لأن الصحابة كلهم عدول ، والله أعلم .

١٠ - النوع العاشر : معرفة المنقطع

وفيه وفي الفرق بينه وبين المرسل مذاهب لأهل الحديث وغيرهم . فنها

ما سبق في نوع المرسل عن الحاكم صاحب كتاب معرفة أنواع علوم الحديث من أن المرسل مخصوص بالتابعي، وأن المنقطع : منه الاسناد الذي فيه قبل الوصول الى التابعي راو لم يسمع من الذي فوقه والساقط بينهما غير مذكور لا معيناً ولا مبهماً ، ومنه الاسناد الذي ذكر فيه بعض رواته بلفظ مبهم نحو رجل أو شيخ أو غيرهما .

مثال الأول : « ما روينا عن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي اسحق عن زيد بن بُيُيُح عن حذيفة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان وليتموها أبا بكر ففوى أمين ... الحديث » . فهذا إسناد إذا تأمله الحديث وجد صورته صورة المتصل ، وهو منقطع في موضعين ، لأن عبد الرزاق لم يسمعه من الثوري . وإنما سمعه من النعمان بن أبي شبة الجندی عن الثوري ، ولم يسمعه الثوري أيضاً من أبي اسحق ، وإنما سمعه من شريك عن أبي اسحق .

ومثال الثاني : « الحديث الذي روينا عن أبي العلاء بن عبد الله بن الشخير عن رجلين عن شداد بن أوس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الدعاء في الصلاة اللهم إني أسألك الثبات في الأمر ... الحديث » . والله أعلم .

ومنها ما ذكره ابن عبد البر رحمه الله . وهو أن المرسل مخصوص بالتابعين والمنقطع شامل له ولغيره ، وهو عنده كل ما لا يتصل لإسناده سواء كان يعزى الى النبي صلى الله عليه وسلم أو الى غيره . ومنها أن المنقطع مثل المرسل وكلاهما شاملان لكل ما لا يتصل لإسناده . وهذا المذهب أقرب ، صار اليه طوائف من الفقهاء وغيرهم . وهو الذي ذكره الحافظ أبو بكر الخطيب في كفايته الا أن أكثر ما يوصف بالارسل من حيث الاستعمال ما رواه التابعي عن النبي صلى الله عليه وسلم . وأكثر ما يوصف بالانقطاع ما رواه من دون التابعين عن الصحابة مثل مالك عن ابن عمر ونحو ذلك . والله أعلم . ومنها ما حكاه الخطيب أبو بكر عن بعض أهل العلم بالحديث أن المنقطع ما روى عن التابعي أو من دونه موقوفاً عليه من قوله وقوله ، وهذا غريب بعيد ، والله أعلم .

١١ - النوع الحادى عشر: معرفة المعضل

وهو لقب لتنوع خاص من المنقطع . فكل معضل منقطع وليس كل منقطع معضلاً . وقوم يسمونه مرسلًا كما سبق ، وهو عبارة عما سقط من إسناده اثنتان فصاعداً .

وأصحاب الحديث يقولون أحضله فهو معضل بفتح الضاد . وهو اصطلاح مشكل المأخذ من حيث اللغة ، وبحيث فوجدت له قولهم « أمر عصيل » أى مستغلق شديد . ولا التفات فى ذلك الى معضل بكسر الضاد وان كان مثل عصيل فى المعنى .

ومثاله ما يرويه تابعى التابعى قاتلاً فيه « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكذلك ما يرويه من دون تابعى التابعى « عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو عن أبى بكر وعمر وغيرهما ، غير ذاكر للوسائط بينه وبينهم . وذكر أبو نصر السجزى الحافظ قول الراوى « بلغنى » نحو قول مالك « بلغنى عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للملوك طعامه وكسوته ... الحديث » ، وقال — أى السجزى — أصحاب الحديث يسمونه المعضل . قلت : وقول المصنفين من الفقهاء وغيرهم « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا » ونحو ذلك كله من قبيل المعضل لما تقدم . وسماه الخطيب أبو بكر الحافظ فى بعض كلامه مرسلًا ، وذلك على مذهب من يسمى كل ما لا يتصل مرسلًا كما سبق .

وإذا روى تابعى التابع عن التابع حديثاً موقوفاً عليه وهو حديث متصل مسند الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد جعله الحاكم أبو عبد الله نوعاً من المعضل . مثاله : « ما روينا عن الأعشى عن الشعبي قال يقال للرجل يوم القيامة عملت كذا وكذا فيقول ما عملته فيختم على فيه ... الحديث » ، فقد أحضله الأعشى ، وهو عند الشعبي عن أنس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم متصل مسند .

قلت : هذا جيد حسن لأن هذا اللفظ "ع بواحد مضموما الى الوقف يشتمل

على الاتقطاع باثنين : الصحابي ورسول الله صلى الله عليه وسلم ، فذلك باستحقاق اسم الاعضال أولى ، والله أعلم .

تقريعات : أحدهما : الاسناد المعنعن وهو الذى يقال فيه « فلان عن

فلان » عده بعض الناس من قيل المرسل والمنقطع حتى يتبين اتصاله بغيره .

والصحيح والذى عليه العمل أنه من قيل الاسناد المتصل . وإلى هذا ذهب

الجمهور من أئمة الحديث وغيرهم ، وأودعه المشترطون للصحيح فى تصانيفهم فيه

وقبلوه ، وكاد أبو عمرو بن عبد البر الحافظ يدعى إجماع أئمة الحديث على ذلك .

وادعى أبو عمرو الدانى المقرئ الحافظ إجماع أهل النقل على ذلك . وهذا بشرط

أن يكون الذين أضيفت العنونة إليهم قد ثبتت ملاقاتهم بعضهم بعضاً مع برادتهم

من وصمة التدليس . لحيتن يحمل على ظاهر الاتصال إلا أن يظهر فيه خلاف

ذلك . وكثر فى عصرنا وما قاربه بين المتسبين إلى الحديث استعمال « عن » فى

الاجازة ، فإذا قال أحدهم « قرأت على فلان عن فلان » أو نحو ذلك فظن به أنه رواه

عنه بالاجازة ، ولا يخرج ذلك من قيل الاتصال على ما لا يخفى ، والله أعلم .

الثانى : اختلفوا فى قول الراوى « أن فلانا قال كذا وكذا » هل هو بمنزلة

« عن » فى الحمل على الاتصال إذا ثبت التلاقى بينها حتى يتبين فيه الاتقطاع .

مثاله : « مالك عن الزهرى أن سعيد بن المسيب قال كذا » فروينا عن مالك

رضى الله عنه أنه كان يرى « عن فلان » وه أن فلانا » سواء . وعن أحمد بن حنبل

رضى الله عنه أنها ليسا سواء . وحكى ابن عبد البر عن جمهور أهل العلم أن

« عن » وه أن » سواء ، وأنه لا اعتبار بالحروف والألفاظ وإنما هو بالقاء والمجاسة

والسماع والمشاهدة يبنى مع السلامة من التدليس ، فإذا كان سماع بعضهم من بعض

صحياً كان حديث بعضهم عن بعض بأى لفظ ورد محمولاً على الاتصال حتى

يتبين فيه الاتقطاع .

وحكى ابن عبد البر عن أبى بكر البرزنجى أن حرف « أن » محذوف على

الاتقطاع حتى يتبين السماع فى ذلك الخبر بعينه من جهة أخرى . بوقال « عتدى

لا معنى لهذا لاجماعهم على أن الاسناد المتصل بالصحابى سواء فيه قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ، أو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال ، أو سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول » ، والله أعلم . قلت : ووجدت مثل ما حكاه عن البرديجى أبى بكر الحافظ للحافظ الفحل يعقوب بن شبة فى مسنده الفحل فانه ذكره مارواه أبو الزبير عن ابن الحنفية عن عمار قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلى فسئلت عليه . فرد على السلام » ، وجعله مسنداً موصولاً . وذكر « رواية قيس ابن سعد لذلك عن عطاء بن أبى رباح عن ابن الحنفية أن عماراً من بالنبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلى » فجعله مرسلًا من حيث كونه قال : إن عماراً فعل ولم يقل عن عمار ، والله أعلم .

ثم إن الخطيب مثل هذه المسألة « بحديث نافع عن ابن عمر عن عمر أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أيتام أحدنا وهو جنب ... الحديث » . وفى رواية أخرى « عن نافع عن ابن عمر أن عمر قال يا رسول الله ... الحديث » . ثم قال : ظاهر الرواية الأولى يوجب أن يكون من مسند عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، والثانية ظاهرها يوجب أن يكون من مسند ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم . قلت : ليس هذا المثال عاتلاً لما نحن بصدده لأن الاعتماد فيه فى الحكم بالاتصال على مذهب الجمهور إنما هو على اللقي والادراك ، وذلك فى هذا الحديث مشترك متردد لتعلقه بالنبي صلى الله عليه وسلم وبعمرو بن عبد الله عنه وصحبه الراوى ابن عمر لهما ، فاقضى ذلك من جهة كونه رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ومن جهة أخرى كونه رواه عن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والله أعلم .

الثالث : قد ذكرنا ما حكاه ابن عبد البر من تعمير الحكم بالاتصال فيما يذكره الراوى عن من لقيه بأى لفظ كان وهكذا أطلق أبو بكر الشافعى الصيرفى ذلك فقال : كل من علم له سماع من إنسان لحدث عنه فهو على السماع حتى يعلم أنه

لم يسمع منه ما حكاه . وكل من علم له لقاء إنسان تحدث عنه فحكه هذا الحكم . وإنما قال هذا فيمن لم يظهر تدليسه .

ومن الحججة فى ذلك وفى سائر الباب أنه لو لم يكن قد سمعه منه لكان بإطلاقه الرواية عنه من غير ذكر الوساطة بينه وبينه مدلساً ، والظاهر السلامة من وصحة التدليس والكلام فيمن لم يعرف بالتدليس . ومن أمثلة ذلك : قوله « قال فلان كذا وكذا » مثل ان يقول نافع « قال ابن عمر » . وكذلك لو قال عنه « ذكر ، أو فعل ، أو حدث ، أو كان يقول كذا وكذا » وما جانس ذلك فكل ذلك محمول ظاهراً على الاتصال ، وأنه تلقى ذلك منه من غير واسطة بينهما . ثبت لقاءه له على الجملة . ثم منهم من اقتصر فى هذا الشرط المشتراط فى ذلك ونحوه على مطلق اللقاء أو السماع كما حكيناه آنفاً . وقال فيه أبو عمرو المقرئ : إذا كان معروفاً بالرواية عنه . وقال فيه أبو الحسن القايسى : إذا أدرك المنقول عنه إدراكاً ينياً .

وذكر أبو المظفر السمعاني فى المنفعة أنه يشترط طول الصحبة بينهم . وأنكر مسلم بن الحجاج فى خطبة صحيحة على بعض أهل عصره حيث اشترط فى المنفعة ثبوت اللقاء والاجتماع ، وادعى أنه قول مخترع لم يسبق قائله إليه ، وأن القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار قديماً وحديثاً أنه يكفي فى ذلك ان يثبت كونهما فى عصر واحد وان لم يأت فى خبر قط أنها اجتمعا أو تشافها . وفيما قاله مسلم نظر ، وقد قيل إن القول الذى رده مسلم هو الذى عليه أئمة هذا العلم — على بن المدينى والبخارى وغيرهما ، والله أعلم .

قلت : وهذا الحكم لا أراه يستمر بعد المتقدمين فيما وجد من المصنفين فى تصانيفهم بما ذكروه عن مشايخهم قائلين فيه . ذكر فلان ، ونحو ذلك ، فانهم كل ذلك فانه مهم عزيز . والله أعلم .

الرابع : التعليق الذى يذكره أبو عبيد الله الحميدى صاحب الجمع بين الصحيحين وغيره من المناربة فى أحاديث من صحيح البخارى قطع إسنادها وقد

استعمله الدار قطنى من قبل صورته صورة الانقطاع وليس حكمه حكمه ولا خارجاً ما وجد ذلك فيه منه^(١) من قيل الصحيح الى قيل الضعيف ، وذلك لما عرف من شرطه وحكمه على ما نبهنا عليه فى الفائدة السادسة من النوع الأول . ولا التفات الى أبى محمد بن حزم الظاهرى الحافظ فى رده ما أخرجه البخارى من حديث أبى عامر أو أبى مالك الأشعرى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليكون فى أمى أقوام يستحلون الحرير والخمر والمعازف... الحديث ، من جهة أن البخارى أورده قائلاً فيه قال هشام بن عمار وسأله بإسناده ، فزعم ابن حزم أنه منقطع فيما بين البخارى وهشام وجعله جواباً عن الاحتجاج به على تحريم المعازف . وأخطأ فى ذلك من وجوه . والحديث صحيح معروف الاتصال بشرط الصحيح .

والبخارى رحمه الله قد يفعل مثل ذلك لكون ذلك الحديث معروفاً من جهة الثقات عن ذلك الشخص الذى علقه عنه . وقد يفعل ذلك لكونه قد ذكر ذلك الحديث فى موضع آخر من كتابه مستنداً متصلاً ، وقد يفعل ذلك لغير ذلك من الأسباب التى لا يصحها خلل الانقطاع . والله أعلم . وما ذكرناه من الحكم فى التعليق المذكور فذلك فيما أورده منه أصلاً ومقصوداً لا فيما أورده فى معرض الاستشهاد . فان الشواهد يحتمل فيها ما ليس من شرط الصحيح . معلقاً كان أو موصولاً . ثم إن لفظ التعليق وجدته مستعملاً فيما حذف من مبتدأ إسناده واحد فأكثر ، حتى أن بعضهم استعمله فى حذف كل الاسناد . مثال ذلك : قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا ، قال ابن عباس كذا وكذا ، روى أبو هريرة كذا وكذا ، قال سعيد بن المسيب عن أبى هريرة كذا وكذا ، قال الزهرى عن أبى سلمة عن أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم كذا وكذا ، وهكذا الى شيوخ شيوخه . وأما ما أورده كذلك عن شيوخه فهو من قيل ما ذكرناه قريباً فى الثالث من هذه التفريعات .

(١) الضمير فيه يرجع الى صحيح البخارى و هو من آل الملقى - المطابع

وبلغنى عن بعض المتأخرين من أهل المغرب أنه جعله قسماً من التعليق
ثانياً وأضاف إليه قول البخارى فى غير موضع من كتابه « وقال لى فلان وزادنا
فلان » فوسم ذلك بالتعليق المتصل من حيث الظاهر ، المنفصل من حيث المعنى ،
وقال : متى رأيت البخارى يقول « وقال لى وقال لنا » فاعلم أنه إسناد لم يذكره
للاحتجاج به وإنما ذكره للاستشهاد به . وكثيراً ما يعبر المحدثون بهذا اللفظ
عما جرى بينهم فى المذكرات والمناظرات وأحاديث المذاكرة قلما يحتجون بها .

قلت : وما ادعاه على البخارى مخالف لما قاله من هو أقدم منه وأعرف
بالبخارى وهو العبد الصالح أبو جعفر بن حمدان النيسابورى ، فقد رويناه عنه أنه
قال : كل ما قال البخارى « قال لى فلان » فهو عرض ومناولة .

قلت : ولم أجد لفظ التعليق مستعملاً فيما سقط فيه بعض رجال الاسناد
من وسطه أو من آخره ولا فى مثل قوله « يروى عن فلان ويذكر عن فلان »
وما أشبه بما ليس فيه جزم على من ذكر ذلك عنه بأنه قاله وذكره . وكان
هذا التعليق مأخوذاً من تعليق الجدار وتعليق الطلاق ونحوه لما يشترك الجميع
فيه من قطع الاتصال ، والله أعلم .

الخامس : الحديث الذى رواه بعض الثقات مرسلًا وبعضهم متصلًا
اختلف أهل الحديث فى أنه ملحق بقبيل الموصول أو بقبيل المرسل . مثاله :
« لا نكاح الا بولي » رواه اسرائيل بن يونس فى آخرين عن جده أبى اسحق
السيعى عن أبى بردة عن أبيه عن أبى موسى الأشعرى عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم مسنداً هكذا متصلاً . « ورواه سفيان الثورى وشعبة عن أبى اسحق
عن أبى بردة عن النبی صلى الله عليه وسلم مرسلًا هكذا . » فحكى الخطيب
الحافظ أن أكثر أصحاب الحديث يرون الحكم فى هذا وأشباهه للرسول . وعن
بعضهم أن الحكم للإكثر . وعن بعضهم أن الحكم للاحتفظ ، فإذا كان من أرسنائه
أحفظ عن وصله فالحكم لمن أرسنائه . ثم لا يتضح ذلك فى عبدالله بن موسى .

وأهليته . ومنهم من قال من أسند حديثاً قد أرسله الحفاظ فإرسالهم له يقدح في مسنده وفي عدالته وأهليته . ومنهم من قال الحكم لمن أسنده إذا كان عدلاً ضابطاً فيقبل خبره وإن خالفه غيره سواء كان المخالف له واحداً أو جماعة . قال الخطيب هذا القول هو الصحيح .

قلت : وما صححه هو الصحيح في الفقه وأصوله . وسئل البخاري عن حديث « لا نكاح الا بولي » المذكور ، حكم لمن وصله ، وقال : الزيادة عن الثقة مقبولة ، فقال البخاري : هذا مع أن من أرسله شعبة وسفيان وهما جليلان لهما من الحفظ والاعتقان الدرجة العالية .

ويلتحق بهذا ما إذا كاتب الذي وصله هو الذي أرسله ، وصله في وقت وأرسله في وقت ، وهكذا إذا رفع بعضهم الحديث الى النبي صلى الله عليه وسلم ووقفه بعضهم على الصحابي ، أو رفعه واحد في وقت ووقفه هو أيضاً في وقت آخر ، فالحكم على الأصح في كل ذلك لمازاده الثقة من الوصل والرفع لانه مثبت وغيره ساكت ولو كان نافياً فالتبث مقدم عليه لانه علم ما خفي عليه . ولهذا الفصل تعلق بفصل زيادة الثقة في الحديث وسيأتي ان شاء الله تعالى ، والله أعلم .

١٢ - النوع الثاني عشر : معرفة التدليس وحكم المدلس

التدليس قسبان : أحدهما تدليس الاستناد وهو ان يروي عن لقيه ما لم يسمعه منه موهما أنه سمعه منه ، أو عن عاصره ولم يلقه موهما أنه قد لقيه وسمعه منه . ثم قد يكون بينها واحد وقد يكون أكثر . ومن شأنه ان لا يقول في ذلك « أخبرنا فلان » ولا « حدثنا » وما أشبهها . وإنما يقول « قال فلان أو عن فلان » ونحو ذلك . مثال ذلك : « ما روينا عن علي بن خشرم قال كنا عند ابن عيينة ، فقال « قال الزهري ، فقليل له « حدثكم الزهري ؟ » فسكت ثم قال « قال الزهري ، فقليل له « سمعته من الزهري ؟ » فقال « لا » لم أسمعه من

الزهرى ، ولا يمن سمعه من الزهرى ، حدثني عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى ، » .

القسم الثاني : تدليس الشيوخ وهو ان يروى عن شيخ حديثاً سمعه منه فيسببه ، أو يكتبه ، أو يفتيه ، أو يصفه بما لا يعرف به كي لا يعرف .

مثاله : « ما روى لنا عن أبي بكر بن مجاهد الامام المقرئ أنه روى عن أبي بكر عبد الله بن أبي داود السجستاني قال حدثنا عبد الله بن أبي عبد الله وروى عن أبي بكر محمد بن الحسن النقاش المقرئ قال حدثنا محمد بن سند نسيه الى جد له » ، والله أعلم .

أما القسم الأول فكروه جداً ذمه أكثر العلماء وكان شعبة من أشدهم ذماً له . فروينا عن الشافعي الامام عنه أنه قال : التدليس أخو الكذب . وروينا عنه أنه قال : لأن أزني أحب الى من أن أدلس ؛ وهذا من شعبة إفراط محمول على المبالغة في الزجر عنه والتفجير . ثم اختلفوا في قبول رواية من عرف بهذا التدليس فجعله فريق من أهل الحديث والفتنة مجروحاً بذلك ، وقالوا : لا تقبل روايته بحال ، يتبين السماع أو لم يتبين .

والصحيح التفصيل وأن ما رواه المدلس بلفظ محتمل لم يبين فيه السماع والاتصال حكمه حكم المرسل وأنواعه . وما رواه بلفظ مبين للاتصال نحو « سمعت ، وحدثنا ، وأخبرنا ، وأشابهها فهو مقبول محتج به . وفي الصحيحين وغيرهما من الكتب المعتمدة من حديث هذا الضرب كثير جداً كقتادة ، والأعمش ، والسيافين ، وهشام بن بشير ، وغيرهم . وهذا لأن التدليس ليس كذباً وإنما هو ضرب من الابهام بلفظ محتمل ، والحكم بأنه لا يقبل من المدلس حتى يبين قد أجراه الشافعي رضي الله عنه فيمن عرفناه دلس مرة ، والله أعلم .

وأما القسم الثاني فأمره أخف وفيه تضييع للروى عنه وتوعير لطريق معرفته على من يطلب الوقوف على حاله وأهليته . ويختلف الحال في كراهة

ذلك بحسب الغرض الحامل عليه فقد يحمله على ذلك كون شيخه الذى غير سمته غير ثقة . أو كونه متأخر الوفاة قد شاركه فى السماع منه جماعة دونه . أو كونه أصغر سناً من الراوى عنه . أو كونه كثير الرواية عنه فلا يجب الاكثار من ذكر شخص واحد على صورة واحدة . وتسمح بذلك جماعة من الرواة المصنفين منهم الخطيب أبو بكر فقد كان لهجا به فى تصانيفه ، والله أعلم .

١٣ - النوع الثالث عشر : معرفة الشاذ

روينا عن يونس بن عبد الأعلى قال قال الشافعى رحمه الله : ليس الشاذ من الحديث ان يروى الثقة ما لا يروى غيره . إنما الشاذ ان يروى الثقة حديثاً يخالف ما روى الناس .

وحكى الحافظ أبو يعلى الخليل القزوينى نحو هذا عن الشافعى وجماعة من أهل الحجاز . ثم قال : الذى عليه حفاظ الحديث أن الشاذ ما ليس له الا إسناد واحد يشذ بذلك شيخ ثقة كان أو غير ثقة ، فما كان عن غير ثقة فتركه لا يقبل ، وما كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يحتج به .

وذكر الحاكم أبو عبد الله الحافظ أن الشاذ هو الحديث الذى يتفرد به ثقة من الثقات وليس له أصل بمتابع لذلك الثقة . وذكر أنه يغير المعلل من حيث أن المعلل وقف على علته الدالة على جهة الوم فيه ، والشاذ لم يوقف فيه على علته كذلك .

قلت : أما ما حكم الشافعى عليه بالشذوذ فلا إشكال فى أنه شاذ غير مقبول . وأما ما حكيناه عن غيره فيشكل بما يتفرد به العدل الحافظ الضابط كحديث « إنما الأعمال بالنيات ، فإنه حديث فرد تفرد به عمر رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم تفرد به عن عمر علقمة بن وقاص ، ثم عن علقمة محمد بن إبراهيم ، ثم عنه يحيى بن سعيد على ما هو الصحيح عند أهل الحديث .

وأوضح من ذلك فى ذلك « حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن النبي

صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاة وبعته ، تفرد به عبد الله بن دينار ، وحدث مالك عن الزهري عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة وعلى رأسه مغفر ، تفرد به مالك عن الزهري . فكل هذه مخرجة في الصحيحين مع أنه ليس لها إلا إسناد واحد تفرد به ثقة . وفي غرائب الصحيح أشباه لذلك غير قليلة . وقد قال مسلم بن الحجاج : للزهري نحو تسعين حرفاً يرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يشاركه فيها أحد بأسانيد جيد . والله أعلم .

فهذا الذى ذكرناه وغيره من مذاهب أئمة الحديث يبين لك أنه ليس الأمر فى ذلك على الإطلاق الذى أتى به الخليلي والحاكم ، بل الأمر فى ذلك على تفصيل نيته فنقول :

إذا انفرد الراوى بشئ - نظر فيه ، فإن كان ما انفرد به مخالفاً لما رواه من هو أول منه بالحفظ لذلك وأضبط كان ما انفرد به شاذاً مردوداً ، وإن لم تكن فيه مخالفة لما رواه غيره وإنما هو أمر رواه هو ولم يروه غيره فنظر فى هذا الراوى المنفرد ، فإن كان عدلاً حافظاً موثقاً باتقانه وضبطه قبل ما انفرد به ولم يقدح الانفراد فيه كما فى سبى من الأمثلة . وإن لم يكن بمن يوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذى انفرد به كان انفرداه غارماً له من حرجاً له عن حيز الصحيح .

ثم هو بعد ذلك دائر بين مراتب متفاوتة بحسب الحال ، فإن كان المنفرد به غير بعيد من درجة الحفاظ للضابط المقبول تفرد به استحساناً حديثه ذلك ولم يحطه الى قبيل الحديث الضعيف . وإن كان بعيداً من ذلك رددنا ما انفرد به وكان من قبيل الشاذ المنكر . فنخرج من ذلك أن الشاذ المردود قسمان : أحدهما الحديث الفرد المخالف . والثانى الفرد الذى ليس فى راويه من الثقة والضبط ما يقع جابراً لما يوجب التفرد والشذوذ من التكاثر والضعف . والله أعلم .

١٤ - النوع الرابع عشر : معرفة المنكر من الحديث

لفنا عن أبى بكر أحمد بن هارون البردبجي الحافظ أنه الحديث الذى

ينفرد به الرجل ولا يعرف منه من غير روايته لا من الوجه الذي رواه منه ولا من وجه آخر . فأطلق البرديجي ذلك ولم يفصل . وإطلاق الحكم على التفرد بالرد أو التكارة أو الشذوذ موجود في كلام كثير من أهل الحديث والصواب فيه التفصيل الذي بيناه آنفاً في شرح الشاذ .

وعند هذا نقول : المتكرر ينقسم قسمين على ما ذكرناه في الشاذ فانه بمناه . مثال الأول وهو المنفرد المخالف لما رواه الثقات ، رواية مالك عن الزهري عن علي بن حسين عن عمر بن عثمان عن أسامة بن زيد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ، يخالف مالك غيره من الثقات في قوله عمر بن عثمان بضم العين . وذكر مسلم صاحب الصحيح في كتاب التمييز أن كل من رواه من أصحاب الزهري قال فيه عمرو بن عثمان يعني بفتح العين . وذكر أن مالكاً كان يشير يده إلى دار عمر بن عثمان كأنه علم أنهم يخالفونه وعمرو وعمر جميعاً ولد عثمان غير أن هذا الحديث إنما هو عن عمرو بفتح العين ، وحكم مسلم وغيره على مالك بالوم فيه ، والله أعلم .

ومثال الثاني وهو الفرد الذي ليس في روايه من الثقة والاتقان ما يحتمل معه تفرده ، ما روته من حديث أبي زكير يحيى بن محمد بن قيس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : كلوا اللح بالتمر ، فان الشيطان إذا رأى ذلك غاظه ويقول عاش ابن آدم حتى أكل الجديد بالخلق ، تفرد به أبو زكير وهو شيخ صالح أخرجه عنه مسلم في كتابه غير أنه لم يبلغ مبلغ من يحتمل تفرده ، والله أعلم .

١٥ - النوع الخامس عشر : معرفة الاعتبار

و المتابعات والشواهد

هذه أمور يتداولونها في نظرم في حال الحديث هل تفرد به راويه أولاً ، وهل هو معروف أولاً ، وذكر أبو حاتم محمد بن حبان التميمي الحافظ رحمه الله :

إن طريق الاعتبار في الأخبار مثله ، أن يروى حماد بن سلمة حديثاً لم يتابع عليه ، عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فينظر هل روى ذلك ثقة غير أيوب عن ابن سيرين ، فإن وجد علم أن الخبر أصلاً يرجع إليه ، وإن لم يوجد ذلك ثقة غير ابن سيرين رواه عن أبي هريرة ، والا فصاحبه غير أبي هريرة رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فأى ذلك وجد يعلم به أن للحديث أصلاً يرجع إليه والا فلا . قلت : فتال المتابعة أن يروى ذلك الحديث بعينه عن أيوب غير حماد فهذه المتابعة التامة ، فإن لم يروه أحد غيره عن أيوب لكن رواه بعضهم عن ابن سيرين أو عن أبي هريرة أو رواه غير أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فذلك قد يطلق عليه اسم المتابعة أيضاً ، لكن يقصر عن المتابعة الأولى بحسب بعدها منها ، ويجوز أن يسمى ذلك بالشاهد أيضاً ، فإن لم يرو ذلك الحديث أصلاً من وجه من الوجوه المذكورة لكن روى حديث آخر بمعناه فذلك الشاهد من غير متابعة ، فإن لم يرو أيضاً بمعناه حديث آخر فقد تحقق فيه التفرد المطلق حيثئذ . وينقسم عند ذلك إلى مردود منكر وغير مردود كما سبق . وإذا قالوا في مثل هذا : تفرد به أبو هريرة ، وتفرد به عن أبي هريرة ابن سيرين ، وتفرد به عن ابن سيرين أيوب ، وتفرد به عن أيوب حماد بن سلمة ، كان في ذلك إشعاراً باتخاذ وجوه المتابعات فيه .

ثم اعلم أنه قد يدخل في باب المتابعة والاستشهاد رواية من لا يمتنع بحديثه وحده بل يكون معدوداً في الضعفاء ، وفي كتاب البخاري ومسلم جماعة من الضعفاء ذكرهم في المتابعات والشواهد ، وليس كل ضعيف يصلح لذلك ، ولهذا يقول الدارقطني وغيره في الضعفاء : « فلان يعتبر به ، وفلان لا يعتبر به » ، وقد قدم التنبه على نحو ذلك ، والله أعلم .

مثال المتابع والشاهد : « رويانا من حديث سفيان وابن عينة عن عمرو بن دينار عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لو

أخذوا أهابها فدينوه فاتفعوا به ، ورواه ابن جريج عن عمرو عن عطاه ولم يذكر فيه الديباغ . فذكر الحافظ أحمد البيهقي لحديث ابن عيينة متابعاً وشاهداً . أما المتابع فان أسامة بن زيد تابعه عن عطاه . وروى بإسناده عن أسامة عن عطاه عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ألا نزعتم جلدها فدينتموه فاستمتعتم به . وأما الشاهد لحديث عبد الرحمن بن وعله عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : أيما أهاب دينغ فقد طهر ، والله أعلم .

١٦ - النوع السادس عشر : معرفة

زيادات الثقات وحكمها

وذلك فن لطيف تستحسن العناية به . وقد كان أبو بكر بن زياد النيسابوري وأبو نعيم الجرجاني وأبو الوليد القرشي الأئمة المذكورين بمعرفة زيادات الألفاظ الفقهية في الأحاديث .

ومذهب الجمهور من الفقهاء وأصحاب الحديث فيما حكاه الخطيب أبو بكر أن الزيادة من الثقة مقبولة إذا تفرد بها ، سواء كان ذلك من شخص واحد بأن رواه ناقصاً مرة ورواه مرة أخرى وفيه تلك الزيادة ، أو كانت الزيادة من غير من رواه ناقصاً ، خلافاً لمن رد من أهل الحديث ذلك مطلقاً ، وخلافاً لمن رد الزيادة منه وقبلها من غيره . وقد قدمنا عنه حكايته عن أكثر أهل الحديث فيما إذا وصل الحديث قوم وأرسله قوم إن الحكم لمن أرسله مع أن وصله زيادة من الثقة .

وقد رأيت تقسيم ماينفرد به الثقة الى ثلاثة أقسام : أحدها : ان يقع مخالفاً منافياً لما رواه سائر الثقات ، فهذا حكمه الرد كما سبق في نوع الشاذ .

الثاني : ان لا يكون فيه منافاة ومخالفة أصلاً لما رواه غيره كالحديث الذي تفرد برواية جملة ثقة ولا تعرض فيه لما رواه الغير بمخالفة أصلاً ، فهذا مقبول . وقد ادعى الخطيب فيه اتفاق العلماء عليه وسبق مثاله في نوع الشاذ .

الثالث : ما يقع بين هاتين المرتبتين مثل زيادة لفظة في حديث لم يذكرها سائر من روى ذلك الحديث.

مثاله : « ما رواه مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين ». فذكر أبو عيسى الترمذى أن مالكا تفرد من بين الثقات بزيادة قوله « من المسلمين ». وروى عبيد الله بن عمر وأيوب وغيرهما هذا الحديث عن نافع عن ابن عمر دون هذه الزيادة فأخذ بها غير واحد من الأئمة واحتجوا بها ، منهم الشافعي وأحمد رضي الله عنهم ، والله أعلم .

ومن أمثلة ذلك « حديث جعلت لنا الأرض مسجداً وجعل تربتها لنا طهوراً » فهذه الزيادة تفرد بها أبو مالك سعد بن طارق الأشجعي وسائر الروايات لفظها « وجعلت لنا الأرض مسجداً وطهوراً » فهذا وما أشبهه يشبه القسم الأول من حيث أن ما رواه الجماعة عام وما رواه المنفرد بالزيادة مخصوص وفي ذلك مغايرة في الصفة ونوع من المخالفة يختلف بها الحكم . ويشبه أيضاً القسم الثاني من حيث أنه لا منافاة بينهما .

وأما زيادة الوصل مع الإرسال فإن بين الوصل والإرسال من المخالفة نحو ما ذكرناه ، ويزداد ذلك بأن الإرسال نوع قدح في الحديث ، فترجيحه وتقديمه من قبيل تقديم الجرح على التعديل ، ومحاب عنه بأن الجرح قدم لما فيه من زيادة العلم ، والزيادة هنا مع من وصل ، والله أعلم .

١٧ - النوع السابع عشر : معرفة الأفراد

وقد سبق بيان المهم من هذا النوع في الأنواع التي تليه قبله ، لكن أفردته بترجمة كما أفرده الحاكم أبو عبد الله ولما بقي منه فنقول :

الأفراد منقسمة إلى ما هو فرد مطلقاً وإلى ما هو فرد بالنسبة إلى جهة خاصة . أما الأول فهو ما يتفرد به واحد عن كل أحد وقد سبقت أسلمه وأحكامه .
١ - ابن الصلاح

قريباً . وأما الثاني وهو ما هو فرد بالنسبة ، فمثل ما ينفرد به ثقة عن كل ثقة وحكمه قريب من حكم القسم الأول . ومثل ما يقال فيه « هذا حديث تفرد به أهل مكة ، أو تفرد به أهل الشام ، أو أهل الكوفة ، أو أهل خراسان عن غيرهم ، أو لم يروه عن فلان غير فلان وإن كان مروياً من وجوه عن غير فلان ، أو تفرد به البصريون عن المدنيين ، أو الخراسانيون عن المكيين » وما أشبه ذلك ، ولسنا نطول بأمثله ذلك فإنه مفهوم دونها . وليس في شيء من هذا ما يقتضي الحكم بضعف الحديث إلا أن يطلق قائل قوله « تفرد به أهل مكة » أو تفرد به البصريون عن المدنيين ، أو نحو ذلك ، على ما لم يروه إلا واحد من أهل مكة أو واحد من البصريين ونحوه ، ويضيف إليهم كما يضاف فعل الواحد من القبيلة إليها مجازاً ، وقد فعل الحاكم أبو عبد الله هذا فيما نحن فيه فيكون الحكم فيه على ما سبق في القسم الأول ، والله أعلم .

١٨ - النوع الثامن عشر : معرفة الحديث المعلق

ويسميه أهل الحديث « المعلوم » وذلك منهم ومن الفقهاء في قولهم في باب القياس : العلة والمعلوم مرذول عند أهل العربية واللغة .

اعلم أن معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث وأدقها وأشرفها ، وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والقلم الثاقب ، وهي عبارة عن أسباب خفية غامضة قاذحة فيه . فالحديث المعلق هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدر في صحته مع أن الظاهر السلامة منها ، ويتطرق ذلك إلى الاستدراك الذي رجاله ثقات الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر . ويستعان على إدراكها بتفرد الراوي وبمخالفة غيره له مع قرآن تتضمن إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول ، أو وقف في المرفوع ، أو دخول حديث في حديث . أو وهم وهم لنير ذلك ، بحيث يغلب على ظنه ذلك ، فيحكم به أو يتردد فيتوقف فيه . وكل ذلك مانع من الحكم بصحة ما وجد ذلك فيه

وكثيراً ما يعللون الموصول بالمرسل مثل أن يجيء الحديث باسناد موصول ، ويجيء أيضاً باسناد منقطع أقوى من إسناد الموصول ، ولهذا اشتكت كتب علل الحديث على جميع طرقة . قال الخطيب أبو بكر : السيل إلى معرفة علل الحديث أن يجمع بين طرقة وينظر في اختلاف رواته ويعتبر بإمكانهم من الحفاظ ومنزلتهم في الاتقان والضبط .

وروى عن علي بن المدني قال : الباب إذا لم تجمع طرقة لم يتبين خطأه . ثم قد تقع العلة في إسناد الحديث وهو الأكثر ، وقد تقع في متنه . ثم ما يقع في الاسناد قد يقدح في صحة الاسناد والمتن جميعاً كما في التعليل بالارسال والوقف . وقد يقدح في صحة الاسناد خاصة من غير قدح في صحة المتن . فمن أمثلة ما وقعت العلة في إسناده من غير قدح في المتن « ما رواه الثقة يعلى بن عبيد عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : السيلان بالخيار الحديث » . فهذا الاسناد متصل بنقل العدل عن العدل وهو معلل غير صحيح والمتن على كل حال صحيح ، والعلة في قوله عن عمرو بن دينار إنما هو عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر ، هكذا رواه الأئمة من أصحاب سفيان عنه . فوهم يعلى بن عبيد وعدل عن عبد الله بن دينار إلى عمرو بن دينار وكلاهما ثقة .

ومثال العلة في المتن ما انفرد مسلم بإخراجه في « حديثه أنس من اللفظ المصرح بنفي قراءة بسم الله الرحمن الرحيم » فعلى قوم رواية اللفظ المذكور لما رأوا الأكثرين إنما قالوا فيه : فكانوا يستفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين من غير تعرض لذكر البسلة ، وهو الذي اتفق البخاري ومسلم على إخراجه في الصحيح ، و رأوا أن من رواه باللفظ المذكور رواه بالمعنى الذي وقع له . فتهم من قوله كانوا يستفتحون بالحمد لله أنهم كانوا لا يسمون ، فرواه على ما فهم وأخطأ لأن معناه أن السورة التي كانوا يفتحون بها من السور هي الفاتحة وليس فيه تعرض لذكر التسمية . وانضم إلى ذلك أمور ، منها أنه ثبت عن أنس أنه سئل

عن الافتتاح بالتسمية فذكر أنه لا يحفظ فيه شيئاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والله أعلم .

ثم أعلم أنه قد يطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه من باقى الأسباب الفادحة فى الحديث المخرجة له من حال الصحة الى حال الضعف المانعة من العمل به على ما هو مقتضى لفظ العلة فى الأصل ، ولذلك نجد فى كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب ، والغفلة ، وسوء الحفظ ، ونحو ذلك من أنواع الجرح . وسمى الترمذى النسخ علة من علل الحديث . ثم إن بعضهم أطلق اسم العلة على ما ليس بقادح من وجوه الخلاف نحو إرسال من أرسل الحديث الذى أسنده الثقة الضابط حتى قال : من أقسام الصحيح ما هو صحيح معلول ، كما قال بعضهم : من الصحيح ما هو صحيح شاذ ، والله أعلم .

٢٩ - النوع التاسع عشر : معرفة المضطرب من الحديث

المضطرب من الحديث هو الذى تختلف الرواية فيه فيرويه بعضهم على وجه وبعضهم على وجه آخر يخالف له ، وإنما نسميه مضطرباً إذا تساوت الروايتان . أما إذا ترجحت إحداهما بحيث لا تقاومها الأخرى بأن يكون راوياً أحفظ ، أو أكثر صحة للروى عنه ، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات المعتمدة ، فالحكم للراجحة ، ولا يطلق عليه حينئذ وصف المضطرب ولا له حكمه .

ثم قد يقع الاضطراب فى متن الحديث ، وقد يقع فى الاسناد ، وقد يقع ذلك من راو واحد ، وقد يقع من رواية له جماعة . والاضطراب موجب ضعف الحديث لا إشعاره بأنه لم يضبط ، والله أعلم .

ومن أمثله : « ما روينا عن إسماعيل بن أمية عن أبي عمرو بن محمد بن حريث عن جده حريث عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى المصلى : إذا لم يجد عصاً ينصبها بين يديه فليخط خطاً » . رواه بشر بن المفضل وروح بن القاسم عن إسماعيل هكذا . ورواه سفيان الثورى عنه عن أبي عمرو بن حريث عن

أبيه عن أبي هريرة . ورواه حميد بن الأسود عن إسماعيل عن أبي عمرو بن محمد
ابن حريث بن سليم عن أبيه عن أبي هريرة . ورواه وهيب وعبد الوارث عن
إسماعيل عن أبي عمرو بن حريث عن جده حريث . وقال عبد الرزاق عن ابن
جريح سمع إسماعيل عن حريث بن عمار عن أبي هريرة وفيه من الاضطراب
أكثر مما ذكرناه ، والله أعلم .

٢٠ - التوسع العشرون : معرفة المدرج في الحديث

وهو أقسام : منها ما أدرج في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من
كلام بعض رواة بأنه يذكر الصحابي أو من بعده عقب ما يرويه من الحديث
كلما من عند نفسه فيرويه من بعده موصولا بالحديث غير فاصل بينها بذكر
قائله فيلبس الأمر فيه على من لا يعلم حقيقة الحال ويتوهم أن الجميع عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ومن أمثله المشهورة : « ما روينا في التشهد عن أبي خيثمة زهير بن معاوية
عن الحسن بن الحر عن القاسم بن مخيمرة عن علقمة عن عبد الله بن مسعود
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه التشهد في الصلاة فقال قل : التحيات لله
فذكر التشهد ، وفي آخره أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله ،
فاذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك ، إن شئت أن تقوم ققم . وإن شئت أن تقعد
فاقعد . » هكذا رواه أبو خيثمة عن الحسن بن الحر ، فأدرج في الحديث قوله :
« فاذا قلت هذا إلى آخره » ، وإنما هذا من كلام ابن مسعود لا من كلام رسول
الله صلى الله عليه وسلم .

ومن الدليل عليه أن الثقة الزاهد عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان رواه
عن رواية الحسن بن الحر كذلك ، واتفق حسين الجعفي وابن عجلان وغيرهما في
روايتهم عن الحسن بن الحر على ترك ذكر هذا الكلام في آخر الحديث مع اتفاق

كل من روى التشهد عن علقمة وعن غيره عن ابن مسعود على ذلك ، ورواه شابة عن أبي خيثمة قصه أيضاً .

ومن أقسام المدرج ان يكون متن الحديث عند الراوى له باسناد الاطراف منه ، فانه عنده باسناد ثان ، فيدرجه من رواه عنه على الاسناد الاول ، ويحذف الاسناد الثاني ، ويروى جميعه بالاسناد الاول .

مثاله : « حديث ابن عينة وزائدة بن قدامة عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر في صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفي آخره أنه جاء في الشتاء فرآهم يرضون أيديهم من تحت الثياب » ، والصواب رواية من روى عن عاصم بن كليب بهذا الاسناد صفة الصلاة خاصة ، وفصل ذكر رفع الأيدي عنه ، فرواه عن عاصم عن عبد الجبار بن وائل عن بعض أهله عن وائل بن حجر .

ومنها ان يدرج في متن حديث بعض متن حديث آخر بخلاف للاول في الاسناد . مثاله : « رواية سعيد بن أبي مریم عن مالك عن الزهري عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا تباغضوا ، ولا تحاسدوا ، ولا تدابروا ، ولا تافسوا ... الحديث » . فقوله « لا تافسوا » أدرجه ابن أبي مریم من متن حديث آخر رواه مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة فيه « لا تجسسوا ، ولا تحسسوا ، ولا تافسوا ، ولا تحاسدوا » ، والله أعلم .

ومنها ان يروى الراوى حديثاً عن جماعة بينهم اختلاف في إسناده فلا يذكر الاختلاف بل تدرج روايتهم على الاتفاق . مثاله : « رواية عبد الرحمن بن مهدي ومحمد بن كثير العبدي عن الثوري عن منصور والأعمش وواصل الأحمد عن أبي وائل عن عمرو بن شعيب عن ابن مسعود قلت : يا رسول الله أي الذنب أعظم ... الحديث » . وواصل إنما رواه عن أبي وائل عن عبد الله من غير ذكر عمرو بن شعيب بينها ، والله أعلم .

واعلم أنه لا يجوز تعمد شيء من الادراج المذكور . وهذا النوع قد صنف

فيه الخطيب أبو بكر كتابه الموسوم «بالفصل للوصل المدرج في النقل» فنفق وكفى ، والله أعلم .

٢١ - النوع الحادى والعشرون : معرفة الموضوع

وهو المختلق المصنوع . اعلم أن الحديث الموضوع شر الأحاديث الضعيفة ولا تحمل روايته لأحد علم حاله في أى معنى كان الا مقرونا ببيان وضعه بخلاف غيره من الأحاديث الضعيفة التي يحتمل صدقها في الباطن حيث جاز روايتها في الترغيب والترهيب على ما نيتيه قرياً ان شاء الله تعالى .

ولما يعرف كون الحديث موضوعاً باقرار واضعه أو ما ينزل منزلة إقراره ، وقد يفهمون الوضع من قرينة حال الراوى أو المروى ، فقد وضعت أحاديث طويلة يشهد بوضعها ركازة ألفاظها ومهانيها . ولقد أكثر الذى جمع في هذا العصر الموضوعات في نحو مجلدين فأودع فيها كثيراً مما لا دليل على وضعه ، وإنما حقه أن يذكر في مطلق الأحاديث الضعيفة . والواضعون للحديث أصفاء ، وأعظمهم ضرراً قوم من المنسوين الى الزهد وضعوا الحديث احتساباً فيما زعموا فتقبل الناس موضوعاتهم ثقة منهم بهم وركوناً اليهم . ثم نهضت جهابذة الحديث بكشف عوارها ومحو عارها والحمد لله . وفيها رويانا عن الامام أبى بكر السمعاني أن بعض الكرامية ذهب الى جواز وضع الحديث في باب الترغيب والترهيب .

ثم إن الواضع ربما صنع كلاماً من عند نفسه فرواه ، وربما أخذ كلاماً لبعض الحكماء أو غيرهم فوضعه على رسول الله صلى الله عليه وسلم . وربما غلط غلط فوقع في شبه الوضع من غير تعمد كما وقع لثابت بن موسى الزاهد في حديث « من كثرت صلاته بالليل ، حسن وجهه بالنهار » .

مثال : « رويانا عن أبى عصمة وهو نوح بن أبى مريم أنه قيل له من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة سورة ، فقال لي رأيت الناس قد

أعرضوا عن القرآن واشتغلوا بصفة أبي حنيفة ومغازي محمد بن إسحاق فوضعت هذه الأحاديث حبة . وهكذا حال الحديث الطويل الذي يروى عن أبي بن كعب عن النبي صلى الله عليه وسلم في فضل القرآن سورة فسورة . بحث باحث عن مخرجه حتى انتهى الى من اعترف بأنه وجماعته وضعوه وأن أثر الوضع لين عليه . ولقد أخطأ الواحدى المفسر ومن ذكره من المفسرين في إيداعه تفاسيرهم ، والله أعلم .

٢٢ - النوع الثاني والعشرون : معرفة المقلوب

هو نحو حديث مشهور عن سالم جعل عن نافع ليصير بذلك غريباً مرغوباً فيه . وكذلك ما روينا أن البخاري رضى الله عنه قدم بغداد ، فاجتمع قبل مجلسه قوم من أصحاب الحديث ، وعمدوا الى مائة حديث فقلبوها متونها وأسأندوها ، وجعلوا متن هذا الاسناد لاسناد آخر ، وإسناد هذا المتن لمتن آخر ، ثم حضروا مجلسه وألقوها عليه ، فلما فرغوا من إلقاء تلك الأحاديث المقلوبة التفت اليهم فرد كل متن الى إسناد ، وكل إسناد الى متنه ، فأذعنوا له بالفضل .

ومن أمثله ، ويصلح مثالا للعلل : « ما روينا عن إسحق بن عيسى الطباع قال حدثنا جرير بن حازم عن ثابت عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني ، قال إسحق بن عيسى فأتيته حماد ابن زيد فسأله عن الحديث فقال : وهم أبو النضر إنما كنا جميعاً في مجلس ثابت البناني وحجاج بن أبي عثمان معنا ، فحدثنا حجاج الصواب عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني ، فظن أبو النضر أنه فيما حدثنا ثابت عن أنس . أبو النضر هو جرير بن حازم ، والله أعلم .

فصل : قد وفينا بما سبق الوعد بشرحه من الأنواع الضعيفة والمجد لله ، فلنبه الآن على أمور مهمة . أحدها : إذا رأيت حديثاً باسناد ضعيف فلك ان تقول

هذا ضعيف وتنفى أنه بذلك الاسناد ضعيف ، وليس لك ان تقول هذا ضعيف وتنفى به ضعف متن الحديث بناء على مجرد ضعف ذلك الاسناد ، فقد يكون مروياً باسناد آخر صحيح ثبت بمثله الحديث ، بل يتوقف جواز ذلك على حكم إمام من أئمة الحديث بأنه لم يرو باسناد ثبت به ، أو بأنه حديث ضعيف ، أو نحو هذا مفسراً وجه القدح فيه . فان أطلق ولم يفسر ، ففيه كلام يأتي ان شاء الله تعالى ، فاعلم ذلك فانه مما يغلط فيه . والله أعلم .

الثاني : يجوز عند أهل الحديث وغيرهم التساهل في الأسانيد ورواية ما سوى الموضوع من أنواع الأحاديث الضعيفة من غير اهتمام ببيان ضعفها فيما سوى صفات الله تعالى وأحكام الشريعة من الحلال والحرام وغيرها ، وذلك كالمواظع ، والقصاص ، وفنائل الأعمال ، وسائر فنون الترغيب والترهيب ، وسائر ما لا تعلق له بالأحكام والمقائد . ومن رويناه عنه التنصيص على التساهل في نحو ذلك عبد الرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل رضي الله عنهما .

الثالث : إذا أردت رواية الحديث الضعيف بغير إسناد فلا تقل فيه « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا » ، وما أشبه هذا من الالفاظ المجازمة بأنه صلى الله عليه وسلم قال ذلك ، وإنما تقول فيه « روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا » ، أو بلغنا عنه كذا وكذا ، أو ورد عنه ، أو جاء عنه ، أو روى بعضهم ، وما أشبه ذلك . وهكذا الحكم فيما تشك في صحته وضعفه ، وإنما تقول « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » ، فيما ظهر لك صحته بطريقه الذي أوخطناه أولاً ، والله أعلم .

٢٣ - النوع الثالث والعشرون : معرفة صفة من

تقبل روايته ومن ترد روايته وما يتعلق بذلك

من قدح وجرح وتوثيق وتعديل

أجمع جماهير أئمة الحديث والفقهاء على أنه يشترط فيمن يصحح روايته ان

يكون عدلاً ، ضابطاً لما يرويه ، وتفصيله ان يكون مسلماً ، بالناً ، عاقلاً ، سالماً من أسباب الفتى وخوارم المروءة ، متيقظاً غير مغفل ، حافظاً ان حدث من حفظه ، ضابطاً لكتابه ان حدث من كتابه . وان كان يحدث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك ان يكون عالماً بما يحيل المعاني ، والله أعلم . ونوضح هذه الجملة بمسائل :

أحدها : عدالة الراوى تارة ثبت بتنصيب المعدلين على عدالته ، وتارة ثبت بالاستفاضة ، فمن اشتهرت عدالته بين أهل النقل أو نصحهم من أهل العلم وشاع الثناء عليه بالثقة والأمانة استغنى فيه بذلك عن بيعة شاهدة بعدالة تصيحاً . وهذا هو الصحيح في مذهب الشافعى وعليه الاعتماد في فن أصول الفقه .
ثانيها : وعن ذكر ذلك من أهل الحديث أبو بكر الخطيب الحافظ ، ومثل ذلك جميل الملك وشعبة ، والسيافين ، والأوزاعي ، والليث ، وابن المبارك ، ووكيع ، وأحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، وعلى بن المدنى ، ومن جرى مجراه في نباهة الذكر واستقامة الأمر فلا يسأل عن عدالة هؤلاء وأمثالم ، وإنما يسأل عن عدالة من خفى أمره على الطالبين . وتوسع ابن عبد البر الحافظ في هذا فقال : كل حامل علم معروف العناية به فهو عدل محمول في أمره أبداً على العدالة حتى يتبين جرحه لقوله صلى الله عليه وسلم « يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ، وفيما قاله اتساع غير مرضى ، والله أعلم .

الثانية : يعرف كون الراوى ضابطاً بأن نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والاحتسان ، فان وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم أو موافقة لها في الأغلب والمخالفة نادرة عرفنا حينئذ كونه ضابطاً ثباتاً ، وان وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه ولم نحتاج بمحدثه ، والله أعلم .

الثالثة : التعديل مقبول من غير ذكر سبه على المذهب الصحيح المشهور ، لأن أسبابه كثيرة يصعب ذكرها ، فان ذلك يحوج المعدل الى ان يقول « لم يفعل كذا ، لم يرتكب كذا ، فعل كذا وكذا » فيعدد جميع ما يفسق بفعله أو يتركه وذلك شاق جداً .

وأما الجرح فإنه لا يقبل إلا مفسراً مبين السبب، لأن الناس يختلفون فيما يجرح وما لا يجرح، فيطلق أحدهم الجرح بناء على أمر اعتقده جرحاً وليس يجرح في نفس الأمر، فلا بد من بيان سببه لينظر فيما هو جرح أم لا، وهذا ظاهر مقرر في الفقه وأصوله. وذكر الخطيب الحافظ أنه مذهب الأئمة من حفاظ الحديث وفتاوه مثل البخاري، ومسلم، وغيرهما. ولذلك احتج البخاري بجماعة سبق من غيره الجرح لم ككرمة مولى ابن عباس رضي الله عنها، وكاسماعيل بن أبي أوش، وعاصم بن علي، وعمر بن مرزوق، وغيرهم. واحتج مسلم بن يزيد بن سفيان وجملة أشهر الطعن فيهم. وهكذا فعل أبو داود السجستاني، وذلك دال على أنهم ذهبوا إلى أن الجرح لا يثبت إلا إذا قُسر سببه، ومذهبت القناد للرجال فامضة مختلفة.

وقد احتج الخطيب باباً في بعض أخبار من أسفروا في جرحه فذكر ما لا يصلح إجازة. منها عن شعبة أنه قيل له: لم تركت حديث فلان؟ فقال: رأيته يركب على بردون، فترك حديثه. ومنها عن مسلم بن إبراهيم أنه سئل عن حديث الفالح المزني فقال: ما يصنع بفالح ذكره يوماً عند خذاف بن سلمة فامتنع خذاف، والله أعلم.

قلت: ولقاتل أن يقول إنما يعتد الناس في جرح الرواة بغير حديثهم على الكتب التي ضمنها أسماء الحديث في الجرح أو في الجرح والتعديل. وفي ما يترصون فيها لبيان السبب، بل يقتضون على مجرد قولهم: فلان ضعيف، وفلان ليس بشيء، ونحو ذلك، أو: هذا حديث ضعيف، وهذا حديث غير ثابتة ونحو ذلك. فاشتراط بيان السبب يفضي إلى تعطيل ذلك وسد باب الجرح في الأغلب الأكثر.

وقد عرفت أن ذلك وإن لم نستخدمه في إثبات الجرح والحكم به فقد أعيدناه في أن توهمنا عن قبول حديث من قالوا فيه مثل ذلك بناء على أن ذلك أوقم عندنا فهم روية قوية يوجب مثلها التوقف.

ثم من انزاحت عنه الرية منهم يحدث عن حاله أوجب الثقة بعدائه قبلنا حديثه ولم توقف، كالذين احتج بهم أصحابا الصحيحين وغيرهما عن مسهم مثل هذا الجرح من غيرهم، فافهم ذلك فإنه مخلص حسن، والله أعلم.

الرابعة : اختلفوا في أنه هل يثبت الجرح والتعديل بقول واحد، أو لابد من اثنين، ففهم من قال : لا يثبت ذلك الا باثنين كما في الجرح والتعديل في الشهادات، ومنهم من قال وهو الصحيح الذي اختاره الحافظ أبو بكر الخطيب وغيره أنه يثبت بواحد لأن العدد لم يشترط في قبول الخبر، فلم يشترط في جرح روايه وتعليه بخلاف الشهادات، والله أعلم.

الخامسة : إذا اجتمع في شخص جرح وتعديل، فالجرح مقدم لأن المعدل يخبر عما ظهر من حاله والجراح يخبر عن باطن خفي على المعدل . فان كان عدد المعدلين أكثر فقد قيل التعديل أولى . والصحيح والذي عليه الجمهور أن الجرح أولى لما ذكرناه، والله أعلم.

السادسة : لا يجزئ التعديل على الإبهام من غير تسمية المعدل، فإذا قال حدثني الثقة، أو نحو ذلك مقتصرأ عليه لم يكتف به فيما ذكره الخطيب الحافظ والصيرفي الفقيه وغيرهما خلافاً لمن اكتفى بذلك . وذلك لأنه قد يكون ثقة عنده وغيره قد اطلع على جرحه بما هو جارح عنده أو بالاجماع فيحتاج الى ان يسميه حتى يعرف، بل إضرابه عن تسميته مريب يوقع في القلوب فيه تردداً . فان كان القائل لذلك عالماً أجزأ ذلك في حق من يوافقه في مذهبه على ما اختاره بعض المحققين .

وذكر الخطيب الحافظ أن العالم إذا قال : كل من رويت عنه فهو ثقة وإن لم أسمه، ثم روى عن من لم يسمه فإنه يكون مزكياً له، غير أنا لا نعمل بتزكيته هذه، وهذا على ما قدمناه، والله أعلم.

السابعة : إذا روى المعدل عن رجل وسماه لم يجعل روايته عنه تعديلاً منه له

عند أكثر العلماء من أهل الحديث وغيرهم . وقال بعض أهل الحديث وبعض أصحاب الشافعي : يجعل ذلك تعديلاً منه له لأن ذلك يتضمن التعديل . والصحيح هو الأول لأنه يجوز أن يروى عن غير عدل فلم يتضمن روايته عنه تعديله . وهكذا نقول أن عمل العالم أو فياه على وفق حديث ليس حكماً منه بصحة ذلك الحديث . وكذلك مخالفته للحديث ليست قدحاً منه في صحته ولا في روايته ، والله أعلم .

الثامنة : في رواية المجهول وهو في غرضنا هنا أقسام . (أحدها) المجهول العدالة من حيث الظاهر والباطن جميعاً وروايته غير مقبولة عند الجماهير على ما نبهنا عليه أولاً . (الثاني) المجهول الذي جهلت عدالته الباطنة وهو عدل في الظاهر وهو المستور . فقد قال بعض أئمتنا : المستور من يكون عدلاً في الظاهر ولا نعرف عدالة باطنه . فهذا المجهول يحتاج بروايته بعض من رد رواية الأول وهو قول بعض الشافعيين وبه قطع ، منهم الإمام سليم بن أيوب الرازي . قال : لأن أمر الأخبار مبنى على حسن الظن بالراوي . ولأن رواية الأخبار تكون عند من يتعذر عليه معرفة العدالة في الباطن فاقصر فيها على معرفة ذلك في الظاهر ، وتفرق الشهادة فاتها تكون عند الحكم ولا يتعذر عليهم ذلك فاعتبر فيها العدالة في الظاهر والباطن . قلت : ويشب أن يكون العمل على هذا الرأي في كثير من كتب الحديث المشهورة في غير واحد من الرواة الذين تقادم العهد بهم وتعذرت الخبرة الباطنة بهم ، والله أعلم .

(الثالث) المجهول العين وقد يقبل رواية المجهول العدالة من لا يقبل رواية المجهول العين ، ومن روى عنه عدلان وعينه فقد ارتفعت عنه هذه الجلالة .

ذكر أبو بكر الخطيب البغدادي في أجوبة مسائل سئل عنها أن المجهول عند أصحاب الحديث هو كل من لم تعرفه العلماء ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد مثل عمرو ، وذو مر ، وجبار الطائي ، وسعيد بن ذى حُذَنان ،

لم يرو عنهم غير أبي إسحق السيعي . ومثل الهزهاز بن ميزن لا راوى عنه غير الشعبي . ومثل جري بن كليب لم يرو عنه الا قتادة .

قلت : قد روى عن الهزهاز الثوري أيضاً . قال الخطيب : وأقل ما يرتفع به الجهالة ان يروى عن الرجل إثنان من المشهورين بالعلم الا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتها عنه . وهذا بما قدمنا بيانه ، والله أعلم .

قلت : قد خرج البخارى في صحيحه حديث جماعة ليس لهم غير راو واحد ، منهم مرداس الأسلى لم يرو عنه غير قيس بن أبي حازم . وكذلك خرج مسلم حديث قوم لا راوى لهم غير واحد ، منهم ربيعة بن كعب الأسلى لم يرو عنه غير أبي سلة بن عبد الرحمن . وذلك منها مصير الى أن الراوى قد يخرج عن كونه مجبولاً مردوداً برواية واحد عنه . والخلاف في ذلك متجه في التعديل نحو اتحماه الخلاف المعروف في الاكتفاء بواحد في التعديل على ما قدمناه ، والله أعلم .

التاسعة : اختلفوا في قبول رواية المبتدع الذى لا يكفر في بدعته . فنهى من رد روايته مطلقاً لأنه فاسق يدعته وكما استوى في الكفر المتأول وغير المتأول يستوى في الفسق المتأول وغير المتأول . ومنهم من قبل رواية المبتدع إذا لم يكن عن يستحل الكذب في نصرة مذهب أو لأهل مذهب سواء كان داعية الى بدعته أو لم يكن . وعزا بعضهم هذا الى الشافعى لقوله : أقبل شهادة أهل الأهواء الا الخطائية من الرافضة لأنهم يرون الشهادة بالزور لمواقفيهم . وقال قوم : تقبل روايته إذا لم يكن داعية ولا تقبل إذا كان داعية الى بدعته . وهذا مذهب الكثير أو الأكثر من العلماء . وحكى بعض أصحاب الشافعى رضى الله عنه خلافاً بين أصحابه في قبول رواية المبتدع إذا لم يدع الى بدعته . وقال أما إذا كان داعية فلا خلاف بينهم في عدم قبول روايته .

وقال أبو حاتم بن جبان البستي أحد المصنفين من أئمة الحديث : الداعية

الى البدع لا يجوز الاحتجاج به عند أئمتنا قاطبة لا أعلم بينهم فيه خلافاً . وهذا المذهب الثالث أعد لها وأولاهها . والأول بعد مباعد للشائع عن أئمة الحديث ، فإن كتبهم طالفة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاء . وفي الصحيحين كثير من أحاديثهم في الشواهد والأصول ، والله أعلم .

العاشرة : التائب من الكذب في حديث الناس وغيره من أسباب الفسق تقبل روايته الا التائب من الكذب متعمداً في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإنه لا تقبل روايته أبداً ، وإن حسنت توبته على ما ذكر غير واحد من أهل العلم منهم أحمد بن حنبل وأبو بكر الحميدى شيخ البخارى . وأطلق الامام أبو بكر الصيرفى الشافعى فيما وجدت له في شرحه لرسالة الشافعى فقال : كل من أسقطنا خبره من أهل الثقل بكذب وجدناه عليه لم نعد لقبوله بتوبة تظهر . ومن ضعفنا نقله لم نجعله قوياً بعد ذلك . وذكر أن ذلك مما افرقت فيه الرواية والشهادة . وذكر الامام أبو المظفر السمعانى المروزى أن من كذب في خبر واحد وجب إسقاط ما تقدم من حديثه وهذا يضاهى من حيث المعنى ما ذكره الصيرفى ، والله أعلم .

الحادية عشرة : إذا روى ثقة عن ثقة حديثاً ورجع المروى عنه ففناه فاختار أنه ان كان جازماً بنفيه بأن قاله ما رويته . أو كذب على ، أو نحو ذلك فقد تعارض الجزمان ، والمجاحد هو الأصل فوجب رد حديث فزعه ذلك . ثم لا يكون ذلك جرحاً له بوجوب رد باقى حديثه لأنه مكذب لشيخه أيضاً في ذلك ، وليس قبول جرح شيخه له بأولى من قبول جرحه لشيخه فسقاطاً . أما إذا قال المروى عنه : لا أعرفه ، أو لا أذكره ، أو نحو ذلك ، فذلك لا يوجب رد رواية الروى عنه . ومن روى حديثاً ثم نسيه لم يكن ذلك مسقطاً للعمل به عند جمهور أهل الحديث وجمهور الفقهاء والمتكلمين خلافاً لقوم من أصحاب أبى حنيفة صاروا الى إسقاطه بذلك .

وبنوا عليه رددهم حديث سليمان بن موسى عن المزهرى عن عروة عن عائشة

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا نكحت المرأة بغير إذن وليها فنكاحها باطل ... الحديث ، من أجل أن ابن جريج قال : لقيت الزهري فسألته عن هذا الحديث فلم يعرفه . وكذا حديث ربيعة الرأي عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد ويمين فان عبد العزيز بن محمد الدراوردي قال : لقيت سهيلا فسألته عنه فلم يعرفه .

والصحيح ما عليه الجمهور . لأن المروى عنه بصدد السهو والنسيان والراوى عنه ثقة جازم فلا يرد بالاحتمال روايته . ولهذا كان سهيل بعد ذلك يقول : حدثني ربيعة عنى عن أبي ويسوق الحديث . وقد روى كثير من الأكابر أحاديث نسوها بعد ما حدثوا بها عن من سمعها منهم فكان أحدهم يقول « حدثني فلان عنى عن فلان بكذا وكذا » . وجمع الحفاظ الخطيب ذلك فى كتاب « أخبار من حدث ونسى » . ولأجل أن الانسان معرض للنسيان كره من كره من العلماء الرواية عن الأحياء ، منهم الشافعى رضى الله عنه ، قال لابن عبد الحكم : إياك والرواية عن الأحياء ، والله أعلم .

الثانية عشرة : من أخذ على التحديث أجر أ منع ذلك من قبول روايته عند قوم من أئمة الحديث . وروينا عن إسحق بن إبراهيم أنه سئل عن المحدث يحدث بالأجر . فقال : لا يكتب عنه . وعن أحمد بن حنبل وأبى حاتم الرازى نحو ذلك . وترخص أبو نعيم الفضل بن دكين وعلى بن عبد العزيز المكي وآخرون فى أخذ العوض على التحديث وذلك شبيه بأخذ الأجرة على تعليم القرآن ونحوه . غير أن فى هذا من حيث العرف خرما للزوة والظن يساء بفاعله إلا أن يقترن ذلك بعذر ينقذ ذلك عنه ، كمثل ما حدثني الشيخ أبو المظفر عن أبيه الحفاظ أبى سعيد السمعاني أن أبا الفضل محمد بن ناصر السلاوى ذكر أن أبا الحسين بن النعمان فعل ذلك ، لأن الشيخ أبا إسحق الشيرازى أفناه بمجواز أخذ الأجرة على التحديث لأن أصحاب الحديث كانوا يمتنعونه عن الكسب لعياله ، والله أعلم .

الثالثة عشرة : لا تقبل رواية من عرف بالتساهل في سماع الحديث أو إسماعه كن لا يبالى بالنوم في مجلس السماع، ولكن يحدث لا من أصل مقاليل صحيح. ومن هذا القبيل من عرف بقبول التلقين في الحديث، ولا تقبل رواية من كثرت الشواذ والمناكير في حديثه. جاء عن شعبة أنه قال : لا يحبك الحديث الشاذ إلا من الرجل الشاذ. ولا تقبل رواية من عرف بكثرة السهو في رواياته إذا لم يحدث من أصل صحيح. وكل هذا يخرم الثقة بالراوي ويضبطه.

وورد عن ابن المبارك، وأحمد بن حنبل، والحيدى، وغيرهم أن من غلط في حديث وبين له غلطه فلم يرجع عنه وأصر على رواية ذلك الحديث سقطت روايته ولم يكتب عنه. وفي هذا نظر، وهو غير مستكر إذا ظهر أن ذلك منه على جهة العناد أو نحو ذلك، والله أعلم.

الرابعة عشرة : أعرض الناس في هذه الأعصار المتأخرة عن اعتبار مجموع ما بيننا من الشروط في رواة الحديث ومشايخه فلم يتقيدوا بها في رواياتهم لتعدد الوفاء بذلك على نحو ما تقدم، وكان عليه من تقدم. ووجه ذلك ما قدمناه في أول كتابنا هذا من كون المقصود المحافظة على خصيصة هذه الأمة في الأسانيد والمحاذرة من انقطاع سلسلتها، فليعتبر من الشروط المذكورة ما يليق بهذا الغرض على مجردة، وليكتف في أهلية الشيخ بكونه مسلماً، بالغا، عاقلاً، غير متظاهر بالفسق والسخف، وفي ضبطه بوجود سماعه مثبتاً بخط غير متهم وبروايته من أصل موافق لأصل شيخه. وقد سبق إلى نحو ما ذكرناه الحافظ الفقيه أبو بكر البيهقي رحمه الله تعالى. فإنه ذكر فيما رواه عنه توسع من توسع في السماع من بعض محدثي زمانه الذين لا يحفظون حديثهم ولا يحسنون قراءته من كتبهم ولا يعرفون ما يقرأ عليهم بعد أن تكون القراءة عليهم من أصل سماعهم.

ووجه ذلك بأن الأحاديث التي قد صحت أو وقعت بين الصحة والبسم قد دونت وكتبت في الجوامع التي جمعها أئمة الحديث. ولا يجوز أن يذهب شيء

منها على جميعهم، وإن جاز أن يذهب على بعضهم لضمان صاحب الشريعة حفظها .
قال البيهقي : فمن جاء اليوم بمحدث لا يوجد عند جميعهم لم يقبل منه . ومن
جاء بمحدث معروف عندهم فالذي يرويه لا ينفرد بروايته والحجة قائمة بمحدثه
برواية غيره . والقصد من روايته والسماع منه أن يصير الحديث مسلسلاً بمحدثنا
وأخبرنا ، وتبقى هذه الكرامة التي خصت بها هذه الأمة شرقاً لنينا المصطفى صلى
الله عليه وعلى آله وسلم ، والله أعلم .

الخامسة عشرة : في بيان الألفاظ المستعملة من أهل هذا الشأن في الجرح
والتعديل . وقد رتبها أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي في كتابه في الجرح
والتعديل فأجاد وأحسن . ونحن نرتبها كذلك ونورد ما ذكره ونضيف إليه ما
بالتنا في ذلك عن غيره إن شاء الله تعالى . أما ألفاظ التعديل فهي مراتب :

الأولى : قال ابن أبي حاتم : إذا قيل للواحد إنه « ثقة أو متقن » فهو ممن
يحتج بحديثه . قلت : وكذا إذا قيل « ثبت أو حجة » ، وكذا إذا قيل في العدل إنه
« حافظ أو ضابط » ، والله أعلم .

الثانية : قال ابن أبي حاتم إذا قيل إنه « صدوق » ، أو عمله الصدق ، أو لا
باس به ، فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه وهي المنزلة الثانية . قلت : هذا كما قال ،
لأن هذه العبارات لا تشعر بشرطة الضبط فينظر في حديثه ويختبر حتى يعرف
ضبطه . وقد تقدم بيان طريقه في أول هذا النوع . وإن لم يستوف النظر
المعرف لكون ذلك المحدث في نفسه ضابطاً مطلقاً واحتجنا إلى حديث من
حديثه اعتبرنا ذلك الحديث ونظرنا هل له أصل من رواية غيره كما تقدم بيان
طريق الاعتبار في النوع الخامس عشر . ومشهور عن عبد الرحمن بن مهدي القدوة
في هذا الشأن أنه حدث . فقال « حدثنا أبو خلدة » ، فقيل له « أكان ثقة ؟ » فقال
« كان صدوقاً ، وكان مأموناً ، وكان خيراً » . وفي رواية كان خياراً : الثقة شعبة
وسفيان . ثم إن ذلك مخالف لما ورد عن ابن أبي خيثمة . قال قلت ليحيى بن

معين إنك تقول : فلان « ليس به بأس » وفلان « ضعيف » . قال : إذا قلت لك « ليس به بأس » فهو ثقة . وإذا قلت لك هو « ضعيف » فليس هو بثقة ، لا تكتب حديثه . قلت : ليس في هذا حكاية ذلك عن غيره من أهل الحديث ، فانه نسبته الى نفسه خاصة بخلاف ما ذكره ابن أبي حاتم ، والله أعلم .

الثالثة : قال ابن أبي حاتم إذا قيل « شيخ » فهو بالمنزلة الثالثة ، يكتب حديثه وينظر فيه ، الا أنه دون الثانية .

الرابعة : قال إذا قيل « صالح الحديث » فانه يكتب حديثه للاعتبار . قلت : وقد جاء عن أبي جعفر أحمد بن سنان قال : كان عبدالرحمن بن مهدي ربما جرى ذكر حديث الرجل فيه ضعف وهو رجل صدوق فيقول رجل صالح الحديث ، والله أعلم .

وأما ألقابهم في الجرح فهي أيضاً على مراتب : أولها : قولهم « لين الحديث » . قال ابن أبي حاتم : إذا أجابوا في الرجل « لين الحديث » فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتباراً . قلت : وسأل حمزة بن يوسف السهمي أبا الحسن الدارقطني الامام ، فقال له : إذا قلت « فلان لين » ايش تريد به ؟ قال : لا يكون ساقطاً متروك الحديث ولكن مجروحاً بشيء لا يسقط عن العدالة .

الثانية : قال ابن أبي حاتم إذا قالوا « ليس بقوى » فهو بمنزلة الأول في كتب حديثه ، الا أنه دونه .

الثالثة : قال إذا قالوا « ضعيف الحديث » فهو دون الثاني لا يطرح حديثه بل يعتبر به .

الرابعة : قال إذا قالوا « متروك الحديث » أو ذاهب الحديث ، أو كذاب ، فهو ساقط الحديث لا يكتب حديثه وهي المنزلة الرابعة .

قال الخطيب أبو بكر : أرفع العبارات في أحوال الرواة ان يقال « حجة أو ثقة » ، وأدونها ان يقال « كذاب ساقط » . أخبرنا أبو بكر بن عبد المنعم الصاعدي

الفرأوى قراءة عليه بنيسابور؛ قال أخبرنا محمد بن إسماعيل الفارسي؛ قال أخبرنا أبو بكر أحمد بن الحسين السبق الحافظ، أخبرنا الحسين بن الفضل، أخبرنا عبد الله بن جعفر، حدثنا يعقوب بن سفيان، قال سمعت أحمد بن صالح قال: لا يترك حديث رجل حتى يجتمع الجميع على ترك حديثه. قد يقال «فلان ضعيف»، فأما إن يقال «فلان متروك»، فلا، إلا أن يجتمع الجميع على ترك حديثه. وما لم يشرحه ابن أبي حاتم وغيره من الألفاظ المستعملة في هذا الباب قولهم «فلان قد روى الناس عنه، فلان وسط، فلان مقارب الحديث، فلان مضطرب الحديث، فلان لا يحتاج به، فلان مجهول، فلان لا شيء، فلان ليس بذاك»، وربما قيل «ليس بذاك القوي، فلان فيه أوقى حديثه ضعف». وهو في الجرح أقل من قولهم «فلان ضعيف الحديث، فلان ما أعلم به بأساً»، وهو في التعديل دون قولهم «لا بأس به». وما من لفظة منها ومن أشباهها إلا ولها نظير شرحناه أو أصل أصلناه ننبه أن شاء الله به عليها، والله أعلم.

٢٤ - النوع الرابع والعشرون : معرفة كيفية

سماع الحديث وتحمله وصفة ضبطه

اعلم أن طرق نقل الحديث وتحمله على أنواع متعددة، ولتقدم على بيانها بيان أمور : أحدها : يصح التحمل قبل وجود الأهلية فتقبل رواية من تحمل قبل الاسلام وروى بعده، وكذلك رواية من سمع قبل البلوغ وروى بعده. ومنع من ذلك قوم فأخطئوا لأن الناس قبلوا رواية أحداث الصحابة كالحسن بن علي، وابن عباس، وابن الزبير، والنعمان بن بشير، وأشباههم من غير فرق بين ما تحملوه قبل البلوغ وما بعده. ولم يزالوا قديماً وحديثاً يحضرون الصبيان مجالس التحديث والسماع ويمتدون بروايتهم لذلك، والله أعلم.

الثاني : قال أبو عبد الله الزيري : يسحب كتب الحديث في الشرين، لأنها تجتمع العقل. قال : وأحب أن يشتغل دونها بحفظ القرآن والفرائض. وورد

عن سفيان الثوري قال : كان الرجل إذا أراد ان يطلب الحديث تمبذ قبل ذلك عشرين سنة .

وقيل لموسى بن إسحق : كيف لم تكتب عن أبي نعيم ؟ فقال : كان أهل الكوفة لا يخرجون أولادهم في طلب الحديث صغاراً حتى يستكملوا عشرين سنة . وقال موسى بن هرون : أهل البصرة يكتبون لعشر سنين ، وأهل الكوفة لعشرين ، وأهل الشام ثلاثين ، والله أعلم .

قلت : وينبغي بعد ان صار الملحوظ إبقاء سلسلة الاسناد ان يكر باسماع الصغير في أول زمان يصح فيه سماعه . وأما الاشتغال بكتب الحديث ، وتحصيله ، وضبطه ، وتقيدده ، فن حين يتأهل لذلك ويستعد له . وذلك يختلف باختلاف الأشخاص ، وليس منحصرأ في سن مخصوص كما سبق ذكره اتفاقاً عن قوم ، والله أعلم .

الثالث : اختلفوا في أول زمان يصح فيه سماع الصغير . فروينا عن موسى بن هرون أنما أحد الحفاظ النقاد أنه سئل : متى يسمع الصبي الحديث ؟ فقال : إذا فرق بين البقرة والدابة ، وفي رواية بين البقرة والحمار . وعن أحمد بن حنبل رضى الله عنه أنه سئل : متى يجوز سماع الصبي الحديث ؟ فقال : إذا عقل وضبط . فذكر له عن رجل أنه قال : لا يجوز سماعه حتى يكون له ختس عشرة سنة ، فأكرر قوله وقال : بش القول . وأخبرني الشيخ أبو محمد عبد الرحمن بن عبد الله الاسدي عن أبي محمد عبد الله بن محمد الأشيري عن القاضي الحافظ عياض بن موسى السبتي اليحصي قال : قد حدد أهل الصنعة في ذلك أن أقله سن محمود بن الربيع . وذكر رواية البخاري في صحيحه بعد ان ترجم معنى يصح سماع الصغيره باسناده عن محمود بن الربيع . قال : عقلت من النبي صلى الله عليه وسلم بحجة مجاهي وجهي وأنا ابن خمس سنين من دلو . وفي رواية أخرى أنه كان ابن أربع سنين .

قلت في الحديث خمس : هو الذي استقر عليه عمل أهل الحديث المتأخرين ، فيكتبون لابن خمس فصاعداً «سمع» ولم يلبس لم يبلغ خمساً «حضر» أو «أحضر» والذي ينبغي في ذلك أن يقتصر في كل صغير بحاله على الخصوص ، فإن وجدناه مرتباً عن حال من لا يحفل فيها للخطاب ورداً للجواب ونحو ذلك صحبنا سماحه وإن كان دون خمس . وإن لم يكن كذلك لم نصح سماعه وإن كان ابن خمس بل ابن خمس .

وقد بلغنا عن إبراهيم بن سعيد الجوهري قال : رأيت صيداً ابن أربع سنين وقد جل إلى المأمون قد قرأ القرآن وفطر في الوأى غير أنه إذا جامع يكنى وعن القاضي أبي محمد عبد الله بن محمد الأصبهاني قال : حفظ القرآن . ولدي خمس سنين وأرجعت إليه أن يكون طقري لا سمع منه ولي أربع سنين . فقال بعض الحاضرين : لا تستعالمه فيما قرى . فانه صغير . فقال لي ابن المقرئ أقرأ سورة الكافين قرائتها . فقال أقرأ سورة الكوثر قرائتها ، فقال لي غيره أقرأ سورة والمرسلات قرائتها ولم أغلط فيها . فقال ابن المقرئ : سمعوا له والهدية على وأما حديث محمد بن الربيع فيدل على صحة ذلك من ابن خمس مثل محمود ، ولا يدل على انتفاء الصحة فيمن لم يكن ابن خمس ولا على الصحة فيمن كان ابن خمس ولم يميز تميز محمود رضي الله عنه . والله أعلم .

(بيان أقسام طرق نقل الحديث وتحمله ، ومجامعها ثمانية أقسام) .

القسم الأول : السماع من لفظ الشيخ وهو ينقسم إلى أملاء وتحديث من غير إملاء . وسواء كان من حفظه أو من كتابه . وهذا القسم أرفع الأقسام عند الجماهير . وفيما نرويه عن القاضي عياض بن موسى السبكي أحد المتأخرين المظالمين قوله : لا خلاف أنه يجوز في هذا أن يقول السامع منه «حدثنا» وأخبرنا» وإنما نرجعت فلاناً يقول . وقال لنا فلان . وذكر لنا فلان . قلت : في هذا نظر . وينبغي فيما شاع استعماله من هذه الالفاظ خصوصاً بما سمع من غير لفظاً

الشيخ على ما نبينه ان شاء الله تعالى ان لا يُطلق فيما سمع من لفظ الشيخ لما فيه من الابهام والالبس ، والله أعلم .

وذكر الحافظ أبو بكر الخطيب أن أرفع العبارات في ذلك «سمعت» ثم «حدثنا وحدثني» ، فانه لا يكاد أحد يقول «سمعت» في أحاديث الاجازة والمكاتبة ولا في تدليس ما لم يسمعه . وكان بعض أهل العلم يقول فيها أجيـزة «حدثنا» . وروى عن الحسن أنه كان يقول «حدثنا أبو هريرة» ويتأول أنه حدث أهل المدينة ، وكان الحسن إذ ذاك بها الا أنه لم يسمع منه شيئاً . قلت : ومنهم من أثبت له سماعاً من أبي هريرة ، والله أعلم .

ثم يتلو ذلك قول «أخبرنا» وهو كثير في الاستعمال ، حتى أن جماعة من أهل العلم كانوا لا يكادون يخبرون عما سمعوه من لفظ من حدثهم الا بقولهم «أخبرنا» ، منهم حماد بن سلمة ، وعبد الله بن المبارك ، وهشيم بن بشير ، وعبد الله بن موسى ، وعبد الرزاق بن همام ، ويزيد بن هارون ، وعمر بن عون ، ويعقوب بن التميمي ، وإسحق بن راهويه ، وأبو مسعود أحمد بن الفرات ، ومحمد بن أيوب الرازيان ، وغيرهم . وذكر الخطيب عن محمد بن رافع قال : كان عبد الرزاق يقول «أخبرنا» حتى قدم أحمد بن حنبل وإسحق بن راهويه فقالا له : قل «حدثنا» فكل ما سمعت مع هؤلاء قال «حدثنا» وما كان قبل ذلك قال «أخبرنا» . وعن محمد بن أبي القوارس الحافظ قال : هشيم . ويزيد بن هارون ، وعبد الرزاق لا يقولون الا «أخبرنا» فاذا رأيت «حدثنا» فهو من خطأ الكاتب ، والله أعلم .

قلت : وكان هذا كله قبل ان يشيع تخصيص «أخبرنا» بما قرئ على الشيخ ، ثم يتلو قول «أخبرنا» قول «أبأننا» و«بأننا» وهو قليل في الاستعمال . قلت : «حدثنا» وأخبرنا» أرفع من «سمعت» من جهة أخرى ، وهي أنه ليس في «سمعت» دلالة على أن الشيخ رواه الحديث وخاطبه به ، وفي «حدثنا» وأخبرنا» دلالة على أنه خاطبه به ورواه له أو هو عن قُل به ذلك . سأل الخطيب أبو بكر الحافظ

شيخه أبوبكر البرقاني الفقيه الحافظ رحمه الله تعالى عن السر في كونه يقول فيما رواه لهم عن أبي القاسم عبد الله بن إبراهيم الجرجاني الأندلسي « سمعت » ولا يقول « حدثنا » ولا أخبرنا » فذكر له أن أبا القاسم كان مع ثقته وصلاحه عسيراً في الرواية فكان البرقاني يجلس بحيث لا يراه أبو القاسم ولا يعلم بحضوره ، فيسمع منه ما يحدث به الشخص الداخل إليه ، فلذلك يقول « سمعت » ولا يقول « حدثنا » ولا أخبرنا » لأن قصده كان الرواية للدخل إليه وحده . وأما قوله « قال لنا فلان » أو ذكر لنا فلان » فهو من قيل قوله « حدثنا فلان » غير أنه لائق بما سمعه منه في المذاكرة وهو به أشبه من « حدثنا » .

وقد حكينا في فصل التعليق عقيب النوع الحادي عشر عن كثير من المحدثين استعمال ذلك معنيين به عما جرى بينهم في المذكرات والمناظرات . وأوضع العبارات في ذلك أن يقول « قال فلان » أو « ذكر فلان » من غير ذكر قوله « لي ولنا » ونحو ذلك . وقد قدمنا في فصل الإسناد الممنع أن ذلك وما أشبهه من الألفاظ محمول عندهم على السماع إذا عرف لقاءؤه له وسماعه منه على الجملة ، لا سيما إذا عرف من حاله أنه لا يقول « قال فلان » إلا فيما سمعه منه .

وقد كان حجاج بن محمد الأعور يروي عن ابن جريج كتبه ويقول فيها « قال ابن جريج » فحلبها الناس عنه واحتجوا بروايته وكان قد عرف من حاله أنه لا يروي إلا ما سمعه . وقد خصص الخطيب أبو بكر الحافظ القول بحمل ذلك على السماع بمن عرف من عاداته مثل ذلك ، والمحفوظ المعروف ما قدمنا ذكره . والله أعلم .

القسم الثاني : من أقسام الأخذ والتحمل القراءة على الشيخ . وأكثر المحدثين يسمونها « عرضاً » من حيث أن القارى يعرض على الشيخ ما يقرؤه كما يعرض القرآن على المقرئ . ومما كنت أنت القارى . أو قرأ غيرك وأنت تسمع أو قرأت من كتاب أو من حفظك . أو كان الشيخ يحفظ ما يقرأ عليه أو لا يحفظ

لكن يملك أصله هو أوثق غيره . ولا خلاف أنها رواية صحيحة إلا ما حكي عن بعض من لا يعتد بخلافه ، والله أعلم .

واختلفوا في أنها مثل السماع من لفظ الشيخ في المرتبة أو دونه أو فوقه ، فنقل عن أبي حنيفة وابن أبي ذئب وغيرهما ترجيح القراءة على الشيخ على السماع من لفظه . وروى ذلك عن مالك أيضاً . وروى عن مالك وغيره أنها سواء . وقد قيل إن التسوية بينهما مذهب معظم علماء الحجاز والكوفة ، ومذهب مالک وأصحابه وأشيائهم من علماء المدينة ، ومذهب البخاري وغيرهم . والصحيح ترجيح السماع من لفظ الشيخ ، والحكم بأن القراءة عليه مرتبة ثانية . وقد قيل إن هذا مذهب جمهور أهل المشرق ، والله أعلم .

وأما العبارة عنها عند الرواية بها فهي على مراتب ، أجودها وأسلمها أن يقول « قرأت على فلان ، أو قرئ على فلان وأنا أسمع فأقر به ، فهذا شائع من غير إشكال . ويتلو ذلك ما يجوز من العبارات في السماع من لفظ الشيخ مطلقاً إذا أتى بها ههنا مفيدة بأن يقول « حدثنا فلان قراءة عليه ، أو أخبرنا قراءة عليه ، نحو ذلك . وكذلك « أنشدنا قراءة عليه » في الشعر .

وأما إطلاق « حدثنا » وأخبرنا » في القراءة على الشيخ فقد اختلفوا فيه على مذاهب . فمن أهل الحديث من منع منها جميعاً وقيل إنه قول ابن المبارك . ويحيى بن يحيى التميمي ، وأحمد بن حنبل ، والنسائي ، وغيرهم . ومنهم من ذهب إلى تجويز ذلك ، وأنه كالسماع من لفظ الشيخ في جواز إطلاق « حدثنا » وأخبرنا ، وأنباء . . وقد قيل إن هذا مذهب معظم المجتازين ، والكوفيين ، وقول الزهري . ومالك ، وسفيان بن عيينة ، ويحيى بن سعيد القطان في آخرين من الأئمة المتقدمين . وهو مذهب البخاري صاحب الصحيح في جملة من الحديثين . . ومن هؤلاء من أبهر بها أيضاً أن يقول « سمعت فلاناً » والمذهب الثالث للفرق بينهما في ذلك . والمنع من إطلاق « حدثنا » وتجويز إطلاق « أخبرنا » وهو مذهب .

الشافعي وأصحابه، وهو منقول عن مسلم صاحب الصحيح، وجمهور أهل المشرق.
وذكر صاحب تلخيص الانصاف محمد بن الحسن التميمي المجهري المصري
أن هذا مذهب الأكثر من أصحاب الحديث الذين لا يخصص أحد، وأنهم جعلوا
«أخبرنا» علماً يقوم مقام قول قائله : أنا قرأته عليه لا أنه لفظ به لي . قال ويمن
كان يقول به من أهل زماننا أبو عبد الرحمن النسائي في جماعة مثله من محدثينا .
قلت وقد قيل إن أول من أحدث الفرق بين هذين اللغتين ابن وهب ببصرى، وهذا
يدفعه أن ذلك مروى عن ابن جريج والأوزاعي حكاه عنهما الخطيب أبو بكر الأ
ان يعنى أنه أول من فعل ذلك ببصرى ، والله أعلم . قلت : الفرق بينهما صار هو
الشائع الغالب على أهل الحديث ، والاحتجاج لذلك من حيث اللغة غناء وتكلف .
وخير ما يقال فيه إنه اصطلاح منهم أرادوا به التمييز بين النوعين ثم خصص
النوع الأول بقول «حدثنا» لقوة إشعاره بالنطق والمشافهة ، والله أعلم .

ومن أحسن ما يحكى عن يذهب هذا المذهب ما حكاه الحافظ أبو بكر البرقاني
عن ابن أبي حاتم محمد بن يعقوب الهروي أحد رؤساء أهل الحديث بخراسان أنه
قرأ على بعض الشيوخ عن الفريرى صحيح البخارى وكان يقول له فى كل حديث
«حدثكم الفريرى» فلما فرغ من الكتاب سمع الشيخ يذكر أنه سمع الكتاب من
الفريرى قراءة عليه ، فأعاد أبو حاتم قراءة الكتاب كله وقال له فى جميعه .
«أخبركم الفريرى» ، والله أعلم .

تفريعات : الأولى : إذا كان أصل الشيخ عند القراءة عليه يد غيره وهو
موثوق به ، مراعى لا يقرأ ، أهل لذلك ، فان كان الشيخ يحفظ ما يقرأ عليه فهو كما
لو كان أصله يد نفسه بل أولى لتأيد ذهنى شخصين عليه . وإن كان الشيخ
لا يحفظ ما يقرأ عليه ، فهذا ما اختلفوا فيه ، فرأى بعض أئمة الأصول أن هذا استماع
غير صحيح ، والمختار أن ذلك صحيح وبه عمل معظم الشيوخ وأهل الحديث . وإذا
كان الأصل بيد القارى . وهو موثوق به ديناً ومعرفه ، فكذلك الحكم فيه وأولى .

بالصحيح ، وأما إذا كان أصله يد من لا يوثق بأما كده ، ولا يؤمن إيماله لما يقرأ ، فسواء كان يد القارىء أو يد غيره في أنه سماع غير معتد به إذا كان الشيخ غير حافظ للقراءة عليه ، والله أعلم .

الثاني : إذا قرأ القارىء على الشيخ قاتلاً « أخبرك فلان ، أو قلت أخبرنا فلان » أو نحو ذلك ، والشيخ ساكت ، مصغ إليه . فأم لذلك ، غير منكر له . فهذا كاف في ذلك . واشترط بعض الظاهرية وغيرهم إقرار الشيخ نطقاً ، وبه قطع الشيخ أبو إسحق الشيرازي ، وأبو الفتح سليم الرازي . وأبو نصر بن الصايغ من الفقهاء الشافعيين . قال أبو نصر : ليس له أن يقول « حدثني » أو « أخبرني » وله أن يعمل بما قرئ عليه ، وإذا أراد روايته عنه قال « قرأت عليه » أو قرئ عليه وهو يسمع . وفي حكاية بعض المصنفين للخلاف في ذلك أن بعض الظاهرية شرط لإقرار الشيخ عند تمام السماع بأن يقول القارىء للشيخ « وهو بكأ قرأته عليك ؟ » فيقول « نعم » . والصحيح أن ذلك غير لازم وأن سكوت الشيخ على الوجه المذكور نازل منزلة تصريحه بتصديق القارىء أكفأه بالقرائن الظاهرة ، وهذا مذهب الجماهير من المحدثين والفقهاء وغيرهم ، والله أعلم .

الثالث : فيما نرويه عن الحاكم أبي عبد الله الحافظ رحمه الله قال : الذي اختاره في الرواية وعهدت عليه أكثر مشايخي وأئمة عصرى أن يقول في الذي يأخذه من المحدث لفظاً وليس معه أحد « حدثني فلان » وما يأخذه من المحدث لفظاً ومعه غيره « حدثنا فلان » وما قرأ على المحدث بنفسه « أخبرني فلان » وما قرئ على المحدث وهو حاضر « أخبرنا فلان » . وقد روينا نحوه ما ذكره عن عبد الله بن وهب صاحب مالك رضي الله عنهما وهو حسن رائق .

فإن شك في شيء عنده أنه من قليل . حدثنا أو أخبرنا . أو من قليل « حدثني » أو أخبرني . تردده في أنه كان عند التحويل وللجماع وحده أو مع غيره فيحتمل أن تقول لقل . حدثني أو أخبرني . لأن عدم غيره هو الأصل . ولكن ذكر على

ابن عبد الله المديني الامام عن شيخه يحيى بن سعيد القطان الامام فيما إذا شك أن الشيخ قال «حدثني فلان» أو قال «حدثنا فلان» أنه يقول «حدثنا» . وهذا يقتضي فيما إذا شك في سماع نفسه في مثل ذلك ان يقول «حدثنا» وهو عندى يتوجه بأن «حدثني» أكمل مرتبة وه «حدثنا» أقص مرتبة، فليقتصر إذا شك على الناقص، لأن عدم الزائد هو الأصل وهذا لطيف . ثم وجدت الحافظ أحمد البيهقي رحمه الله قد اختار بعد حكاية قول القطان ما قدمته . ثم إن هذا التفصيل من أصله مستحب وليس بواجب، حكاة الخطيب الحافظ عن أهل العلم كافة . لجاز إذا سمع وحده ان يقول «حدثنا» أو نحوه لجواز ذلك للواحد في كلام العرب . وجاز إذا سمع في جماعة أن يقول «حدثني» لأن المحدث حدثه وحديث غيره، والله أعلم .

الرابع : روي عن أبي عبد الله أحمد بن حنبل رضى الله عنه أنه قال : اتبع لفظ الشيخ في قوله «حدثنا» و«حدثني» وسمعت، وأخبرنا» . ولا تعدوه . قلت : ليس لك فيما تبعه في الكتب المؤلفة من روايات من تقدمك أن تبدل في نفس الكتاب ما قيل فيه «أخبرنا» «بحدثنا» ونحو ذلك، وإن كان في إقامة أحدهما مقام الآخر خلاف وتفصيل سبق، لاحتمال ان يكون من قال ذلك ممن لا يرى التسوية بينهما . ولو وجدت في ذلك إسناداً عرفت من مذهب رجاله التسوية بينهما فاقامتك أحدهما مقام الآخر من باب تمييز الرواية بالمعنى . وذلك وإن كان فيه خلاف معروف فالذي نراه الامتناع من إجراء مثله في إبدال ما وضع في الكتب المصنفة والمجامع المجموعة على ما سنذكره إن شاء الله تعالى . وما ذكره الخطيب أبو بكر في كفايته من إجراء ذلك الخلاف في هذا فمحمول عندنا على ما يسمعه الطالب من لفظ المحدث غير موضوع في كتاب مؤلف، والله أعلم .

الخامس : اختلف أهل العلم في صحة سماع من ينسخ وقت القراءة، فورد عن الامام إبراهيم الحري وأبي أحمد بن عدى الحافظ والأستاذ أبي إسحق الاسفرائيني

الفقيه الأصول وغيرهم نفي ذلك . وروينا عن أبي بكر أحمد بن إسحق الصبغى أحد أئمة الشافعيين بخراسان أنه سئل عن يكتب في السماع . فقال يقول « حضرت » ولا يقل « حدثنا » . ولا أخبرنا . . وورد عن موسى بن هارون الحال تجوز ذلك . وعن أبي حاتم الرازى قال : كتبت عند عازم وهو يقرأ ، وكتبت عند عمرو بن مرزوق وهو يقرأ . وعن عبد الله بن المبارك أنه قرئ عليه وهو ينسخ شيئاً آخر غير ما يقرأ . ولا فرق بين النسخ من السامع والنسخ من المسمع .

قلت : وخير من هذا الاطلاق التفصيل . فنقول لا يصح السماع إذا كان النسخ بحيث يتمتع معه فهم الناسخ لما يقرأ حتى يكون الواصل الى سمعه كأنه صوت غُفْل ، ويصح إذا كان بحيث لا يتمتع معه الفهم . كمثل ما روينا عن الحافظ العالم أبي الحسن الدارقطنى أنه حضر في حديثه مجلس إسماعيل الصفار لمجلس ينسخ جزءاً كان معه وإسماعيل يملئ ، فقال له بعض الحاضرين لا يصح سماعك وأنت تفسخ . فقال فهمى للاملاء خلاف فهمك . ثم قال : تحفظ كم أملئ الشيخ من حديث الى الآن ؟ فقال لا . فقال الدارقطنى أملئ ثمانية عشر حديثاً ، فُتدت الأحاديث فوجدت كما قال . ثم قال أبو الحسن الحديث الاول منها عن فلان عن فلان ومثته كذا . والحديث الثانى عن فلان عن فلان ومثته كذا . ولم يزل يذكر أسانيد الأحاديث ومتونها على ترتيبها فى الاملاء حتى أتى على آخرها فتعجب الناس منه ، والله أعلم .

السادس : ما ذكرناه فى النسخ من التفصيل يجرى مثله فيما إذا كان الشيخ أو السامع يتحدث ، أو كان القارىء خفيف القراءة يفرط فى الإسراع . أو كان يبين بحيث يخفى بعض الكلام ، أو كان السامع بعيداً عن القارىء وما أشبه ذلك .

ثم الظاهر أنه يعنى فى كل ذلك عن القدر اليسير نحو الكلمة والكلمتين . ويستحب للشيخ أن يميز لجميع السامعين رواية جميع الجزء أو الكتاب الذى سمعوه وإن جرى على كله اسم السماع . وإذا بذل لأحد منهم خطه بذلك كتب له « سَمِعَ مِنِّي هَذَا الْكِتَابَ » وأجرت له رواية عنى « أو نحو هذا كما كان بعض الشيوخ يفعل .

وفيا زرويه عن الفقيه أبي محمد بن أبي عبد الله بن عتاب الفقيه الأندلسي عن أبيه رحمهما الله أنه قال : لا غنى في السماع عن الاجازة ، لانه قد يغفل القارىء ويغفل الشيخ ، أو يغفل الشيخ ان كان القارىء ويغفل السامع فينجر له ما فاتته بالاجازة . هذا الذى ذكرناه تحقيق حسن . وقد روينا عن صالح بن أحمد بن حنبل قال قلت لأبي : الشيخ يدغم الحرف يعرف أنه كذا وكذا ولا يفهم عنه ، ترى ان يروى ذلك عنه ؟ قال : أرجو ان لا يضيئ هذا . وبلغنا عن خلف بن سالم المخزومي قال سمعت ابن عيينة يقول « نا عمرو بن دينار » يريد « حدثنا عمرو بن دينار » لكن اقتصر من « حدثنا » على « التون والآلف » فاذا قيل له قل « حدثنا عمرو » قال لا أقول ، لأنى لم أسمع من قوله « حدثنا » ثلاثة أحرف وهى « حدث » لكثرة الزحام .

قلت : قد كان كثير من أكابر المحدثين يعظم الجمع في مجالسهم جداً حتى ربما بلغ الرقاً مؤلفة ، ويلبثهم عنهم المستملون ، فيكتبون عنهم بواسطة تبليغ المستملين ، فأجاز غير واحد لهم رواية ذلك عن المولى . روينا عن الأعمش رضى الله عنه قال كنا نجلس الى إبراهيم فتتسع الحلقة فربما يحدث بالحديث فلا يسمعه من تنحى عنه ، فيسأل بعضهم بعضاً عما قال ثم يروونه وما سمعوه منه . وعن حماد ابن زيد أنه سأل رجل في مثل ذلك ، فقال : يا أبا إسحاق كيف قلت ؟ فقال استفهم ممن يليك . وعن عيينة أن أبا مسلم المستعلى قال له إن الناس كثير لا يسمعون ، قال ألا تسمع أنت ؟ قال نعم ، قال فأسمعهم . وأبى آخرون ذلك .

روينا عن خلف بن تميم قال سمعت من سفيان الثوري عشرة آلاف حديث أو نحوها ، فكنت أستفهم جليسى ، فقلت لرائدة ، فقال لى : لا تحدث منها الا بما تحفظ بقلبك وسمع أذنك ، قال فألقيتها . وعن أبي نعيم أنه كان يرى فيما سقط عنه من الحرف والاسم بما سمعه من سفيان والأعمش واستفهمه من أصحابه أن يرويه عن أصحابه لا يرى غير ذلك واسعاً له .

قلت : والأول تساهل بعيد . وقد روينا عن أبي عبد الله بن مندة

ابن الصلاح] النوع الرابع والعشرون : سماع الحديث وتحمله وجبته ٧١

المحافظ الأصمباني أنه قال لواحد من أصحابه : يا فلان يكفيك من السماع شمه . وهذا إما متأول أو متروك على قائله . ثم وجدت عن عبد الغني بن سعيد المحافظ عن حمزة بن محمد المحافظ بإسناده عن عبد الرحمن بن مهدي أنه قال : يكفيك من الحديث شمه . قال عبد الغني قال لنا حمزة : يعني إذا سئل عن أول شيء عرفه وليس يعني التيسيل في السماع ، والله أعلم .

السابع : يصح السماع ممن هو وراء حجاب إذا سمع صوته فيما إذا حدث بلفظه أو إذا عرف حضوره بسمعه منه فيما إذا قرئ عليه . وينبغي أن يجوز الاعتماد في معرفة صوته وحضوره على خبر من يوثق به . وقد كانوا يسمعون من عائشة رضي الله عنها وغيرها من أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم من وراء حجاب ويروونه عنهن اعتماداً على الصوت . واحتج عبد الغني بن سعيد المحافظ في ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم : إن بلالاً ينادي بليل فلكوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم ، وروى بإسناده عن شعبة أنه قال : إذا حدثك المحدث فلم تروجه فلا تروه عنه ، فلعنه شيطان قد تصور في صورته يقول « حدثنا وأخبرنا » ، والله أعلم .

الثامن : من سمع من شيخ حديثاً ثم قال له « لا تروه عني ، أو لا آذن لك في روايته عني ، أو قال لست أخبرك به ، أو رجعت عن إخباري إياك به ، فلا تروه عني » غير مستند ذلك إلى أنه أخطأ فيه أو شك فيه ونحو ذلك ، بل جنبه من روايته عنه مع جزمه بأنه حديثه وروايته . فذلك غير مطلق لسامعه ، ولا مانع له من روايته عنه .

وسأل المحافظ أبو سعيد بن غلبك النيسابوري الأستاذ أبا إسحاق الأسفرائيني رحمه الله عن محدث خص بالسماع قوماً لجهل غيرهم وسمع منه من غير علم المحدث به هل يجوز له رواية ذلك عنه ؟ فأجاب بأنه يجوز ولو قال المحدث : إني أخبركم ولا أخبر فلاناً لم يضره ، والله أعلم .

القسم الثالث من أقسام طرق نقل الحديث وتحمله : الاجازة

وهي متنوعة أنواعاً : أولها : ان يميز لمعين في معين . مثل ان يقول « أجزت لك الكتاب الفلاني » . أو ما اشتملت عليه فهرستی هذه . فهذا أعلى أنواع الاجازة المجردة عن المناولة . وزعم بعضهم أنه لا خلاف في جوازها ولا خالف فيها أهل الظاهر . وإنما خلافتهم في غير هذا النوع . وزاد القاضي أبو الوليد الباجي المالكي فأطلق نفي الخلاف وقال : لا خلاف في جواز الرواية بالاجازة من سلف هذه الأمة وخلفها . وادعى الاجماع من غير تفصيل . وحكى الخلاف في العمل بها .

قلت : هذا باطل ، فقد خالف في جواز الرواية بالاجازة جماعات من أهل الحديث والفقهاء والأصوليين ، وذلك إحدى الروايتين عن الشافعي رضي الله عنه روى عن صاحبه الربيع بن سليمان ، قال : كان الشافعي لا يرى الاجازة في الحديث . قال الربيع : أنا أعالف الشافعي في هذا . وقد قال بإبطالها جماعة من الشافعيين منهم القاضيان حسين بن محمد المروروذى وأبو الحسن الماوردي ، وبه قطع الماوردي في كتابه الحاوي وعزاه الى مذهب الشافعي وقالاً جميعاً : لو جازت الاجازة لبطلت الرحلة . وروى أيضاً هذا الكلام عن شعبة وغيره .

وومن أبطلها من حل الحديث الامام إبراهيم بن إسحق الحربي ، وأبو محمد عبد الله بن محمد الأصهباني الملقب بأبي الشيخ . والحافظ أبو نصر الوائلي السجزي . وحكى أبو نصر فسادها عن بعض من لقيه . قال أبو نصر : وسمعت جماعة من أهل العلم يقولون قول المحدث « قد أجزت لك ان تروى عنى تقديره . قد أجزت لك ما لا يجوز في الشرع . لأن الشرع لا يبيح رواية من لم يسمع » .

قلت : ويشبه هذا ما حكاه أبو بكر محمد بن ثابت الجعفي أحد من أبطل الاجازة من الشافعية عن أبي طاهر الدباس أحد أئمة الحنفية قال : من قال لغيره « أجزت لك أن تروى عنى ما لم تسمع » فكأنه يقول « أجزت لك أن تكذب علي » .

ثم إن الذي استقر عليه العمل وقال به جماهير أهل العلم من أهل الحديث وغيرهم القول بتجوز الاجازة وإباحة الرواية بها وفي الاحتجاج لذلك غموض . ويتجه أن نقول إذا أجاز له أن يروى عنه مروياته وقد أخبره بها جملة فهو كما لو أخبره تفصيلا ، وإخباره بها غير متوقف على التصريح نطقا كما في القراءة على الشيخ كما سبق ، وإنما الغرض حصول الافهام والفهم وذلك يحصل بالاجازة المفهومة ، والله أعلم . ثم إنه كما تجوز الرواية بالاجازة يجب العمل بالمروى بها خلافا لمن قال من أهل الظاهر ومن تابعهم أنه لا يجب العمل به وأنه جار مجرى المرسل . وهذا باطل لأنه ليس في الاجازة ما يقدح في إصال المنقول بها وفي الثقة به ، والله أعلم .

النوع الثاني : من أنواع الاجازة أن يميز لمعين في غير معين مثل أن يقول « أجزت لك أو لكم جميع مسموعاتي أو جميع مروياتي » وما أشبه ذلك ، فالخلاف في هذا النوع أقوى وأكثر . والجمهور من العلماء من المحدثين والفقهاء وغيرهم على تجوز الرواية بها أيضاً وعلى إيجاب العمل بما روى بها بشرطه ، والله أعلم .

النوع الثالث : من أنواع الاجازة أن يميز لغير معين بوصف العموم مثل أن يقول « أجزت للمسلمين ، أو أجزت لكل أحد ، أو أجزت لمن أدرك زمانى » وما أشبه ذلك ، فهذا نوع تكلم فيه المتأخرون بمن جوز أصل الاجازة واختلقوا في جوازه . فإن كان ذلك مقيدا بوصف حاصر أو نحوه فهو الى الجواز أقرب . ومن جوز ذلك كله الخطيب أبو بكر الحافظ . وروى عن أبي عبد الله بن مندة الحافظ أنه قال « أجزت لمن قال لا إله الا الله » . وجوز القاضي أبو الطيب الطبرى أحد الفقهاء المحققين فيما حكاه عنه الخطيب الاجازة لجميع المسلمين من كان منهم موجوداً عند الاجازة . وأجاز أبو محمد بن سعيد أحد الحجة من شيوخ الأندلس لكل من دخل قرطبة من طلبة العلم . وواقفه على جواز ذلك جماعة منهم أبو عبد الله بن عتاب رضى الله عنهم . وأنبأني من سأل الحازمى أبا بكر عن

الاجازة العامة هذه فكان من جوابه أن من أدركه من الحفاظ نحو أبي العلاء الحافظ وغيره كانوا يملون الى الجواز ، والله أعلم .

قلت : ولم نر ولم نسمع عن أحد ممن يقتدى به أنه استعمل هذه الاجازة فروى بها ولا عن الشريعة المستأخرة الذين سوغوها ، والاجازة في أصلها ضعف وتزداد بهذا التوسع والاسترسال ضعفاً كثيراً لا ينبغي احتماله ، والله أعلم .

النوع الرابع : من أنواع الاجازة للجول أو بالمجهول . ويقشبت بذيلها الاجازة المتعلقة بالشرط وذلك مثل أن يقول « أجرت لمحمد بن خالد الدمشقي » . وفي وقته ذلك جماعة مشتركون في هذا الاسم والنسب ، ثم لا يبين المجاز له منهم . أو يقول « أجرت لفلان » أن يروى عن كتاب السنن ، وهو يروى جماعة من كتب السنن المعروفة بذلك ثم لا يبين . فهذه إجازة فاسدة لا فائدة لها . وليس من هذا القبيل ما إذا أجاز لجماعة مسمين معينين بأنسابهم والمجهز جاهل بأعيانهم غير عارف بهم فهذا غير قادح كما لا يقدح عدم معرفته به إذا حضر شخصه في السماع منه ، والله أعلم . وان أجاز للمسمين المنتسبين في الاستجازة ولم يعرفهم بأعيانهم ولا بأنسابهم ولم يعرف عددهم ولم يتصفح أسمائهم واحداً فواحداً فينبغي أن يصح ذلك أيضاً كما يصح سماع من حضر مجلسه للسماع منه وان لم يعرفهم أصلاً ولم يعرف عددهم ولا تصفح أشخاصهم واحداً واحداً .

وإذا قال « أجرت لمن يشاء فلان » أو نحو ذلك فهذا فيه جهالة وتعليق بشرط ، فالظاهر أنه لا يصح ، وبذلك أفتى القاضي أبو الطيب الطبري الشافعي إذ سأله الخطيب الحافظ عن ذلك وعلل بأنه إجازة لمجهول . فهو كقول « أجرت لبعض الناس » من غير تعيين . وقد يعلل ذلك أيضاً بما فيها من التعليق بالشرط ، فان ما يفسد بالجهالة يفسد بالتعليق على ما عرف عند قوم .

وحكى الخطيب عن أبي يعلى بن الفراء الحنبل وأبي الفضل بن عمرو المالكى أنها أجازا ذلك وهؤلاء الثلاثة كانوا يشايخ مذاهبهم يعقدون ذلك . وهذه

الجهالة ترتفع في ثانی الحال عند وجود المشیئة بخلاف الجهالة الواقعة فيما إذا أجاز لبعض الناس . وإذا قال « أجزت لمن شاء » فهو كما لو قال « أجزت لمن شاء فلان » بل هذه أكثر جهالة وانتشاراً من حيث أنها معلقة بمشیئة من لا یحصر عددهم بخلاف تلك . ثم هذا فيما إذا أجاز لمن شاء الاجازة منه له .

فان أجاز لمن شاء الرواية عنه فهذا أولى بالجواز من حيث أن مقتضى كل إجازة تفويض الرواية بها الى مشیئة المجاز له . فكان هذا مع كونه بصیئة التطبيق قصریاً بما يقتضيه الاطلاق وحكاية الحال لا تعليقاً في الحقيقة . ولهذا أجاز بعض أئمة الشافیین فی السیح ان یقول « بعتك هذا بكذا ان شئت » فیقول « قلت » . ووجد بخط أبي الفتح محمد بن الحسین الأزدي الموصلي الحافظ « أجزت رواية ذلك لجمع من أحب ان یروی ذلك عنی » . أما إذا قال « أجزت لفلان كذا وكذا ان شاء روايته عنی » أولك ان شئت . أو أحیت . أو أردت . فالأظهر الأقوى ان ذلك جائز ، إذ قد انتفت في الجهالة وحقیقة التعليق ولم یبق سوى صیفته ، والعلم عند الله تعالى .

النوع الخامس : من أنواع الاجازة الاجازة للمدوم ، ولنذكر معه الاجازة للطفل الصغير . هذا نوع خاص فيه قوم من المتأخرین واختلفوا فی جوازه . ومثاله ان یقول « أجزت لمن یولد لفلان » فان عطف المدوم في ذلك على الموجود بان قال « أجزت لفلان ولمن یولد له . أو أجزت لك ولولدك ولعقبك ماتسلوا » كان ذلك أقرب الى الجواز من الأول . ولثل ذلك أجاز أصحاب الشافعی رضی الله عنه فی الوقف القسم الثاني دون الأول . وقد أجاز أصحاب مالك وأبي حنيفة رضی الله عنهما أو من قال ذلك منهم فی الوقف القسمین كليهما . وفعل هذا الثاني فی الاجازة من المحدثین المتقدمین أبو بكر بن أبي داود السجستانی ، فانا روينا عنه أنه سئل الاجازة فقال « قد أجزت لك ولأولادك وخطك الحسنة » . یعنی الذين لم یولدوا بعد .

وأما الإجازة للعدوم ابتداء من غير عطف على موجود فقد أجازها الخطيب أبو بكر اسافط، وذكر أنه سمع أبا يعلى بن الفراء الحنبلي وأبا الفضل بن عمرو المالكى يميزان ذلك . وحكى جواز ذلك أيضاً أبو نصر بن الصباغ الفقيه ، فقال : ذهب قوم الى أنه يجوز ان يميز لمن لم يخلق . قال وهذا إنما ذهب اليه من يعتقد أن الإجازة إذن في الرواية لا محادثة . ثم بين بطلان هذه الإجازة وهو الذى استقر عليه رأى شيخه القاضى أبى الطيب الطبرى الامام ، وذلك هو الصحيح الذى لا يبنى غيره لأن الإجازة في حكم الاخبار جملة بالمجاز على ما قدمناه في بيان صحة أصل الإجازة ، فكما لا يصح الاخبار للعدوم لا تصح الإجازة للعدوم . ولو قدرنا أن الإجازة إذن فلا يصح أيضاً ذلك للعدوم كما لا يصح الاذن في باب الوكالة للعدوم لوقوعه في حالة لا يصح فيها المأذون فيه من المأذون له .

وهذا أيضاً يوجب بطلان الإجازة للطفل الصغير الذى لا يصح سماعه . قال الخطيب : سألت القاضى أبا الطيب الطبرى عن الإجازة للطفل الصغير هل يعتبر في صحتها سنه أو تمييزه كما يعتبر ذلك في صحة سماعه ؟ فقال لا يعتبر ذلك . قال قلت له إن بعض أصحابنا قال : لا تصح الإجازة لمن لا يصح سماعه . فقال قد يصح ان يميز ذلك للفائب عنه ولا يصح السماع له . واحتج الخطيب لصحتها للطفل بأن الإجازة إنما هى إباحة المميز للجواز له ان يروى عنه ، والإباحة تصح للعاقل وغير العاقل .

قال : وعلى هذا رأينا كافة شيوخنا يميزون للأطفال الغيب عنهم من غير ان يسألوا عن مبلغ أستانهم وحال تمييزهم ، ولم نرم أجازوا لمن لم يكن مولوداً في الحال . قلت كأنهم رأوا الطفل أهلاً لتحمل هذا النوع من أنواع تحمل الحديث ليردى به بعد حصول أهليته حرصاً على توسيع السبل الى بقاء الاستاذ الذى اختصت به هذه الأمة وتقريبه من رسول الله صلى الله عليه وسلم .

النوع السادس : من أنواع الإجازة إجازة ما لم يسمعه المميز ولم يتحملة

أصلاً بعد ليرويه المجاز له إذا تحمله المجيز بعد ذلك . أخبرني من أخبرني عن القاضي عياض بن موسى من فضلاء وقته بالمغرب ، قال : هذا لم أر من تكلم عليه من المشايخ ، ورأيت بعض المتأخرين والعصريين يصنعونه . ثم حكى عن أبي الوليد يونس بن مغيث قاضى قرطبة أنه سئل الاجازة بجميع ما رواه الى تاريخها وما يرويه بعد فامتنع من ذلك ، فغضب السائل ، فقال له بعض أصحابه : يا هذا يعطيك ما لم يأخذه ، هذا محال ! قال عياض : وهذا هو الصحيح .

قلت : ينبغي ان يبنى هذا على ان الاجازة في حكم الاخبار بالمجاز جملة ، أو هي إذن . فان جعلت في حكم الاخبار لم تصح هذه الاجازة ، إذ كيف يخبر بما لا خبر عنده منه . وان جعلت إذناً انبنى هذا على الخلاف في تصحيح الاذن في باب الوكالة فيما لم يملكه الآذن الموكل بعد ، مثل ان يوكل في بيع العبد الذى يريد ان يشتره . وقد أجاز ذلك بعض أصحاب الشافى . والصحيح بطلان هذه الاجازة . وعلى هذا يتعين على من يزيد ان يروى بالاجازة عن شيخ أجاز له جميع مسموعاته مثلاً ان يبحث حتى يعلم أن ذاك الذى يريد روايته عنه ما سمعه قبل تاريخ هذه الاجازة . وأما إذا قال « أجزت لك ما صح وصح عندك من مسموعاتى » فهذا ليس من هذا القيل . وقد فعله الدارقطنى وغيره . وجائز ان يروى بذلك عنه ما صح عنده بعد الاجازة أنه سمعه قبل الاجازة ، ويجوز ذلك وان اقتصر على قوله « ما صح عندك » ولم يقل « وما يصح » لان المراد « أجزت لك ان تروى عنى ما صح عندك » . فالمعتبر إذا فيه صحة ذلك عنده حالة الرواية . والله أعلم .

النوع السابع : من أنواع الاجازة أجازة المجاز . مثل ان يقول الشيخ « أجزت لك مجازاتى » أو أجزت لك رواية ما أجزلتى روايته ، فتح من ذلك بعض من لا يعتد به من المتأخرين . والصحيح والذى عليه العمل أن ذلك جائز ، ولا يشبه ذلك ما امتنع من توكيل الوكيل بغير إذن الموكل . ووجدت عن أبي عمرو السفاقسى الحافظ المغربى قال سمعت أبا نعيم الحافظ الأصبهانى يقول :

الاجازة على الاجازة قوية جائزة .

وحكى الخطيب الحافظ تمييز ذلك عن الحافظ الامام أبى الحسن الدارقطني والحافظ أبى العباس المعروف بابن عقدة الكوفي وغيرهما . وقد كان الفقيه الزاهد نصر بن إبراهيم المقدسى يروى بالاجازة عن الاجازة حتى ربما والى فى روايته بين إجازات ثلاث . ويبنى لمن يروى بالاجازة عن الاجازة ان يتأمل كيفية إجازة شيخه ومقتضاها حتى لا يروى بها ما لم يندرج تحتها ، فإذا كان مثلاً صورة إجازة شيخ شيخه « أجزت له ما صح عنده من سماعاتى » فرأى شيئاً من مسموعات شيخ شيخه فليس له ان يروى ذلك عن شيخه عنه حتى يستبين أنه بما كان قد صح عند شيخه كونه من مسموعات شيخه الذى تلك إجازته ، ولا يكتفى بمجرد صحة ذلك عنده الآن عملاً بلفظه وتقييده ، ومن لا يتفطن لهذا وأمثاله يكثر عثاره . والله أعلم . هذه أنواع الاجازة التى تسمى الحاجة الى بيانها ويتركب منها أنواع آخر سيتعرف المتأمل حكمها بما أمليناه ان شاء الله تعالى .

ثم إننا نبه على أمور . أحدها : رويناه عن أبى الحسن أحمد بن فارس الأدب المصنف رحمه الله قال : معنى الاجازة فى كلام العرب مأخوذ من جواز الماء الذى يسقاه المال من الماشية والحراث ، يقال منه : استجزت فلاناً فأجازته إذا أسقاك ماء لأرضك أو ماشيتك . كذلك طالب العلم يسأل العالم ان يحيزه عليه فيجيزه إياه .

قلت : فللمميز على هذا ان يقول « أجزت فلاناً مسموعاتى أو مروياتى » فعيده بغير حرف جر من غير حاجة الى ذكر لفظ الرواية أو نحو ذلك . ويحتاج الى ذلك من يجعل الاجازة بمعنى التسوية ، والاذن ، والاباحة ، وذلك هو المعروف ، فيقول « أجزت لفلان رواية مسموعاتى » مثلاً ومن يقول منهم « أجزت له مسموعاتى » فلي سبل الخلاف الذى لا يخفى نظيره ، والله أعلم .

الثانى : إنما تستحسن الاجازة إذا كان المميز عالماً بما يحيز والمجاز له من أهل العلم . لأنها توسع وترخيص يتأهل له أهل العلم لميسر حاجتهم اليها ، وبالغ بعضهم

في ذلك فجعله شرطاً فيها . وحكاه أبو العباس الوليد بن بكر المالكي عن مالك رضي الله عنه . وقال الحافظ أبو عمر : الصحيح أنها لا تجوز الا لماهر بالصناعة وفي شيء معين لا يشكل إسناده ، والله أعلم .

الثالث : ينبغي للخبير إذا كتب إجازته ان يتلفظ بها فان اقتصر على الكتابة كان ذلك إجازة جائزة إذا اقرن بقصد الاجازة غير أنها أقص مرتبة من الاجازة المفروضة بها . وغير مستبعد تصحيح ذلك بمجرد هذه الكتابة في باب الرواية التي جعلت فيه القراءة على الشيخ مع أنه لم يلفظ بما قرئ عليه إخباراً منه بما قرئ عليه على ما تقدم بيانه ، والله أعلم .

القسم الرابع من أقسام طرق تحمل الحديث وتلقيه : المناولة

وهي على نوعين . أحدهما : المناولة المقرونة بالاجازة ، وهي أعلى أنواع الاجازة على الإطلاق ولها صور . منها ان يدفع الشيخ الى الطالب أصل سماعه أو فرعاً مقابل به ويقول « هذا سماعي أو روايتي عن فلان فاروه عني ، أو أجزت لك روايتي عني » ، ثم يملكه إياه . أو يقول « خذه وانسخه وقابل به ثم رده الي » ، ونحو هذا .

ومنها ان يحجي الطالب الى الشيخ بكتاب أو جزء من حديثه فيعرضه عليه فيأمله الشيخ وهو عارف متيقظ ثم يعيده اليه ويقول له « دوقت على ما فيه وهو حديثي عن فلان أو روايتي عن شيخني فيه فاروه عني ، أو أجزت لك روايتي عني » . وهذا قد سماه غير واحد من أئمة الحديث « عرضاً » . وقد سبقت حكايتهما في القراءة على الشيخ أنها تسمى « عرضاً » فلنتم ذلك « عرضاً » القراءة وهذا « عرض المناولة » . والله أعلم . وهذه المناولة المقرنة بالاجازة ساللة عن السماع عند مالك وجماعة من أئمة أصحاب الحديث . وحكى الحاكم أبو عبد الله الحافظ النيسابوري في « من المناولة المذكورة عن كثير من المتقدمين أنه سماع . وهذا مطروح في سائر علمه من صورة المناولة المقرنة بالاجازة . فمن حكى الحاكم

ذلك عنهم ابن شهاب الزهري ، وريعة الرأي ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، ومالك ابن أنس الإمام في آخرين من المدنيين ، ومجاهد ، وأبو الزبير ، وابن عينة في جماعة من المكين ، وعلقمة وإبراهيم النخعيان . والشعبي في جماعة من الكوفيين ، وقتادة ، وأبو العالية ، وأبو المتوكل الناجي في طائفة من البصريين ، وابن وهب ، وابن القاسم . وأشهب في طائفة من المصريين ، وآخرون من الشاميين والحراسانيين . ورأى الحاكم طائفة من مشايخه على ذلك ، وفي كلامه بعض التخليط من حيث كونه خلط بعض ما ورد في «عرض القراءة» بما ورد في «عرض المناولة» وسبق الجميع مساقاً واحداً . والصحيح أن ذلك غير حال محل السماع وأنه منقطع عن درجة التحديث لفظاً والاختبار قراءة .

وقد قال الحاكم في هذا العرض : أما فقهاء الاسلام الذين أتموا في الحلال والمحرم فانهم لم يروه سماعاً ، وبه قال الشافعي ، والاوزاعي ، والبيهقي ، والمزني . وأبو حنيفة ، وسفيان الثوري ، وأحمد بن حنبل ، وابن المبارك ، ويحيى بن يحيى ، وإسحق بن راهويه . قال وعليه عهدنا أئمتنا وإليه ذهبوا وإليه نذهب ، والله أعلم . ومنها أن يناول الشيخ الطالب كتابه ويحيز له روايته عنه ثم يسكه الشيخ عنده ولا يمكنه منه ، فهذا يتقاعده عما سبق لعدم احتواء الطالب على ما تحمله وغيره عنه ، وجاز له رواية ذلك عنه إذا ظفر بالكتاب ، أو بما هو مقابل به على وجه يثق معه بمواقفته لما تناوله الاجازة على ما هو معتبر في الاجازات المجردة عن المناولة . ثم إن المناولة في مثل هذا لا يكاد يظهر حصول مزية بها على الاجازة الواقعة في معين كذلك من غير مناولة . وقد صار غير واحد من الفقهاء والاصوليين الى أنه لا تأثير لها ولا فائدة . غير أن شيوخ أهل الحديث في التقديم والحديث أو من حكى ذلك عنه منهم يرون لذلك مزية معتبرة ، والملم عند الله تبارك وتعالى . ومنها أن يأتي الطالب الشيخ بكتاب أو جزء فيقول «هذا روايتك فاوليه وأجزلي روايته» فيجيبه الى ذلك من غير أن ينظر فيه ويتحقق روايته بجمعه ،

فهذا لا يجوز ولا يصح . فان كان الطالب موثقاً بخبره ومعرفة جاز الاعتماد عليه في ذلك ، وكان ذلك إجازة جائزة كما جاز في القراءة على الشيخ الاعتماد على الطالب حتى يكون هو القارئ من الأصل إذا كان موثقاً به معرفة ودينياً . قال الخطيب أبو بكر رحمه الله : ولو قال « حدث بما في هذا الكتاب عني ان كان من حديثي مع برادى من الغلط والوهم » كان ذلك جائزاً حسناً ، والله أعلم .

الثاني : المناولة المجردة عن الإجازة بان ينالوه الكتاب كما تقدم ذكره أولاً ، ويقتصر على قوله « هذا من حديثي أو من سمعاني » ولا يقول « اروه عني أو أجزت لك روايتي عني » ونحو ذلك ، فهذه مناولة محتملة لا تجوز الرواية بها ، وعابها غير واحد من الفقهاء والأصوليين على المحدثين الذين أجازوها وسوغوا الرواية بها . وحكى الخطيب عن طائفة من أهل العلم أنهم صححوها وأجازوا الرواية بها ، وسند ذكر إن شاء الله سبحانه وتعالى قول من أجاز الرواية بمجرد إعلام الشيخ الطالب أن هذا الكتاب سماعه من فلان . وهذا يزيد على ذلك ويترجح بما فيه من المناولة ، فانها لا تخلو من إشعار بالاذن في الرواية ، والله أعلم .

القول في عبارة الراوى بطريق المناولة والإجازة

حكى عن قوم من المتقدمين ومن بعدهم أنهم جوزوا إطلاق « حدثنا وأخبرنا » في الرواية والمناولة ، حكى ذلك عن الزهري ومالك وغيرهما ، وهو لا تقي بمذهب جميع من سبقت الحكاية عنهم أنهم جعلوا عرض المناولة المقرونة بالإجازة سماها . وحكى أيضاً عن قوم مثل ذلك في الرواية بالإجازة . وكانت الحافظ أبو تميم الأصبهاني صاحب التصانيف الكثيرة في علم الحديث يطلق « أخبرنا » فيما يرويه بالإجازة . وروينا عنه أنه قال : أنا إذا قلت « حدثنا » فهو سماعي ، وإذا قلت « أخبرنا » على الإطلاق فهو إجازة من غير أن أذكر فيه « إجازة » أو « كتابة » ، أو كتب إلى . أو أذن لي في الرواية عنه . وكان أبو عبد الله المرزباني الأخباري صاحب التصانيف في علم الخبر يروى أكثر ما في كتبه إجازة من غير سماع ويقول في

الاجازة . أخبرنا . ولا بينها . وكان ذلك فيما حكاه الخطيب مما عيب به .

والصحيح والمختار الذي عليه عمل الجمهور وإنه اختار أهل التحرى والورع المتع في ذلك من إطلاق « حدثنا وأخبرنا » وتحويلهما من العبارات ، وتخصيص ذلك بعبارة تشعر به بأن يقيد هذه العبارات فيقول « أخبرنا أو حدثنا فلان منأولة وإجازة ، أو أخبرنا إجازة ، أو أخبرنا منأولة ، أو أخبرنا إذنا ، أو في إذنه ، أو فيما أذن لي فيه ، أو فيما أطلق لي روايته عنه » . أو يقول « أجاز لي فلان ، أو أجازني فلان كذا وكذا ، أو ناو لي فلان » وما أشبه ذلك من العبارات . ونخصص قوم الاجازة بعبارات لم يسلموا فيها من التدليس أو طرف منه ، كعبارة من يقول في الاجازة « أخبرنا مشافة » إذا كان قد شافه بالاجازة لفظاً ، وكعبارة من يقول « أخبرنا فلان كتابة » ، أو فيما كتب الي ، أو في كتابه . إذا كان قد أجازهم بخطه . فهنا وإن تمارسه في ذلك طائفة من المحدثين المتأخرين فلا يخلو عن طرف من التدليس لما فيه من الاشتراك والاشتباه بما إذا كتب اليه ذلك الحديث بعينه .

وورد عن الأوزاعي أنه خصص الاجازة بقوله « خبرنا » بالتشديد والقراءة عليه بقوله « أخبرنا » . واصطلح قوم من المتأخرين على إطلاق « أنبأنا » في الاجازة وهو اختيار الوليد بن بكر صاحب « الوجازة في الاجازة » . وقد كان « أنبأنا » عند القوم فيما تقدم بمنزلة « أخبرنا » . والى هذا نحا الحافظ المتقن أبو بكر البيهقي إذ كان يقول « أنبأني فلان إجازة » وفيه أيضاً رعاية لاصطلاح المتأخرين ، والله أعلم . وروينا عن الحاكم أبي عبد الله الحافظ رحمه الله أنه قال : الذي اختاره وعهدت عليه أكثر مشايخي وأئمة عصرى ان يقول فيما عرض على المحدث فأجاز له روايته شفاهما « أنبأني فلان » ، وفيما كتب اليه المحدث من مدينة ولم يشافهه بالاجازة « كتب الي فلان » . وروينا عن أبي عمرو بن أبي جعفر بن حمدان النيسابورى قال سمعت أبي يقول : كل ما قال البخارى « قال لي فلان » فهو عرض ومنأولة . قلت : وورد عن قوم من الرواة التعبير عن الاجازة بقول « أخبرنا فلان

أن فلاناً حدثه أو أخبره ، وبلغنا ذلك عن الامام أبي سليمان الخطابي أنه اختارده أو حكاه ، وهذا اصطلاح بعيد عن الاشعار بالاجازة ، وهو فيما إذا سمع منه الأستاذ لحسب وأجاز له ما رواه قريب ، فان كلمة « أن » في قوله « أخبرني فلان أن فلاناً أخبره » فيها إشعار بوجود أصل الاخبار وان أجمل المخبر به ولم يذكره تفصيلاً . قلت : وكثيراً ما يعبر الرواة المتأخرون عن الاجازة الواقعة في رواية من فوق الشيخ المسمع بكلمة « عن » فيقول أحدهم إذا سمع على شيخ بإجازته عن شيخه « قرأت على فلان عن فلان » وذلك قريب فيما إذا كان قد سمع منه بإجازته عن شيخه ان لم يكن سماعاً فانه شاك . وحرف « عن » مشترك بين السماع والاجازة صادق عليهما ، والله أعلم . ثم اعلم أن المنع من إطلاق « حدثنا وأخبرنا » في الاجازة لا يزول باباحة المجهز لذلك كما اعتاده قوم من المشايخ من قولهم في إجازتهم لمن يجهزون له ، ان شاء قال « حدثنا » وان شاء قال « أخبرنا » فليعلم ذلك ، والعلم عند الله تبارك وتعالى .

القسم الخامس : من أقسام طرق نقل الحديث وتلقيه المكاتبه . وهو ان يكتب الشيخ الى الطالب وهو غائب شيئاً من حديثه بخطه أو يكتب له ذلك وهو حاضر . ويلتحق بذلك ما إذا أمر غيره بان يكتب له ذلك عنه اليه ، وهذا القسم ينقسم أيضاً الى نوعين .

أحدهما : ان تتجدد المكاتبه عن الاجازة . والثاني : ان تقترن بالاجازة بان يكتب اليه ويقول « أجزت لك ما كتبت لك ، أو ما كتبت به اليك » أو نحو ذلك من عبارات الاجازة . أما الأول وهو ما إذا اقتصر على المكاتبه فقد أجاز الرواية بها كثير من المتقدمين والمتأخرين ، منهم أيوب السختياني ، ومنصور ، والليث بن سعد ، وقاله غير واحد من الشافعيين ، وجعلها أبو المظفر السمعاني منهم أقوى من الاجازة ، واليه صار غير واحد من الأصوليين . وأبى ذلك قوم آخرون . واليه صار من الشافعيين القاضي الماوردي ، وقطع به في كتابه الحاوي .

والمذهب الأول هو الصحيح المشهور بين أهل الحديث . وكثيراً ما يوجد في مسانيدهم ومصنفاتهم قولهم « كتب الى فلان : قال حدثنا فلان » والمراد به هذا . وذلك معمول به عندهم معدود في المسند الموصول . وفيما إشعار قوى بمعنى الاجازة ، فهي وإن لم تقتزن بالاجازة لفظاً فقد تضمنت الاجازة معنى . ثم يكنى في ذلك ان يعرف المكتوب اليه خط الكاتب وإن لم تهم البيئة عليه . ومن الناس من قال : الخط يشبه الخط فلا يجوز الاعتماد على ذلك . وهذا غير مرضى لأن ذلك نادر ، والظاهر أن خط الانسان لا يشبه بغيره ولا يقع فيه التباس .

ثم ذهب غير واحد من علماء المحدثين وأكابرهم ، منهم الليث بن سعد ومنصور الى جواز إطلاق « حدثنا وأخبرنا » في الرواية بالمكتبة ، والمختار قول من يقول فيها « كتب الى فلان : قال حدثنا فلان بكذا وكذا » وهذا هو الصحيح اللائق بمذهب أهل التحري والتزاهة ، وهكذا في الرواية بالمكتبة . أما المكتبة المقرونة بلفظ الاجازة فهي في الصحة والقوة شبيهة بالمناولة المقرونة بالاجازة ، والله أعلم .

القسم السادس : من أقسام الأخذ ووجه النقل إعلام الراوى للطالب بأن هذا الحديث أو هذا الكتاب سماعه من فلان ، أو روايته ، مقتصرأ على ذلك من غير أن يقول « اروه عني ، أو أذنت لك في روايته » أو نحو ذلك . فهذا عند كثيرين طريق يجوز لرواية ذلك عنه ونقله . حكى ذلك عن ابن جرير وطوائف من المحدثين والفقهاء والأصوليين والظاهرين ، وبه قطع أبو نصر بن الصايغ من الشافعيين ، واختاره ونصره أبو العباس الوليد بن بكر الغمري المالكي في كتاب « الوجازة في تجويز الاجازة » .

وحكى القاضي أبو محمد بن خلاد الرامهرمزي صاحب كتاب « الفاصل بين الراوى والواعي » عن بعض أهل الظاهر أنه ذهب الى ذلك واحتج له ، وزاد فقال : لو قال له « هذه روايتي لكن لا تروها عني » كان له أن يرويه عنه كما لو

سمع منه حديثاً ثم قال له « لا تروه عنى ، ولا أجزئه لك » لم يضره ذلك .
 ووجه مذهب هؤلاء اعتبار ذلك بالقراءة على الشيخ ، فانه إذا قرأ عليه شيئاً من
 حديثه وأقر بأنه روايته عن فلان بن فلان جاز له أن يرويه عنه ، وان لم
 يسمعه من لفظه ولم يقل له « اروه عنى ، أو أذنت لك فى روايته عنى » .
 والله أعلم .

والمختار ما ذكر عن غير واحد من المحدثين وغيرهم من أنه لا يجوز الرواية
 بذلك ، وبه قطع الشيخ أبو حامد الطوسى من الشافعيين ولم يذكر غير ذلك .
 وهذا لأنه قد يكون ذلك مسموعه وروايته ، ثم لا يأذن له فى روايته عنه
 لكونه لا يجوز روايته لخلل يعرفه فيه ، ولم يوجد منه التلفظ ، ولا ما يتزل
 منزلة تلفظه به ، وهو تلفظ القارىء عليه وهو يسمع ، ويقر به حتى يكون قول
 الراوى عنه السامع ذلك « حدثنا وأخبرنا » صدقاً ، وان لم يأذن له فيه . وإنما
 هذا كالشاهد ، إذا ذكر فى غير مجلس الحكم شهادته بشئ فليس لمن يسمعه أن
 يشهد على شهادته إذا لم يأذن له ولم يشهده على شهادته . وذلك بما تساوت فيه
 الشهادة والرواية لان المعنى يجمع بينهما فى ذلك وان اختلفا فى غيره . ثم إنه
 يجب عليه العمل بما ذكره إذا صح إسناده وان لم تجز له روايته عنه لان ذلك
 يكفى فيه محته فى نفسه ، والله أعلم .

القسم السابع : من أقسام الأخذ والتحمل الوصية بالكتب ان يوصى
 الراوى بكتاب يرويه عند موته أو سفره لشخص . فروى عن بعض السلف
 رضى الله تعالى عنهم أنه جوز بذلك رواية الموصى له لذلك عن الموصى الراوى .
 وهذا بعيد جداً ، وهو إما زلة عالم أو متأول على أنه أراد الرواية على سبيل
 الوجدادة التى يأتى شرحها ، إن شاء الله تعالى . وقد احتج بعضهم لذلك فشبّهه
 بقسم الاعلام وقسم المناولة ، ولا يصح ذلك ، فان لقول من جوز الرواية
 بمجرد الاعلام والمناولة مستنداً ذكرناه لا يتقرر مثله ولا قريب منه هنه ،
 والله أعلم .

القسم الثامن : الوجدادة وهي مصدر له «وجد يجد» مولد غير مسموع من العرب . روي عن المعافي بن زكريا التهراني العلامة في العلوم أن المولدين فرعوا قولهم «وجدادة» فيما أخذ من العلم من صحيفة من غير سماع ولا إجازة ولا متولة من تفريق العرب بين مصادر «وجد» للتمييز بين المعاني المختلفة، يعنى قولهم «وجد ضالكه وجدانا ومطلوبه وجوداً» وفي الغضب «موجدة» وفي القنى «وُجْدَاء»، وفي الحب «وُجْدَاء» .

مثال الوجدادة أن يقف على كتاب شخص فيه أحاديث يرويها بخطه ولم يلقه، أو لقيه ولكن لم يسمع منه ذلك الذي وجدته بخطه، ولا له منه إجازة ولا نحوها، فله أن يقول «وجدت بخط فلان، أو قرأت بخط فلان، أو في كتاب فلان بخطه: أخبرنا فلان بن فلان» ويذكر شيخه ويسوق سائر الاسناد والمتن. أو يقول «وجدت، أو قرأت بخط فلان عن فلان» ويذكر الذي حدثه ومن فوقه. هذا الذي استمر عليه العمل قديماً وحديثاً، وهو من باب المنقطع والمرسل غير أنه أخذ شوباً من الاتصال بقوله «وجدت بخط فلان» .

وربما دلس بعضهم فذكر الذي وجد خطه وقال فيه «عن فلان، أو قال فلان» وذلك تدليس قبيح، إذا كان بحيث يوم سماعه منه على ما سبق في نوع التدليس . وجازف بعضهم فأطلق فيه «حدثنا وأخبرنا» واتفقد ذلك على فاعله . وإذا وجد حديثاً في تأليف شخص وليس بخطه فله أن يقول «ذكر فلان، أو قال فلان: أخبرنا فلان، أو ذكر فلان عن فلان» . وهذا منقطع لم يأخذ شوباً من الاتصال . وهذا كله إذا وثق بأنه خط المذكور أو كتابه، فان لم يكن كذلك فليقل «بلغني عن فلان، أو وجدت عن فلان» أو نحو ذلك من العبارات، أب . ليفصح بالمستند فيه بأن يقول ما قاله بعض من تقدم «قرأت في كتاب فلان بخطه، وأخبرني فلان أنه بخطه» ، أو يقول «وجدت في كتاب ظننت أنه بخط فلان، أو في كتاب ذكر كاتبه أنه فلان بن فلان، أو في كتاب قيل إنه بخط فلان» .

وإذا أراد أن ينقل من كتاب منسوب إلى مصنف فلا يقل : قال فلان كذا وكذا ، إلا إذا وثق بصحة النسخة بأن قابلاً هو أو ثمة غيره بأصول متعددة كما نهينا عليه في آخر النوع الأول . وإذا لم يوجد ذلك ونحوه فليقل : بلغني عن فلان أنه ذكر كذا وكذا ، أو وجدت في نسخة من الكتاب الفلاني ، وما أشبه هذا من العبارات . وقد تسامح أكثر الناس في هذه الأزمان بإطلاق اللفظ الجازم في ذلك من غير تحرر وثبت ، فيطالع أحدهم كتاباً منسوباً إلى مصنف معين وينقل منه عنه من غير أن يثق بصحة النسخة قائلاً : قال فلان كذا وكذا ، أو ذكر فلان كذا وكذا ، والصواب ما قدمناه . فإن كان المطالع عالماً قطعاً بحيث لا يخفى عليه في الغالب مواضع الإسقاط والسقط وما أحيل عن جهته إلى غيرها رجونا أن يجوز له إطلاق اللفظ الجازم فيما يحكيه من ذلك . وإلى هذا فيما أحسب استروح كثير من المصنفين فيما نقلوه من كتب الناس ، والملم عند الله تعالى . هذا كله كلام في كيفية النقل بطريق الوجادة .

وأما جواز العمل اعتياداً على ما يوثق به منها ، فقد روينا عن بعض المالكية أن معظم المحدثين والفقهاء من المالكيين وغيرهم لا يرون العمل بذلك . وحكى عن الشافعي وطائفة من نظار أصحابه جواز العمل به . قلت : قطع بعض المحققين من أصحابه في أصول الفقه بوجوب العمل به عند حصول الثقة به . وقال : لو عرض ما ذكرناه على جملة المحدثين لأبوه . وما قطع به هو الذي لا يتجه غيره في الأعصار المتأخرة ، فإنه لو توقف العمل فيها على الرواية لانسد باب العمل بالمنقول لتعذر شرط الرواية فيها على ما تقدم في النوع الأول ، والله أعلم .

٢٥ - النوع الخامس والعشرون : في كتابة الحديث

وكيفية ضبط الكتاب وتقييده

اختلف الصدر الأول رضي الله عنهم في كتابة الحديث ، فهم من كره كتابة

الحديث والعلم وأمرُوا بحفظه، ومنهم من أجاز ذلك. ومن رويناه عنه كراهة ذلك عمر، وابن مسعود، وزيد بن ثابت، وأبو موسى، وأبو سعيد الخدري في جماعة آخرين من الصحابة والتابعين. وروينا عن أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تكتبوا عني شيئاً إلا القرآن، ومن كتب عني شيئاً غير القرآن فليمحاه » أخرجه مسلم في صحيحه. ومن رويناه عنه إباحة ذلك أو فعله علي، وإبائه الحسن، وأنس، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو بن العاص في جمع آخرين من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم أجمعين. ومن صحيح حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الدال على جواز ذلك: حديث أبي شهاب النخعي في القاموس من رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يكتب له شيئاً سمعه من خطبته عام فتح مكة وقوله صلى الله عليه وسلم « أكتبوا لأبي شهاب ». ولعله صلى الله عليه وسلم أذن في الكتابة عنه لمن خشي عليه النسيان، ونهى عن الكتابة عنه من وثق بحفظه مخافة الاتكال على التكتاب، أو نهى عن كتابة ذلك عنه حين خاف عليهم اختلاط ذلك بصفح القرآن العظيم، وأذن في كتابته حين أمن من ذلك. وأخبرنا أبو الفتح بن عبد المنعم الفراءى قراءة عليه بنيسابور جبرها الله، أخبرنا أبو المعالي الفارسي، أخبرنا الحافظ أبو بكر البيهقي، أخبرنا أبو الحسن بن بشران، أخبرنا أبو عمرو بن السماك، حدثنا حنبل بن إسحق، حدثنا سليمان بن أحمد، حدثنا الوليد هو ابن مسلم، قال كان الأوزاعي يقول: كان هذا العلم كرمياً يتلاقاه الرجال بينهم، فلما دخل في الكتب دخل فيه غير أهله. ثم إنه زال ذلك الخلاف وأجمع المسلمون على تسويغ ذلك وإباحته، ولولا تدوينه في الكتب لدرس في العصر الآخرة، والله أعلم.

ثم إن على كتبة الحديث وطلبته صرف المهمة إلى ضبط ما يكتبونه أو يحصلونه بخط الغير من مروياتهم على الوجه الذي روه شكلاً ونقطةً يؤمن معها الاتباس، وكثيراً ما يتهاون بذلك الواثق بذهنه وتيقظه وذلك وخيم العاقبة،

فان الانسان معرض للتسيان ، وأول ناس أول الناس ، وإعجام المكتوب يمنع من استعجابه ، وشكله يمنع من إشكاله . ثم لا ينبغي أن يقتنى بتقييد الواضح الذي لا يكاد يلتبس . وقد أحسن من قال : إنما يُشكّل ما يُشكّل . وقرأت بخط صاحب كتاب « سمات الخط ورقومه » على ابن إبراهيم البغدادي فيه أن أهل العلم يكرهون الإعجام والاعراب إلا في الملتبس . وحكى غيره عن قوم أنه ينبغي أن يشكّل ما يشكّل وما لا يشكّل ، وذلك لان المبتدئ وغير المتبحر في العلم لا يميز ما يشكّل مما لا يشكّل ولا صواب الاعراب من خطأه ، والله أعلم .

وهذا بيان أمور مفيدة في ذلك :

أحدها : ينبغي ان يكون اعتناؤه — من بين ما يلتبس — بضبط الملتبس من أسماء الناس أكثر ، فانها لا تستدرك بالمعنى ولا يستدل عليها بما قبل وما بعده .

الثاني : يستحب في الألفاظ المشكلة ان يكرر ضبطها بان يضبطها في متن الكتاب ثم يكتبها قبالة ذلك في الحاشية مفردة مضبوطة ، فان ذلك أبلغ في إياتها وأبعد من التباسها ، وما ضبطه في أسماء الأسطر ربما داخله نقط غيره وشكله مما فوقه وتحت لا سيما عند دقة الخط وضيق الأسطر ، وبهذا جرى رسم جماعة من أهل الضبط ، والله أعلم .

الثالث : يكره الخط الدقيق من غير عذر يقتضيه . وروينا عن حنبل بن إسحاق قال : رأيته أحمد بن حنبل وأنا أكتب خطأً دقيقاً ، فقال « لا تفعل ، أخرج ما تكون اليه بخونك » . وبلغنا عن بعض المشايخ أنه كان إذا رأى خطأً دقيقاً قال : هذا خط من لا يوقن بالخلف من الله . والعذر في ذلك هو مثل أن لا يجد في الورق سعة ، أو يكون رحالاً يحتاج الى تدقيق الخط ليخف عليه حمل كتابه ونحو هذا ، والله أعلم .

الرابع : يختار له في خطه التحقيق دون المشق والتعليق . بلغنا عن ابن قتيبة قال قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : شر الكتباية المشق ، وشر القراءة

المقدمة، وأجود الخط أبيه، والله أعلم.

الخامس : كما تضبط الحروف المعجمة بالنقط كذلك ينبغي ان تضبط المهملات غير المعجمة بعلامة الهمال لتدل على عدم إجماعها . وسبيل الناس في ضبطها مختلف . فمنهم من يقلب النقط ، فيجعل النقط الذي فوق المعجمات تحت ما يشاكلها من المهملات . فينقط تحت الراء ، والصاد ، والطاء ، والعين . ونحوها من المهملات . وذكر بعض هؤلاء ان النقط التي تحت السين المهملة تكون مبسوطة صفاً والتي فوق السين المعجمة تكون كالآتاني . ومن الناس من يجعل علامة الهمال فوق الحروف المهملة كعلامة الظفر مضجعة على قاعها ، ومنهم من يجعل تحت الحاء المهملة حاء مفردة صغيرة وكذا تحت الدال ، والطاء ، والصاد ، والسين ، والعين ، وسائر الحروف المهملة الملتبسة مثل ذلك . فهذه وجوه من علامات الهمال شائعة معروفة . وهناك من العلامات ما هو موجود في كثير من الكتب القديمة ولا يظن له كثيرون . كعلامة من يجعل فوق الحرف المهيل خطأ صغيراً ، وكعلامة من يجعل تحت الحرف المهيل مثل الهمزة . والله أعلم .

السادس : لا ينبغي ان يصطلح مع نفسه في كتابه بما لا يفهمه غيره فيوقع غيره في حيرة ، كفعل من يجمع في كتابه بين روايات مختلفة ويرمز الى رواية كل راو بحرف واحد من اسمه أو حرفين وما أشبه ذلك . فان بين في أول كتابه أو آخره مراده بتلك العلامات والرموز فلا بأس . ومع ذلك فالأولى ان يتجنب الرمز ويكتب عند كل رواية اسم راويها بأكمله مختصراً ولا يقتصر على العلامة بعضه ، والله أعلم .

السابع : ينبغي ان يجعل بين كل حديثين دائرة تفصل بينهما وتميز . ومن بلغنا عنه ذلك من الأئمة أبو الزناد . وأحمد بن حنبل . وإبراهيم بن إسحق الحري ، ومحمد بن جرير الطبري رضي الله عنهم . واستحب الخطيب الحافظ ان تكون الدوائر غفلاً ، فإذا عارض فكل حديث فخره من عرضه ينقط في الدائرة التي

تليه نقطة أو يخط في وسطها خطأ . قال : وقد كان بعض أهل العلم لا يعتد من سماعه إلا بما كان كذلك أو في معناه ، والله أعلم .

الثامن : يكره له في مثل « عبد الله بن فلان بن فلان » أن يكتب « عبد » في آخر سطر والباقي في أول السطر الآخر . وكذلك يكره في « عبد الرحمن بن فلان » وفي سائر الأسماء المشتملة على التعيد لله تعالى أن يكتب « عبد » في آخر سطر واسم الله مع سائر النسب في أول السطر الآخر . وهكذا يكره أن يكتب « قال رسول » في آخر سطر ويكتب في أول السطر الذي يليه « الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم » وما أشبه ذلك ، والله أعلم .

التاسع : ينبغي له أن يحافظ على كِتَابَةِ الصلاة والتسليم على رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عند ذكره ، ولا يأم من تكرير ذلك عند تكرره ، فإن ذلك من أكبر القوائد التي يتسلطها طلبة الحديث وكتبته . ومن أغفل ذلك حرم خطاً عظيماً . وقد رويناه لأهل ذلك منامات صالحة . وما يكتب من ذلك فهو دعاء يثبت لا كلام يرويه ، فلذلك لا يتقيد فيه بالرواية ولا يقتصر فيه على ما في الأصل . وهكذا الأمر في الثناء على الله سبحانه عند ذكر اسمه نحو « عز وجل » و« تبارك وتعالى » وما ضاهى ذلك . وإذا وجد شيء من ذلك قد جاءت به الرواية كانت العناية بإثباته وضبطه أكثر . وما وجد في خط أبي عبد الله أحد بن حنبل رضى الله عنه من إغفال ذلك عند ذكر اسم النبي صلى الله عليه وسلم فعمل سبه أنه كان يرى التقيد في ذلك بالرواية وعز عليه اتصالها في ذلك في جميع من فوقه من الرواة .

قال الخطيب أبو بكر : وبلغني أنه كان يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم نطقاً لا خطاً . قال : وقد خالفه غيره من الأئمة المتقدمين في ذلك . وروى عن علي بن المديني وعباس بن عبد العظيم العنبري قالوا : ما تركنا الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل حديث سمعناه وربما عجلنا تضيض الكتاب

في كل حديث حتى ترجع إليه ، والله أعلم . ثم ليتجنب في إثباتها نقصين . أحدهما : أن يكتبها منقوصة صورة رامزاً إليها بحرفين أو نحو ذلك . والثاني : أن يكتبها منقوصة معنى بأن لا يكتب « وسلم » ، وإن وجد ذلك في خط بعض المتقدمين . سمعت أبا القاسم منصور بن عبد المنعم وأم المؤيد بنت أبي القاسم بقرامق عليها قالاً سمعنا أبا البركات عبد الله بن محمد الفراوي لفظاً ، قال سمعت المقرئ ظريف بن محمد يقول سمعت عبد الله بن محمد بن إسحق الحافظ قال سمعت أبي يقول سمعت حمزة البكتافي يقول : كنت أكتب الحديث وكنت أكتب عند ذكر النبي « صلى الله عليه ، ولا أكتب « وسلم » . فرأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المنام فقال لي : ما لك لا تم الصلاة علي ؟ قال : فاكتبت بعد ذلك « صلى الله عليه ، الا كتبت « وسلم » ^(١) . قلت ويكره أيضاً الاختصار على قوله « عليه السلام » ، والله أعلم بالصواب .

العاشر : على الطالب مقابلة كتابه بأصل سماعه وكتاب شيخه الذي يرويه عنه وإن كان إجازة . وروينا عن عروة بن الزبير رضي الله عنها أنه قال لابنه هشام « كتبت ؟ » قال « نعم » ، قال « عرضت كتابك ؟ » قال « لا » ، قال « لم تكتب » . وروينا عن الشافعي الإمام وعن يحيى بن أبي كثير قالاً : من كتب ولم يعارض يكن دخل الماء ولم يستنج . وعن الأخفش قال : إذا نُسخ الكتاب ولم يعارض ثم نسخ ولم يعارض خرج أجمعياً .

ثم إن أفضل المعارضة أن يعارض الطالب بنفسه كتابه بكتاب الشيخ مع الشيخ في حال تحديثه إياه من كتابه لا يجمع ذلك من وجوه الاحتياط والاتقان من الجانبين . وما لم تجتمع فيه هذه الأوصاف نقص من مرتبته بقدر ما فاتته منها . وما ذكرناه أولى من إطلاق أبي الفضل الجارودي الحافظ الهروي قوله : أصدق المعارضة مع نفسك . ويستحب أنه ينظر معه في نسخهته من حضر من

(١) في النسخة المطبوعة : رقع في الأصل في شيخ المقرئ ظريف « عبد الله » وإنما هو « عبد الله » بالصغير : ومحمد بن إسحق أبوه هو أبو عبد الله ابن مئدة ، قوله « الحافظ » إذا جبرور .

السامعين من ليس معه نسخة لاسيما إذا أراد النقل منها . وقد روى عن يحيى ابن معين أنه سئل عن من لم ينظر في الكتاب والمحدث يقرأ هل يجوز ان يحدث به بذلك ؟ فقال : أما عندى فلا يجوز ، ولكن عامة الشيوخ هكذا سماعهم .

قلت : وهذا من مذاهب أهل التشديد فى الرواية ، وسأأتى ذكر مذهبهم ان شاء الله تعالى . والصحيح أن ذلك لا يشترط وأنه يصح السماع وان لم ينظر أصلا فى الكتاب حالة القراءة ، وأنه لا يشترط ان يقابله بنفسه بل يكفيه مقابلة نسخته بأصل الراوى وان لم يكن ذلك حالة القراءة ، وان كانت المقابلة على يدى غيره إذا كان ثقة موثوقاً بضبطه .

قلت : وجائز ان تكون مقابله بفرع قد قبل المقابلة المشروطة بأصل شيخه أصل السماع ، وكذلك إذا قابل بأصل أصل الشيخ المقابل به أصل الشيخ ، لأن الغرض المطلوب ان يكون كتاب الطالب مطاباً لأصل سماعه وكتاب شيخه ، فسواء حصل ذلك بواسطة أو بغير واسطة . ولا يجوز ذلك عند من قال : لا تصح مقابله مع أحد غير نفسه ، ولا يقلد غيره ، ولا يكون بينه وبين كتاب الشيخ واسطة ، ولقابل نسخته بالأصل بنفسه حرفاً حرفاً حتى يكون على ثقة ويقين من مطابقتها له . وهذا مذهب متروك وهو من مذاهب أهل التشديد المرفوضة فى أعصارنا ، والله أعلم . أما إذا لم يعارض كتابه بالأصل أصلاً فقد سئل الأستاذ أبو إسحق الاسفرائينى عن جواز روايته منه فأجاز ذلك . وأجازه الحافظ أبو بكر الخطيب أيضاً وبين شرطه . فذكر أنه يشترط ان تكون نسخته نقلت من الأصل وان يبين عند الرواية أنه لم يعارض . وحكى عن شيخه أبى بكر البرقانى أنه سأل أبابكر الاسمعى : هل للرجل ان يحدث بما كتب عن الشيخ ولم يعارض بأصله ؟ فقال : نعم ، ولكن لا بد ان يبين أنه لم يعارض . قال : وهذا هو مذهب أبى بكر البرقانى ، فإنه روى لنا أحاديث كثيرة قال فيها « أخبرنا فلان ولم أعارض بالأصل » . قلت : ولا بد من شرط ثالث وهو ان يكون ناقل النسخة من الأصل غير سقيم النقل بل صحيح النقل قليل السقط ، ولعله أعلم . ثم إنه يفنى ان يراعى فى

كتاب شيخه بالنسبة الى من فوقه مثل ما ذكرنا أنه يرأى من كتابه، ولا يكون
 كطائفة من الطلبة إذا رأوا سماع شيخ لكتاب قرؤه عليه من أى نسخة
 اتفقت برواؤه أعلم.

الحادى عشر : المختار فى كيفية تخرج الساقط فى الحواشى - ويسمى اللحق
 بفتح الحاء - أن يخط من موضع سقوطه من السطر خطاً صاعداً الى فوق، ثم
 يخطه بين السطرين عطفة يسيرة الى جهة الحاشية التى يكتب فيها اللحق، ويبدأ
 فى الحاشية بكتابة اللحق مقابلاً للخط المنعطف، ولكن ذلك فى حاشية ذات
 اليمين. وإن كانت تلى وسط الورقة أن التمت له فليكتبه صاعداً الى أعلى
 الورقة لا نازلاً به الى أسفل.

قلت : وإذا كان اللحق سطرين أو سطوراً فلا يبتدىئ بسطوره من أسفل الى
 أعلى بل يبتدىئ به من أعلى الى أسفل بحيث يكون منهاها الى جهة باطن الورقة
 وإذا كان التخرج فى جهة اليمين، وإذا كان فى جهة الشمال وقع منهاها الى جهة
 طرف الورقة. ثم يكتب عند انتهاء اللحق «صح». ومنهم من يكتب مع «صح»،
 «رجع»، ومنهم من يكتب فى آخر اللحق الكلمة المتصلة به داخل الكتاب فى موضع
 التخرج ليؤذن باتصال الكلام، وهذا اختيار بعض أهل الصنعة من أهل المغرب،
 واختيار القاضي أبى محمد بن خلاد صاحب كتاب «الفاصل بين الراوى والواعى» من
 أهل المشرق مع طائفة. وليس ذلك بمرضى، إذرب كلمة تجىء فى الكلام مكررة
 حقيقة، فهذا التكرير يوقع بعض الناس فى توهم مثل ذلك فى بعضه. واختار
 القاضي ابن خلاد أيضاً فى كتابه أن يمد عطفة خط التخرج من موضعه حتى يلحقه
 بأول اللحق بالحاشية. وهذا أيضاً غير مرضى. فانه وإن كان فيه زيادة بيان فهو
 تسخير للكتاب وتسويد له لا سيما عند كثرة الالحاقات، والله أعلم.

وإنما اخترنا كتابة اللحق صاعداً الى أعلى الورقة لئلا يخرج بعده نقص آخر
 فلا يجد ما يقابله من الحاشية فارغاً له لو كان كتب الأول نازلاً الى أسفل. وإذا
 كتب الأول صاعداً فما يجد بعد ذلك من نقص يجد ما يقابله من الحاشية فارغاً

له . وقتنا أيضاً يخرج في جهة اليمين لأنه لو خرج الى جهة الشمال فرمى ظهره في السطر نفسه نقص آخر . فان خرج قدماه الى جهة الشمال أيضاً وقع بين التخرمين إشكال . وان خرج الثاني الى جهة اليمين التقت عطفة تخرج جهة الشمال وعطفة تخرج جهة اليمين أو تقابلتا ، فأشبه ذلك الضرب على ما بينها . بخلاف ما إذا خرج الأول الى جهة اليمين فإنه حينئذ يخرج الثاني الى جهة الشمال فلا يلتقيان ولا يلزم إشكال ، اللهم الا ان يتأخر النقص الى آخر السطر ، فلا وجه حينئذ الا تخرجه الى جهة الشمال لقربه منها ولا تنفاه العلة المذكورة من حيث إذا لا تغشى ظهور نقص بعده .

وإذا كان النقص في أول السطر تأكد تخرجه الى جهة اليمين لما ذكرناه من القرب مع ما سبق . وأما ما يخرج في الحواشي من شرح أو تنبيه على غلط أو اختلاف رواية أو نسخة أو نحو ذلك بما ليس من الأصل فقد ذهب القاضي الجياض عياض رحمه الله الى أنه لا يخرج لذلك خط تخرج ثلثا يدخل اللبس ويحسب من الأصل ، وأنه لا يخرج الا لما هو من نفس الأصل ، لكن ربما جعل على الحرف المقصود بذلك التخرج علامة كالضبة أو التصحيح إيذاناً به . قلت : التخرج أولى وأدل وفي نفس هذا المخرج ما يمنع الالباس . ثم هذا التخرج يخالف التخرج لما هو من نفس الأصل في أن خط ذلك التخرج يقع بين الكلمتين اللتين بينهما سقط الساقط وخط هذا التخرج يقع على نفس الكلمة التي من أجلها خرج المخرج في الحاشية ، والله أعلم .

الثاني عشر : من شأن الحذاق المتفتنين العناية بالتصحيح والتصنيف والتمريض . أما التصحيح فهو كتابة «صح» على الكلام أو غشه ، ولا يفعل ذلك الا فيما صح رواية ومعنى ، غير أنه عرصة للشك أو الخلاف ، فيكتب عليه «صح» ليعرف أنه لم يفعل عنه وأنه قد ضبط وصح على ذلك الوجه . وأما التصنيف ويسمى أيضاً التمهيد ويصنف على «صح» وروده كذلك من جهة النقل . غير أنه فاسد لفظاً ، أو معنى ، أو صيغة ، أو مخصص ، مثل ان يكون غير جائز من حيث الحرية ، أو يكون

شاذاً عند أهلها يأباه أكثرهم، أو مصحفاً، أو ينقص من جملة الكلام كلمة أو أكثر. وما أشبه ذلك، فيمد على ما هذا سيظهـر خطه، أوله مثل الصناد ولا يلزق بالكلمة المعلم عليها كيلا يظن ضرباً، وكأنه صاد التصحيح بمدتها دون حاتها كتبت كذلك ليفرق بين ما صح مطلقاً من جهة الرواية وغيرها وبين ما صح من جهة الرواية دون غيرها فلم يكل عليه التصحيح. وكتب حرف « ناقص » على حرف ناقص إشعاراً بنقصه ومرضه مع صحة نقله وروايته، وتثنيماً بذلك لمن ينظر في كتابه على أنه قد وقف عليه ونقله على ما هو عليه، ولعل غيره قد يخرج له وجهاً صحيحاً أو يظهر له بعد ذلك في صحته ما لم يظهر له الآن. ولو غير ذلك وأصلحه على ما عنده لكان متعرجاً لما وقع فيه غير واحد من المتجاسرين الذين غيروا وظهر الصواب فيما أنكروه والفساد فيما أصلحوه .

وأما تسمية ذلك ضبة فقد بلغنا عن أبي القاسم إبراهيم بن محمد اللثوي المعروف بابن الاقلبي أن ذلك لكون الحرف مقفلاً بها لا يتجه لقراءة كما أن الضبة مقفل بها، والله أعلم . قلت : ولأنها لما كانت على كلام فيه خلل أشبهت الضبة التي تجعل على كسر أو خلل استعير لها اسمها، ومثل ذلك غير مستنكر في باب الاستعارات . ومن مواضع التضييب ان يقع في الاسناد إرسال أو انقطاع فن عاذتهم تضييب موضع الإرسال والانقطاع وذلك من قبيل ما سبق ذكره من التضييب على الكلام الناقص . ويوجد في بعض أصول الحديث القديمة في الاسناد الذي يجتمع فيه جماعة معطوفة أسماءهم بعضها على بعض علامة تشبه الضبة فيما بين أسمائهم، فيتوهم من لا خبرة له أنها ضبة وليست بضبة، وكأنها علامة وصل فيما بينها أثبتت تأكيداً للعطف خوفاً من ان يجعل « عن » مكان الواو، والعم عند الله تعالى . ثم إن بعضهم ربما اختصر علامة التصحيح فجاءت صورتها تشبه صورة التضييب واللفظة من خير ما أوتيـه الانسان، والله أعلم .

الثالث عشر : إذا وقع في الكتاب ما ليس منه فانه ينقـي عنه بالضرب ، أو الحلك ، أو المحو ، أو غير ذلك . والضرب خير من الحلك والمحو . وروينا عن

القاضي أبي محمد بن خلاد رحمه الله قال : قال أصحابنا هـ الحك تهما . وأخبرني من أخبر عن القاضي عياض قال سمعت شيخنا أبا بجر سفيان بن العاص الأسدي يحكي عن بعض شيوخه أنه كان يقول : كان الشيوخ يكرهون حضور السكين مجلس السماع حتى لا يبشر شيء ، لأن ما يبشر منه ربما يصح في رواية أخرى . وقد يسمع الكتاب مرة أخرى على شيخ آخر يكون ما يبشر وحك من رواية هذا صحيحاً في رواية الآخر فيحتاج إلى إلحاقه بعد أن يبشر وحك ، وهو إذا خُط عليه من رواية الأول وصح عند الآخر اكتفى بعلامة الآخر عليه بصحته .

ثم إنهم اختلفوا في كيفية الضرب . فروينا عن أبي محمد بن خلاد قال : أجود الضرب أن لا يطمس المضروب عليه ، بل يخط من فوقه خطأ جيداً ينادي يدل على إبطاله ويقرأ من تحته ما خط عليه . وروينا عن القاضي عياض ما معناه أن اختيارات الصائطين اختلفت في الضرب ، فأكثرهم على مد الخط على المضروب عليه مخططاً بالكلمات المضروب عليها ، ويسمى ذلك « الشق » أيضاً .

ومنها من لا يخطله ويثبت فوقه لكنه يعطف طرفي الخط على أول المضروب عليه وآخره . ومنها من يستقيح هذا ويراها تسويداً وتظليلاً بل يحرق على أول الكلام المضروب عليه بنصف دائرة وكذلك في آخره ، وإذا كثر الكلام المضروب عليه فقد يفعل ذلك في أول كل سطر منه وآخره ، وقد يكتفي بالتحويق على أول الكلام وآخره أجمع . ومن الأشياخ من يستقيح الضرب والتحويق ويكتفي بدائرة صغيرة أول الزيادة وآخرها ويسميا صغيراً كما يسميا أهل الحساب . وربما كتب بعضهم عليه « لا » في أوله و« لا » في آخره . ومثل هذا يجهل فيما صح في رواية وسقط في رواية أخرى . والله أعلم .

وأما الضرب على الحرف المكرر فقد تقدم بالكلام فيه القاضي أبو محمد بن خلاد رحمه الله عليه . فقدمه على تقديمه . فروينا عنه قال : قال بعض أصحابنا : أولاهما ما يبطل الثاني لأن الأول كتب على صواب والثاني كتب على الخطأ

والخطأ أولى بالابطال . وقال آخرون : إنما الكتاب علامة لما يقرأ فأولى الحرفين بالابقاء أدلها عليه وأجودهما صورة . وجاء القاضي عياض آخرأً أقصّل تفصيلاً حسناً ، فرأى أن تكرر الحرف إن كان في أول سطر فليضرب على الثاني صيانة لأول السطر عن التسويد والتشويه ، وإن كان في آخر سطر فليضرب على أولها صيانة لآخر السطر ، فان سلامة أوائل السطور وأواخرها عن ذلك أولى . فان اتفق أحدهما في آخر سطر والآخر في أول سطر آخر فليضرب على الذي في آخر السطر فان أوله السطر أولى بالمرتكاة . فإن كان التكرار في المضاف أو المضاف إليه أو في الصفة أو في الموصوف أو نحو ذلك لم يراع حينئذ أول السطر وآخره بل يراعى الاتصال بين المضاف والمضاف إليه ونحوهما في الخط فلا تفصل بالضرب بينهما ونضرب على الحرف المتطرف من المتكرر دون المتوسط .

وأما المحو فيقارب الكشط في حكمه الذي تقدم ذكره . وتنوع طرقة . ومن أغربها مع أنه أسهلها ما روى عن سمعون بن سعيد التنوخي الامام المالكي أنه كان زجماً كتب الشيء ثم لعقه . وإلى هذا يومى ما رويناه عن إبراهيم النخعي رضى الله عنه أنه كان يقول : من المروءة أن يرى في ثوب الرجل وشفته مداد ، والله أعلم .

الرابع عشر : ليكن فيما تختلف فيه الروايات قائماً بضبط ما تختلف فيه في كتابه جيد التمييز بينها كيلا تختلط وتشبه فيفسد عليه أمرها . وسيله أن يجعل أولاً متن كتابه على رواية خاصة ، ثم ما كانت من زيادة لرواية أخرى إلحقها ، أو من نقص أعلم عليه ، أو من خلاف كتبه إما في الحاشية وإما في غيرها ، معيناً في كل ذلك من رواه ذاكرة اسم بتمامه . فان رمز إليه بحرف أو أكثر فضله ما قدمنا ذكره من أنه يبين المراد بذلك في أول كتابه أو آخره كيلا يطول عهده به فينسى أو يقع كتابه إلى غيره فيقع من رموزه في حيرة وعمى . وقد يُدفع إلى الإقتصار على الرموز عند كثرة الروايات المختلفة ، واكتفى بعضهم في التمييز بأن خص الرواية

الملحقة بالجرعة ، فعل ذلك أبوذر الهروي من المشاركة وأبو الحسن القاسبي من المغاربة مع كثير من المشايخ وأهل التقيد . فإذا كان في الرواية الملحقة زيادة على التي في متن الكتاب كتبها بالجرعة ، وإن كان فيها نقص والزيادة في الرواية التي في متن الكتاب حرق عليها بالجرعة ، ثم على فاعل ذلك تبيين من له الرواية المعلمة بالجرعة في أول الكتاب أو آخره على ما سبق ، والله أعلم .

الخامس عشر : غلب على كتابة الحديث الاختصار على الرمز في قولهم حدثنا ، وأخبرنا ، غير أنه شاع ذلك وظهر حتى لا يكاد يلتبس . أما «حدثنا» فيكتب منها شرطها الأخير وهو التاء والنون والألف . وربما اقتصر على الضمير منها وهو النون والألف . وأما «أخبرنا» فيكتب منها الضمير المذكور مع الألف أولاً . وليس بحسن ما يفعله طائفة من كتابة «أخبرنا» بألف مع علامة حدثنا المذكورة أولاً وإن كان الحافظ البيهقي ممن فعله . وقد يكتب في علامة «أخبرنا» راء بعد الألف وفي علامة «حدثنا» دال في أولها . ومن رأيت في خطه الدال في علامة حدثنا الحافظ أبو عبد الله الحاكم ، وأبو عبد الرحمن السلمي ، والحافظ أحمد البيهقي ، رضى الله عنهم ، والله أعلم .

وإذا كان للحديث إسنادان أو أكثر فأنهم يكتبون عند الانتقال من إسناد إلى إسناد ما صورته ح وهي حاء مفردة مهملة ، ولم يأتنا عن أحد من يعتمد بيان لأسرها ، غير أني وجدت بخط الاستاذ الحافظ أبي عثمان الصابوني ، والحافظ أبي مسلم عمر بن علي الليثي البخاري ، والفقهاء الحديث أبي سعد الخليل ، رحمهم الله في مكانها بدلاً عنها «صح صريحة» . وهذا يشعر بكونها رمزاً إلى «صح» . وحسن إثبات «صح» هنا لئلا يتوهم أن حديث هذا الإسناد سقط ، ولئلا يركب الإسناد الثاني على الإسناد الأول فيجعل إسناداً واحداً .

وحكى لي بعض من جمعني وإياه الرحلة بخراسان عن وصفه بالفضل من الأصهبانيين أنها حاء مهملة من التحويل . أي من إسناد إلى إسناد آخر .

وذاكرت فيها بعض أهل العلم من أهل المغرب، وحكى له عن بعض من لقيت من أهل الحديث أنها حاء مهملة إشارة إلى قولنا «الحديث»، فقال لي أهل المغرب وما عرفت يفهم اختلافاً يجعلونها حاء مهملة، ويقول أحدهم إذا وصل إليها «الحديث». وذكر لي أنه سمع بعض البغداديين يذكر أيضاً جاء مهملة وأن منهم من يقول إذا انتهى إليها في القراءة «حاء» ويهر.

وسألت: أنا الحافظ الرحال أبا محمد عبد القادر بن عبد الله الرطوي رحمه الله عنها، فذكر أنها حاء من حابل أي تحول بين الاستنادين. قال: ولا يخلط بشيء عند الانتهاء في القراءة، وأنكر كونها من الحديث وغير ذلك ولم يعرف غير هذا من أحد من مشايخه وفيهم عدد كانوا يحفظ الحديث في وقته. قال للؤلؤف: ولأختار أنا - والله الموفق - أن يقول القاري عند الانتهاء إليها «حاء» ويمر فانه أحوط الوجوه وأعدلها، والعلم عند الله تعالى.

السادس عشر: ذكر الخطيب الحافظ أنه ينبغي للطالب أن يكتب بعد البسطة اسم الشيخ الذي سمع الكتاب منه وكنيته ونسبه ثم يسوق ما سمعه منه على لفظه. قال: وإذا كتب الكتاب المسموع فينبغي أن يكتب فوق سطر التسمية أسماء من سمع معه وتاريخ وقت السماع وإن أحب كتب ذلك في حاشية أول ورقة من الكتاب فكلما قد فعله شيوخنا. قلت: كتبه التسميع جنب ذكره أحوط له وأحرى بأن لا يفتنى على من يحتاج إليه ولا بأس بكتبه آخر الكتاب وفي ظهره وحيث لا يفتنى موضعه وينبغي أن يكون التسميع بخط شخص موثوق به غير مجهول الخط ولا ضير بحبذ في أن لا يكتب الشيخ المسموع خطه بالتصحيح. وهكذا لا بأس على صاحب الكتاب إذا كان موثقاً به أن يقتصر على إثبات سماعه بخط نفسه، فطال ما فعل الثقات ذلك.

وقد حدثني بمرو الشيخ أبو المظفر بن الحافظ أبي سعد المروزي عن أبيه عن حدثه من الأصباية أن عبد الرحمن بن أبي عبد الله بن مندة قرأ ببغداد جزءاً

على أبي أحمد الفرضي وسأله خطه ليكون حجة له . فقال له أبو أحمد : يا بني عليك بالصدق ، فإنك إذا عرفت به لا يكذبك أحد وتصدق فيما تقول وتنقل ، وإذا كان غير ذلك فلو قيل لك : ما هذا خط أبي أحمد الفرضي ، ماذا تقول لهم ؟

ثم إن على كاتب التسميع التحري والاحتياط وبيان السامع والمسموع منه بلفظ غير محتمل ومجانبة التساهل فيمن يثبت اسمه والحذر من إسقاط اسم واحد منهم لفرض فاسد . فإن كان مثبت السماع غير حاضر في جميعه لكن أثبت معتمداً على إخبار من يثق بخبره من حاضريه فلا بأس بذلك إن شاء الله تعالى . ثم إن من ثبت سماعه في كتابه فقيح كتابه إياه ومنعه من نقل سماعه ومن نسخ الكتاب وإذا أعاده إياه فلا يخطئ به . رويانا عن الزهري أنه قال : إياك وغلول الكتب . قيل له : وما غلول الكتب ؟ قال : حبسها عن أصحابها . وروينا عن الفضيل بن عياض رضي الله عنه أنه قال : ليس من أفعال أهل الورع ولا أفعال الحكما أن يأخذ سماع رجل وكتابه فيحبسه عنه ، ومن فعل ذلك فقد ظلم نفسه . وفي رواية : ولا من فعال العلماء أن يأخذ سماع رجل وكتابه فيحبسه عليه ، فإن منعه إياه فقد رويانا أن رجلاً ادعى على رجل بالكوفة سماعاً منه إياه فتحاكاً إلى قاضيه حفص بن غياث ، فقال لصاحب الكتاب : أخرج إلينا كتابك فما كان من سماع هذا الرجل بخط يدك أزمناك وما كان بخطه أعفيناك منه . قال ابن خلاد : سألت أبا عبد الله الزيري عن هذا ، فقال لا يجي . في هذا الباب حكم أحسن من هذا ، لأن خط صاحب الكتاب دال على رضاه باستماع صاحبه معه . قال ابن خلاد : وقال غيره « ليس بشيء » .

وروى الخطيب الحافظ أبو بكر عن إسماعيل بن إسحق القاضي أنه تحكم إليه في ذلك فأطرق ملياً ثم قال للدهي عليه : إن كان سماعه في كتابك بخطك فيلزمك أن تميزه . وإن كان سماعه في كتابك بخط غيرك فانت أعلم . قلت : جعفر بن غياث معدود في الطبقة الأولى من أصحاب أبي حنيفة وأبو عبد الله

الزيرى من أئمة أصحاب الشافعى وإسماعيل بن إسحق لسان أصحاب مالك وإمامهم، وقد تعاضدت أقوالهم فى ذلك ويرجع حاصلها إلى أن سماع غيره إذا ثبت فى كتابه برضاه فيلزمه إعارته إياه. وقد كان لا يتبين لى وجهه، ثم وجهه بأن ذلك بمنزلة شهادة له عنده فعليه أدائها بما حوته وإن كان فيه بذل ماله، كما يلزم متحمل الشهادة أدائها وإن كان فيه بذل نفسه بالسعى إلى مجلس الحكم لأدائها، وألهم عند الله تعالى. ثم إذا نسخ الكتاب فلا ينقل سماعه إلى نسخه إلا بعد المقابلة المرضية. وهكذا لا ينبغي لأحد أن ينقل سماعاً إلى شيء من النسخ أو يشته فيها عند السماع ابتداء إلا بعد المقابلة المرضية بالمسموع كيلا يفتقر أحد بتلك النسخة غير المقابلة إلا أن يبين مع النقل وعنده كون النسخة غير مقابلة، والله أعلم.

النوع السادس والعشرون : فى صفة رواية الحديث وشرط أدائه وما يتعلق بذلك

وقد سبق بيان كثير منه فى ضمن النوعين قبله. شدد قوم فى الرواية فأقرطوا. وتساهل فيها آخرون فقرطوا. ومن مذاهب التشديد مذهب من قال: لا حجة إلا فيما رواه الراوى من حفظه وتذكره، وذلك مروى عن مالك وإبنى حنيفة رضى الله عنهما. وذهب إليه من أصحاب الشافعى أبوبكر الصيدلانى المروزى. ومنها مذهب من أجاز الاعتماد فى الرواية على كتابه غير أنه لو أعار كتابه وأخرجه من يده لم ير الرواية منه لغيته عنه. وقد سبقت حكايتهما لمذاهب عن أهل التساهل وإبطالها فى ضمن ما تقدم من شرح وجوه الأخذ والتحمل. ومن أهل التساهل قوم سمعوا كتباً مصنفه وتهاونوا حتى إذا طعنوا فى السن واحتج بهم حلهم الجبل والشره على أن رووها من نسخ مشتراة أو مستعارة غير مقابلة فعدم الحاكم أبو عبد الله الحافظ فى طبقات المجرحين. قال: وهم يتوهمون أنهم فى روايتها صادقون. قال: وهذا مما كثر فى الناس ويتعاطاه قوم من أكابر العلماء والمعرفين بالصلاح.

ابن الصلاح [النوع السادس والعشرون : رواية الحديث وأدائه ١٠٣

قلت : ومن المتساهلين عبد الله بن لبيعة المصري ترك الاحتجاج بروايته مع جلالة لتساهله . ذكر عن يحيى بن حسان أنه رأى قوماً معهم جزء سمعوه من ابن لبيعة فظفر فيه فإذا ليس فيه حديث من حديث ابن لبيعة . فجاء إلى ابن لبيعة فأخبره بذلك . فقال : ما أصنع ؟ يحيى بن بكثاب فيقولون هذا من حديثك . فأحدثهم به .

ومثل هذا واقع من شيوخ زماننا . يحيى إلى أحدهم الطالب بجزء أو كتاب فيقول هذا روايتك . فيمكنه من قرأته عليه مقلداً له من غير أن يبحث بحيث يحصل له الثقة بصحة ذلك . والصواب ما عليه الجمهور وهو التوسط بين الإفراط والتفريط . فإذا قام الراوى فى الأخذ والتحمل بالشرط الذى تقدم شرحه وقابل كتابه وضبط سماعه على الوجه الذى سبق ذكره جازت له الرواية منه . وإن أعاره وغاب عنه إذا كان الغالب من أمره سلامته من التبديل والتغيير لأسباب إذا كان من لا يخفى عليه فى الغالب لو تغير شيء منه ويبدل تغييره ويبدله . وذلك لأن الاعتماد فى باب الرواية على غالب الظن ، فإذا حصل أجراً ولم يشترط مزيد عليه . والله أعلم .

تفريعات : أحدها : إذا كان الراوى ضريباً ولم يحفظ حديثه من فم من حدثه واستعان بالمؤمنين فى ضبط سماعه وحفظ كتابه ثم عند روايته فى القراءة منه عليه احتياط فى ذلك على حسب حاله بحيث يحصل معه الظن بالسلامة من التغيير صحت روايته . غير أنه أولى بالخلاف والمخ من مثل ذلك من البصير . قال الخطيب الحافظ : والسامع من البصير الأمين والضريب الذى لم يحفظ من الحديث ما سمعه منه لكنه كتب لها بمثابة واحدة . وقد منع منه غير واحد من العلماء . ورتخص فيه بعضهم . والله أعلم .

الثانى : إذا سمع كتاباً لم أر أدت روايته من نسخة ليس فيها سماعه ولا هي مقابلة بنسخة سماعه غير أنه سمع منها على شيخه لم يجر له ذلك . قطع له الإمام

أبو نصر بن الصباغ الفقيه فيما بلغنا عنه . وكذلك لو كان فيها سماع شيخه أو روى منها ثقة عن شيخه فلا تجوز له الرواية منها إعتياداً على مجرد ذلك إلا إذا يؤمن أن تكون فيها زوائد ليست في نسخة سماعه . ثم وجدت الخطيب قد حكى مصداق ذلك عن أكثر أهل الحديث ، فذكر فيما إذا وجد أصل المحدث ولم يكتب فيه سماعه أو وجد نسخة كتبت عن الشيخ تسكن نفسه إلى صحتها أن عامة أصحاب الحديث منعوا من روايته من ذلك . وجاء عن أيوب السخيتاني ومحمد بن بكر البرساني الترخيص فيه . قلت : اللهم إلا أن تكون له إجازة من شيخه عامة لمروياته أو نحو ذلك فيجوز له حيثئذ الرواية منها إذ ليس فيه أكثر من رواية تلك الزيادات بالإجازة بلفظه « أخبرنا » أو « حدثنا » من غير بيان للإجازة فيها ، والأمر في ذلك قريب يقع مثله في محل التسامح . وقد حكينا فيما تقدم أنه لا غناء في كل سماع عن الإجازة ليقع ما يسقط في السماع على وجه السهو وغيره من كلمات أو أكثر مروياً بالإجازة وإن لم يذكر لفظها . فإن كان الذي في النسخة سماع شيخ شيخه أو هي مسموعة على شيخ شيخه أو مروية عن شيخ شيخه فينبغي له حيثئذ في روايته منها أن تكون له إجازة شاملة من شيخه ولشيخه إجازة شاملة من شيخه . وهذا تيسير حسن هدانا الله له . وله الحمد . والحاجة إليه ماسة في زماننا جداً ، والله أعلم .

الثالث : إذا وجد الحافظ في كتابه خلاف ما يحفظه نظر ، فإن كان إنما حفظ ذلك من كتابه فليرجع إلى ما في كتابه وإن كان حفظه من فم المحدث فليعتمد حفظه دون ما في كتابه إذا لم يتشكك وحسن أن يذكر الأمرين في روايته فيقول « حفظي كذا وفي كتابي كذا » . هكذا فعل شعبة وغيره وهكذا إذا خالفه فيما يحفظه بعض الحفاظ فليقل « حفظي كذا وكذا ، وقال فيه فلان أو قال فيه غيري كذا وكذا » أو شبه هذا من الكلام . كذلك فعل سفيان الثوري وغيره ، والله أعلم .

الرابع : إذا وجد سماعه في كتابه وهو غير ذاكر لسماعه ذلك فعن أبي حنيفة رحمه الله وبعض أصحاب الشافعي رحمه الله أنه لا يجوز له روايته . ومذهب الشافعي وأكثر أصحابه وأبي يوسف ومحمد أنه يجوز له روايته . قلت : هذا الخلاف ينبغي أن يبنى على الخلاف السابق قريباً في جواز اعتماد الراوى على كتابه في ضبط ما سمعه ، فإن ضبط أصل السماع كضبط المسموع ، فكما كان الصحيح وما عليه أكثر أهل الحديث تجوز الاعتماد على الكتاب المصون في ضبط للمسموع حتى يجوز له أن يروى ما فيه وإن كان لا يذكر أحاديثه حديثاً حديثاً . كذلك يكن هذا إذا وجد شرطه وهو أن يكون السماع بخطه أو بخط من يثق به والكتاب مصون بحيث ينطب على الظن سلامة ذلك من طرق التزوير والتغير إليه على نحو ما سبق ذكره في ذلك . وهذا إذا لم يتشكك فيه وسكنت نفسه إلى محبته ، فإن تشكك فيه لم يجز الاعتماد عليه ، والله أعلم .

الخامس : إذا أراد رواية ما سمعه على معناه دون لفظه فإن لم يكن عالماً عارفاً بالالفاظ ومقاصدها ، خيراً بما يحيل معانيها ، بصيراً بمقادير التفاوت بينها ، فلا خلاف أنه لا يجوز له ذلك ، وعليه أن لا يروى ما سمعه الا على اللفظ الذي سمعه من غير تغيير . فأما إذا كان عالماً عارفاً بذلك فهذا مما اختلف فيه السلف وأصحاب الحديث وأرباب الفقه والاصول ، لجوزة أكثرهم ولم يجوزوه بعض المحققين وطلقة من الفقهاء والاصوليين من الشافعيين وغيرهم . ومنهم بعضهم في تحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وأجازوه في غيره . والاصح جواز ذلك في الجميع إذا كان عالماً بما وصفناه قاطعاً بأنه أدى معنى اللفظ الذي لفظه ، لأن ذلك هو الذي تشهد به أحوال الصحابة والسلف الاولين . وكثيراً ما كانوا يقولون معنى واحداً في أمر واحد بألفاظ مختلفة ، وما ذلك الا لأن متوهم كان على المعنى دون اللفظ . ثم إن هذا الخلاف لا نزاعاً جارياً ولا أجراً للمخالفين فيما قلتم فيما تضمنته بطون الكتب . فليس لأحد أن يغير لفظه شيء من كتاب منصف ويثبت بدله فيه لفظاً

آخر بمعناه ، فإن الرواية بالمعنى رخص فيها من رخص لما كان عليهم من ضبط الالفاظ والجلود عليها من الحرج والنصب ، وذلك غير موجود فيها اشتملت عليه بطون الاموراق والكتب ، ولأنه إن ملك تغيير اللفظ فليس يملك تغيير تصنيف غيره ، والله أعلم .

السادس : ينبغي لمن يروى حديثاً بالمعنى أن يتبعه بأن يقول « أو كما قال ، أو نحوه » وما أشبه ذلك من الالفاظ . روى ذلك من الصحابة عن ابن مسعود بنوحي البزاز وأبى رضى الله عنهم . قال الحلي : والصحابة أرباب اللسان وأعلم النطق بمعاني الكلام ولم يكونوا يقولون ذلك إلا تحوقاً من الزلل لمعرفتهم بحديث الرواية على المعنى من الخطر . قلت : وإذا اشتبه على القارئ فيما يقرأه فلهة قراً على وجه يشك فيه ثم قال « أو كما قال » فهذا حسن وهو الصواب في مثله ، لأن قوله « أو كما قال » يتضمن إجازة من الراوى وإذناً في رواية صوابها عنه إذا بان . ثم لا يشترط إفراد ذلك بلفظ الإجازة لما بيناه قريباً ، والله أعلم .

السابع : هل يجوز اختصار الحديث الواحد ورواية بعضه دون بعض ؟ اختلف أهل العلم فيه . فمنهم من منع ذلك مطلقاً بناء على القول بالمنع من النقل بالمعنى مطلقاً . ومنهم من منع ذلك مع تجويزه النقل بالمعنى إذا لم يكن قد رواه على التمام مرة أخرى ولم يعلم أن غيره قد رواه على التمام . ومنهم من جوز ذلك وأطلق ولم يفصل . وقد رويناه عن مجاهد أنه قال : انقص من الحديث ما شئت ولا تزد فيه . والصحيح التفصيل ، وأنه يجوز ذلك من العالم العارف إذا كان ما تركه متميزاً عما نقله غير متعلق به بحيث لا يختل البيان ولا تختلف الدلالة فيما نقله بتركه ، فهذا ينبغي أن يجوز وإن لم يجر النقل بالمعنى ، لأن الذى نقله والذى تركه — والحالة هذه — بمنزلة خبرين منفصلين في أمرين لا تعلق لأحدهما بالآخر . ثم هذا إذا كان رفع المنزلة بحث لا مطقة ، إليه في ذلك تهمة نقله

أولاً تماماً ثم نقله ناقصاً ، أو نقله أولاً ناقصاً ثم نقله تاماً . فأما إذا لم يكن كذلك فقد ذكر الخطيب الحافظ أن من روى حديثاً على التمام وخاف إن رواه مرة أخرى على النقصان أن يتهم بأنه زاد في أول مرة ما لم يكن سمعه أو أنه نسي في الثاني باقي الحديث لقلة ضبطه وكثرة غلطه فواجب عليه أن ينفي هذه الظنة عن نفسه . وذكر الامام أبو الفتح سليم بن أيوب الرازي الفقيه أن من روى بعض الخبر ثم أراد أن ينقل تمامه وكان ممن يتهم بأنه زاد في حديثه كان ذلك عذراً له في ترك الزيادة وكتابتها . قلت : من كان هذا حاله فليس له من الابتداء أن يروى الحديث غير تام إذا كان قد تعين عليه أداء تمامه لأنه إذا رواه أولاً ناقصاً أخرج باقيه عن حيز الاحتجاج به ودار بين أن لا يرويه أصلاً فيضيقه رأساً وبين أن يرويه متهماً فيه فيضيق ثمرته لسقوط الحجة فيه ، والعلم عند الله تعالى . وأما تقطيع المصنف متن الحديث الواحد وتفريقه في الأبواب فهو إلى الجواز أقرب ومن المنع أبعد . وقد فعله مالك والبخاري وغير واحد من أئمة الحديث ولا يخلو من كراهية ، والله أعلم .

الثامن : ينبغي للحدث أن لا يروى حديثه بقراءة لسان أو مصحف . رويناه عن النضر بن شميل أنه قال جاءت هذه الأحاديث عن الأصل معرفة . وأخبرنا أبو بكر بن أبي المعالي الفراوي قراءة عليه ، قال أخبرنا الامام أبو جدي أبو عبد الله محمد بن الفضل الفراوي ، قال أخبرنا أبو الحسين عبد الغافر بن محمد الفارسي ، قال أخبرنا الامام أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي ، قال حدثني محمد بن معاذ ، قال أخبرنا بعض أصحابنا عن أبي داود السجستاني ، قال سمعت الأصمعي يقول : إن أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن يدخل في جملة قول النبي صلى الله عليه وسلم « من كذب علي فليتبوأ مقعده من النار » ، لأنه صلى الله عليه وسلم لم يكن يلحن ، فبها رويت عنه ولحن في كذبت عليه . قلت : شئ على طالب الحديث أن يتعلم من النحو واللغة ما يتخلص به

من شين اللحن والتحريف ومعرتها. رويتا عن شعبة قال: من طلب الحديث ولم يصير العربية فثله مثل رجل عليه برنس ليس له رأس أو كما قال. وعن حماد بن سبرة قال: مثل الذي يطلب الحديث ولا يعرف النحو مثل الحمار عليه مخلاة لا شعير فيها. وأما التصحيف فسييل السلامة منه الأخذ من أفواه أهل العلم أو الضبط، فإن من حرّم ذلك وكان أخذه وتعلمه من بطون الكتب كان من شأنه التحريف ولم يفك من التبديل والتصحيف، والله أعلم.

التاسع: إذا وقع في روايته لحن أو تحريف فقد اختلفوا، فبهم من كان يرى أنه يرويه على الخطأ كما سمعه وذهب إلى ذلك من التابعين بمحمد بن سيرين وأبو معمر عبد الله بن سبرة. وهذا غلو في مذهب اتباع اللفظ والمنع من الرواية بالمعنى. ومنهم من رأى تغييره وإصلاحه وروايته على الصواب. رويتا ذلك عن الأوزاعي وابن المبارك وغيرهما، وهو مذهب المحصلين والعلماء من المحدثين، والقول به في اللحن الذي لا يختلف به المعنى وأمثاله لازم على مذهب تجويز رواية الحديث بالمعنى. وقد سبق أنه قول الأكثرين. وأما إصلاح ذلك وتغييره في كتابه وأصله فالصواب تركه وتقرير ما وقع في الأصل على ما هو عليه مع التضييق عليه وبيان الصواب خارجاً في الحاشية فإن ذلك أجمع للصحة وأبقى للفسدة. وقد رويتا أن بعض أصحاب الحديث روى في المنام وكأنه قد مر من شفته أو لسانه شيء، فقيل له في ذلك، فقال: لفظه من حديث رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم غيرتها برأى ففعل بي هذا. وكثيراً ما نرى ما يتوهمه كثير من أهل العلم خطأ، وربما غيروه صواباً ذا وجه صحيح وإن خفي واستغرب لاسيما فيما يعدونه خطأ من جهة العربية، وذلك لكثرة لغات العرب وتشعبها. ورويتا عن عبد الله بن أحمد بن حنبل قال كان إذا مر بأبي لحن فاحش غيره، وإذا كان لحناً سهلاً تركه. وقال: كذا قال الشيخ.

وأخبرني بعض أسيادنا عن أخبره عن القاضي الحافظ عياض بما معناه

واختصاره أن الذي استمر عليه عمل أكثر الأشياخ أن ينقلوا الرواية كما وصلت إليهم ولا يغيروها في كتبهم حتى في أحرف من القرآن استمرت الرواية فيها في الكتب على خلاف التلاوة المجمع عليها ومن غير أن يحجى ذلك في الشواذ. ومن ذلك ما وقع في الصحيحين والموطأ وغيرها، لكن أهل المعرفة منهم ينهون على خطئها عند الرواية والسماع والقراءة وفي حواشي الكتب مع تقريرهم ما في الأصول على ما بلغهم. ومنهم من جسر على تغيير الكتب وإصلاحها. منهم أبو الوليد هشام بن أحمد الكنتاني الوثقي فإنه لكثرة مطالعته وإفتانه وتقوب فهمه وحدة ذهنه جسر على الإصلاح كثيراً وغلط في أشياء من ذلك. وكذلك غيره ممن سلك مسلكه. والأولى سد باب التغيير والإصلاح لتلاجر على ذلك من لا يحسن وهو أسلم مع التبيين فيذكر ذلك عند السماع كما وقع. ثم يذكر وجه صوابه إما من جهة العربية وإما من جهة الرواية. وإن شأه قرأه أولاً على الصواب ثم قال « وقع عند شيخنا أو في روايتنا أو من طريق فلان كذا وكذا ». وهذا أولى من الأول كيلا يتقول على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقل. وأصلح ما يعتمد عليه في الإصلاح أن يكون ما يُصلح به الفاسد قد ورد في أحاديث أخر، فإن ذكره آمن من أن يكون متقولاً على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقل، والله أعلم.

العاشر : إذا كان الإصلاح بزيادة شيء قد سقط فإن لم يكن في ذلك مغايرة في المعنى فالأمر فيه على ما سبق، وذلك كنحو ما روى عن مالك رضي الله عنه أنه قيل له : رأيت حديث النبي صلى الله عليه وسلم يزداد فيه الواو والألف والمعنى واحد ؟ فقال : أرجو أن يكون خفيفاً. وإن كان الإصلاح بالزيادة يشتمل على معنى مغاير لما وقع في الأصل تأكد فيه الحكم بأنه يذكر ما في الأصل مقروناً بالتنبيه على ما سقط ليسلم من معرة الخطأ ومن أن يقول على شيخه ما لم يقل. حديث أبو نعيم الفضل بن دكين عن شيخ له بحديث قال فيه « عن بجة » ، يقال

أبو نعيم : إنما هو « ابن بجينة » ولكنه قال « بجينة » . وإذا كان من دون موضع الكلام الساقط معلوماً أنه قد أتى به وإنما أسقطه من بعده فقيه وجه آخر ، وهو أن يلحق الساقط في موضعه من الكتاب مع كلمة ويعنى ، كما فعل الخطيب الحافظ إذ روى عن أبي عمر بن مهدى ، عن القاضى المحاملى بإسناده ، عن عروة ، عن عمرة بنت عبد الرحمن تغنى عن عائشة أنها قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدينى إلى رأسه فأرجله . قال الخطيب : كان فى أصل ابن مهدى « عن عمرة أنها قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدينى إلى رأسه ، فألحقنا فيه ذكر عائشة إذ لم يكن منه بد ، وعلينا أن المحاملى كذلك رواه ، وإنما سقط من كتاب شيخنا أبي عمر ، وقلنا فيه « تغنى عن عائشة رضى الله عنها » لأجل أن ابن مهدى لم يقل لنا ذلك . وهكذا رأيت غير واحد من شيوخنا يفعل فى مثل هذا ، ثم ذكر بإسناده عن أحمد بن حنبل رضى الله عنه قال سمعت وكيعاً يقول : إنا لنستعين فى الحديث بـ « يعنى » .

قلت : وهذا إذا كان شيخه قد رواه له على الخطأ . فأما إذا وجد ذلك فى كتابه وغلب على ظنه أن ذلك من الكتاب لا من شيخه فيتجه هنا إصلاح ذلك فى كتابه وفى روايته عند تحديثه به معاً . ذكر أبو داود أنه قال لأحمد بن حنبل : وجدت فى تخايب « حجاج عن جريح عن أبي الزبير » ، يجوز لى أن أصله « ابن جريح » ؟ فقال : أرجو أن يكون هذا لا بأس به ، والله أعلم . وهذا من قبيل ما إذا درس من كتابه بعض الاسناد أو المتن فانه يجوز له استدراكه من كتاب غيره إذا عرف محتمه وسكنت نفسه إلى أن ذلك هو الساقط من كتابه ، وإن كان فى المحدثين من لا يستجيز ذلك . ومن فعل ذلك نعيم بن حماد فيما روى عن يعنى بن معين عنه . قال الخطيب الحافظ : ولو بين ذلك فى حال الرواية كان أولى . وهكذا الحكم فى استنبات الحفاظ ما شك فيه من كتاب غيره أو من حفظه ، وذلك مروى عن غير واحد من أهل الحديث ، منهم عاصم ، وأبو عوانة ،

وأحد بن حنبل . وكان بعضهم يبين ما ثبت فيه غيره ، فيقول ، حدثنا فلان وثبتني فلان ، كما روى عن يزيد بن هارون أنه قال : أخبرنا عاصم وثبتني شعبة عن عبد الله بن سرجس . وهكذا الأمر فيما إذا وجد في أصل كتابه كلمة من غريب العربية أو غيرها غير مقيدة وأشكلت عليه لجأز أن يسأل عنها أهل العلم بها ويرويهما على ما يخبرونه به . روى مثل ذلك عن إسحاق بن راهويه وأحد بن حنبل وغيرهما رضى الله عنهم ، والله أعلم .

الحادى عشر : إذا كان الحديث عند الراوى عن اثنين أو أكثر وبين روايتهما تفاوت في اللفظ والمعنى واحد كان له أن يجمع بينهما في الاستناد ثم يسوق الحديث على لفظ أحدهما خاصة ويقول ، أخبرنا فلان وفلان واللفظ لفلان أو وهذا لفظ فلان قال أو قالاً أخبرنا فلان ، أو ما أشبه ذلك من العبارات . ولمسلم صاحب الصحيح مع هذا في ذلك عبارة أخرى حسنة مثل قوله : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو سعيد الأشج كلاهما عن أبي خالد ، قال أبو بكر حدثنا أبو خالد الأحمر عن الأعمش وساق الحديث . فأعادته ثانياً ذكر أحدهما خاصة إشعاراً بأن اللفظ المذكور له . وأما إذا لم يخص لفظ أحدهما بالذكر بل أخذ من لفظ هذا ومن لفظ ذاك ، وقال ، أخبرنا فلان وفلان وتقاربا في اللفظ قالاً أخبرنا فلان ، فهذا غير ممتنع على مذهب تجويز الرواية بالمعنى . وقول أبي داود صاحب السنن ، حدثنا مسدد وأبو توبة المعنى قالاً حدثنا أبو الأحوص ، مع أشباه لهذا في كتابه يحتمل أن يكون من قبيل الأول ، فيكون اللفظ لمسدد ويوافقه أبو توبة في المعنى ، ويحتمل أن يكون من قبيل الثاني ، فلا يكون قد أورد لفظ أحدهما خاصة بل رواه بالمعنى عن كليهما ، وهذا الاحتمال يقرب في قوله ، حدثنا مسلم بن إبراهيم وهوسى بن إسماعيل المعنى وأحد قالاً حدثنا أبان . وأما إذا جمع بين جماعة رواة قد اتفقوا في المعنى وليس ما أوردته لفظ كل واحد منهم وسكت عن البيان لذلك فهذا مما عيب به البخارى وغيره ولا بأس به على مقتضى مذهب تجويز الرواية بالمعنى .

وإذا سمع كتاباً مصنفاً من جماعة ثم قابل نسخته بأصل بعضهم دون بعض وأراد أن يذكر جميعهم في الاسناد ويقول «واللفظ لفلان» كما سبق فهذا يحتمل أن يجوز كالاول، لأن ما أورده قد سمعه بنصه من ذكر أنه بلفظه . ويحتمل أن لا يجوز لأنه لا علم عنده بكيفية رواية الآخرين حتى يخبر عنها بخلاف ما سبق فانه اطلع على رواية غير من نسب اللفظ إليه على موافقتها من حيث المعنى فأخبر بذلك، والله أعلم .

الثاني عشر : ليس له أن يزيد في نسب من فوق شيخه من رجال الاسناد على ما ذكره شيخه مدرجاً عليه من غير فصل بيز، فان أتى بفصل جاز مثل أن يقول «هو ابن فلان الفلاني» او «يعني ابن فلان» ونحو ذلك . وذكر الحافظ الامام أبو بكر البرقاني رحمه الله في كتاب اللقط له باسناده عن علي بن المديني قال : إذا حدثك الرجل فقال حدثنا فلان ولم ينسبه فأجبته أن تنسبه قل «حدثنا فلان أن فلان بن فلان حدثه» والله أعلم . وأما إذا كان شيخه قد ذكر نسب شيخه أو صفته في أول كتاب أو جزء عند أول حديث منه واقتصر فيما بعده من الأحاديث على ذكر اسم الشيخ أو نسبه . مثاله أن أروى جزءاً عن الفراوي فأقول في أوله «أخبرنا أبو بكر منصور بن عبد المنعم بن عبد الله الفراوي قال أخبرنا فلان» . وأقول في باقي أحاديثه «أخبرنا منصور، أخبرنا منصور» فهل يجوز لمن سمع ذلك الجزء مني أن يروى عن الأحاديث التي بعد الحديث الأول متفرقة ويقول في كل واحد منها «أخبرنا فلان قال أخبرنا أبو بكر منصور بن عبد المنعم ابن عبد الله الفراوي قال أخبرنا فلان» وإن لم أذكر له ذلك في كل واحد منها اعتماداً على ذكرى له أولاً؟ فهذا قد حكى الخطيب الحافظ عن أكثر أهل العلم أنهم أجازوه . وعن بعضهم أن الاول أن يقول «يعني ابن فلان» . وروى باسناده عن أحمد بن حنبل رضى الله عنه أنه كان إذا جاء اسم الرجل غير منسوب قال «يعني ابن فلان» .

وروى عن البرقاني بإسناده عن علي بن المدني ما قدما ذكره عنه . ثم ذكر أنه هكذا رأى أبا بكر أحمد بن علي الأصماني نزيل نيسابور يفعل وكان أحد الحفاظ المجودين ومن أهل الورع والدين ، وأنه سأله عن أحاديث كثيرة رواها له قال فيها أخبرنا أبو عمرو بن حمدان أن أبا يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي أخبرهم ، وأخبرنا أبو بكر بن المقرئ أن إسحق بن أحمد بن نافع حدثهم ، وأخبرنا أبو أحمد الحفاظ أن أبا يوسف محمد بن سفيان الصغار أخبرهم ، فذكر له أنها أحاديث سمعها قرآءة على شيوخه في جملة نسخ نسبوها الذين حدثهم بها في أولها واقتصروا في بقيتها على ذكر أسمائهم . قال : وكان غيره يقول في مثل هذا أخبرنا فلان قال أخبرنا فلان هو ابن فلان ، ثم يسوق نسب إلى منتهاه . قال : وهذا الذي أستجبه لأن قوماً من الرواة كانوا يقولون فيما أجاز لهم ، أخبرنا فلان أن فلاناً حدثهم . قلت : جميع هذه الوجوه جائزة وأولاهما أن يقول هو ابن فلان أو يعني ابن فلان ، ثم أن يقول إن فلان بن فلان ، ثم أن يذكر المذکور في أول الجزء بعينه من غير فصل ، والله أعلم .

الثالث عشر : جرت العادة بحذف « قال » ونحوه فيما بين رجال الاسناد خطأ ولا بد من ذكره حالة القراءة لفظاً . وما قد يُفعل عنه من ذلك ما إذا كان في أثناء الاسناد « قرئ على فلان أخبرك فلان » فينبغي للقارئ أن يقول فيه « قيل له أخبرك فلان » . ووقع في بعض ذلك « قرئ على فلان حدثنا فلان ، فهذا يذكر فيه » قال ، فيقال « قرئ على فلان قال حدثنا فلان ، وقد جاء هذا مصرحاً به خطأ هكذا في بعض ما رويناه . وإذا تكررت كلمة « قال » كما في قوله في كتاب البخاري « حدثنا صالح بن حيان قال قال عامر الشعبي » حذفوا إحداهما في الخط وعلى القاري أن يلفظ بهما جميعاً ، والله أعلم .

الرابع عشر : النسخ المشهورة المشتبهة على أحاديث بإسناد واحد كنسخة ممام بن منبه عن أبي هريرة رواية عبد الرزاق عن معمر عنه ، ونحوها من النسخ ١٥ - ابن الصلاح

والأجزاء . منهم من يحدد ذكر الاسناد في أول كل حديث منها . ويوجد هذا في كثير من الأصول القديمة وذلك أحوط . ومنهم من يكتفي بذكر الاسناد في أولها عند أول حديث منها أو في أول كل مجلس من مجالس سماعها ويترج الباقي عليه ويقول في كل حديث بعده « وبالاسناد » أو « وبه » وذلك هو الأغلب الأكثر . وإذا أراد من كان سماعه على هذا الوجه تفريق تلك الأحاديث ورواية كل حديث منها بالاسناد المذكور في أولها جاز له ذلك عند الأكثرين . منهم وكيع ابن الجراح ، ويحيى بن معين ، وأبو بكر الاسماعيلي . وهذا لأن الجميع منطوف على الأول ، فالاستاد المذكور أولاً في حكم المذكور في كل حديث . وهو بمثابة تقطيع المتن الواحد في أبواب باسناده المذكور في أوله ، والله أعلم . ومن المحدثين من أبي أفراد شيء من تلك الأحاديث المدرجة بالاسناد المذكور أولاً ورآه تدليساً . وسأل بعض أهل الحديث الأستاذ أبا إسحاق الأسفرائيني الفقيه الأصول عن ذلك فقال : لا يجوز .

وعلى هذا من كان سماعه على هذا الوجه فطريقه أن يبين ويحكي ذلك كما جرى كما فعله مسلم في صحيحه في صحيفة همام بن منبه نحو قوله : حدثنا محمد بن رافع ، قال حدثنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر عن همام بن منبه ، قال هذا ما حدثنا أبو هريرة وذكر أحاديث ، منها « وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن أدنى مقعد أحدكم في الجنة أن يقول له "تمن" الحديث . وهكذا فعل كثير من المؤلفين ، والله أعلم .

الخامس عشر : إذا قدم ذكر المتن على الاسناد أو ذكر المتن وبعض الاسناد ثم ذكر الاسناد عقبه على الاتصال مثل أن يقول « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا » أو يقول « روى عمرو بن دينار عن جابر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا » ثم يقول « أخبرنا به فلان » ويسوق الاسناد حتى يصل بما قدمه ، فهذا يلحق بما إذا قدم الاسناد في كونه يصير به مسنداً للحديث

لامرسله . فلو أراد من سمعه منه هكذا أن يقدم الاسناد ويؤخر المتن ويلفقه كذلك فقد ورد عن بعض من تقدم من المحدثين أنه يجوز ذلك . قلت : ينبغي أن يكون فيه خلاف نحو الخلاف في تقديم بعض متن الحديث على بعض . وقد حكى الخطيب المنع من ذلك على القول بأن الرواية على المعنى لا تجوز . والجواز على القول بأن الرواية على المعنى تجوز ولا فرق بينهما في ذلك ، والله أعلم .

وأما ما يفعله بعضهم من إعادة ذكر الاسناد في آخر الكتاب أو الجزء بعد ذكره أولاً فهذا لا يرفع الخلاف الذي تقدم ذكره في أفراد كل حديث بذلك الاسناد عند روايتها لكونه لا يقع متصلاً بكل واحد منا ولكنه يفيد تأكيداً واحتياطاً ويتضمن إجازة بالغة من أعلى أنواع الاجازات ، والله أعلم .

السادس عشر : إذا روى المحدث الحديث باسناد ثم أتبعه باسناد آخر وقال عند انتهائه « مثله » فأراد الراوى عنه أن يقتصر على الاسناد الثاني ويسوق لفظ الحديث المذكور عقيب الاسناد الأول فالأظهر المنع من ذلك .

ورؤينا عن أبي بكر الخطيب الحافظ رحمه الله قال : كان شعبة لا يميز ذلك . وقال بعض أهل العلم يجوز ذلك إذا عرف أن المحدث ضابط متحفظ يذهب إلى مميزات اللفاظ وعد الحروف . فان لم يعرف ذلك منه لم يميز ذلك . وكان غير واحد من أهل العلم إذا روى مثل هذا يورد الاسناد ويقول « مثل حديث قبله مثله كذا وكذا » ثم يسوقه . وكذلك إذا كان المحدث قد قال نحوه قال « وهذا هو الذى أختاره » . أخبرنا أبو أحمد عبد الوهاب بن أبى منصور على ابن على البغدادي شيخ الشيوخ بها بقرائى عليه جهاء أخبرنا والذى رحمه الله ، أخبرنا أبو محمد عبد الله بن محمد الصريفي ، أخبرنا أبو القاسم بن سبابة ، حدثنا أبو القاسم عبد الله بن محمد البغوى ، حدثنا عمرو بن محمد الناقد ، حدثنا وكيع قال ، قال شعبة : « فلان عن فلان مثله » لا يجزئ . قال وكيع : وقال سفيان الثوري يجزئ .

وأما إذا قال «نحوه» فهو في ذلك عند بعضهم كما إذا قال «مثله». «نبينا باسناد عن وكيع قال قال سفيان : إذا قال «نحوه» فهو حديث . وقال شعبة «نحوه» شك . وعن يحيى بن معين أنه أجاز ما قدمنا ذكره في قوله «مثله» ولم يجوز في قوله «نحوه» . قال الخطيب : وهذا القول على مذهب من لم يجوز الرواية على المعنى . فأما على مذهب من أجازها فلا فرق بين «مثله» و«نحوه» ، والله أعلم . قلت : هذا له تعلق بما روينا عن مسعود بن علي السجزي أنه سمع الحاكم أبا عبد الله الحافظ يقول : إن مما يلزم الحديثي من الضبط والاتقان أن يفرق بين أن يقول «مثله» أو يقول «نحوه» فلا يحل له أن يقول «مثله» إلا بعد أن يعلم أنهما على لفظ واحد ، ويحل أن يقول «نحوه» إذا كان على مثل معانيه ، والله أعلم .

السابع عشر : إذا ذكر الشيخ إسناده الحديث ولم يذكر من متنه إلا طرفاً ثم قال «وذكر الحديث» أو قال «وذكر الحديث بطوله» فأراد الراوي عنه أن يروى عنه الحديث بكامله وبطوله فهذا أولى بالمنع مما سبق ذكره في قوله «مثله» أو «نحوه» . فطريقه أن يبين ذلك بأن يقتصر ما ذكره الشيخ على وجهه فيقول «قال : وذكر الحديث بطوله» ثم يقول «والحديث بطوله هو كذا وكذا» ويسوقه إلى آخره . وسأل بعض أهل الحديث أبا إسحاق إبراهيم بن محمد الشافعي المقدم في الفقه والأصول عن ذلك ، فقال : لا يجوز لمن سمع على هذا الوصف أن يروى الحديث بما فيه من اللفاظ على التفصيل . وسأل أبو بكر البرقاني الفقيه أبا بكر الاسمعي الحافظ الفقيه عن قرأ إسناده حديث علي الشيخ ثم قال «وذكر الحديث» هل يجوز أن يحدث بجميع الحديث؟ فقال : إذا عرف المحدث والقارئ ذلك الحديث فأرجو أن يجوز ذلك والبيان أولى أن يقول كما كان . قلت : إذا جوزنا ذلك فالتحقيق فيه أنه بطريق الإجازة فيما لم يذكره الشيخ ، لكنها إجازة أكيدة قوية من جهات عديدة ، فجاز لهذا مع كون أوله سماعاً إدراج الباقي عليه من غير أفراد له بلفظ الإجازة ، والله أعلم .

الثامن عشر : الظاهر أنه لا يجوز تغيير « عن النبي » إلى « عن رسول الله صلى الله عليه وسلم » وكذا بالعكس وإن جازت الرواية بالمعنى ، فإن شرط ذلك أن لا يختلف المعنى والمعنى في هذا مختلف . وثبت عن عبد الله بن أحمد بن حنبل أنه رأى أباه إذا كان في الكتاب « النبي » فقال المحدث « عن رسول الله صلى الله عليه وسلم » ضرب وكتب « عن رسول الله صلى الله عليه وسلم » . وقال الخطيب أبو بكر : هذا غير لازم ، وإنما استحج أحد اتباع المحدث في لفظه ، وإلا فذهب الترخيص في ذلك ، ثم ذكر باسنادهما عن صالح بن أحمد بن حنبل قال : قلت لأبي : يكون في الحديث « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » فيجعل الإنسان « قال النبي صلى الله عليه وسلم » ، قال : أرجو أن لا يكون به بأس . وذكر الخطيب بسنده عن حماد بن سلمة أنه كان يحدث وبين يديه عفان وبهر ، فجلا يغيران « النبي صلى الله عليه وسلم » إلى « رسول الله صلى الله عليه وسلم » . فقال لهما حماد : أما أتيا فلا تفقها أبداً ، والله أعلم .

التاسع عشر : إذا كان سماعه على صفة فيها بعض الوهن فعليه أن يذكرها في حالة الرواية ، فإن في إغفالها نوعاً من التدليس ، وفيها معنى لنا أمثلة لذلك . ومن أمثله ما إذا حدثه المحدث من حفظه في حالة المذاكرة فليقل « حدثنا فلان مذاكرة » أو « حدثنا في المذاكرة » ، فقد كان غير واحد من متقدمي العلماء يفعل ذلك . وكان جماعة من حفاظهم يمنعون من أن يحمل عنهم في المذاكرة شيء ، منهم عبد الرحمن بن مهدي وأبو زرعة الرازي ، ورويتاه عن ابن المبارك وغيره . وذلك لما قد يقع فيها من المساهلة مع أن الحفظ خوان ، ولذلك امتنع جماعة من أعلام الحفاظ من رواية ما يحفظونه إلا مرة كتبهم ، منهم أحمد بن حنبل رضي الله عنهم أجمعين ، والله أعلم .

العشرون : إذا كان الحديث عن رجلين أحدهما مجروح مثل أن يكون عن ثابت البناني وأبان بن أبي عياش عن أنس فلا يستحسن إسقاط المجروح من

الاسناد والاقتصار على ذكر الثقة خوفاً من أن يكون فيه عن المجروح شيء. لم يذكره الثقة ، قال نحواً من ذلك أحمد بن حنبل ثم الخطيب أبو بكر . قال الخطيب : وكان مسلم بن الحجاج في مثل هذا ربما أسقط المجروح من الاسناد ويذكر الثقة ثم يقول « وآخر ، كناية عن المجروح . قال : وهذا القول لا فائدة فيه . قلت : وهكذا ينبغي إذا كان الحديث عن رجلين فحين أن لا يسقط أحدهما منه لطرق مثل الاحتمال المذكور إليه وإن كان محذور الاسقاط فيه أقل . ثم لا يمتنع ذلك في صورتين امتناع تحريم لأن الظاهر اتفاق الروائين . وما ذكر من الاحتمال نادر بعيد فانه من الادراج الذي لا يجوز تعمله كما سبق في نوع المدرج . والله أعلم .

الحادى والعشرون : إذا سمع بعض حديث من شيخ وبعضه من شيخ آخر فخطئه ولم يميزه وعزى الحديث جملة اليها مبيناً أن عن أحدهما بعضه وعن الآخر بعضه فذلك جائز كما فعل الزهرى في حديث الافك حيث رواه عن عروة وابن المسيب وعلقمة بن وقاص الليثي وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عائشة رضى الله عنها . وقال : وكلهم حدثني طائفة من حديثها قالوا قالت الحديث . ثم إنه ما من شيء من ذلك الحديث إلا وهو في الحكم كأنه رواه عن أحد الرجلين على الإبهام حتى إذا كان أحدهما مجروحاً لم يميز الاحتجاج بشيء من ذلك الحديث ، وغير جائز لأحد بعد اختلاط ذلك أن يسقط ذكر أحد الراويين ويروى الحديث عن الآخر وحده ، بل يجب ذكرهما جميعاً مقروناً بالافصاح بأن بعضه عن أحدهما وبعضه عن الآخر ، والله أعلم .

النوع السابع والعشرون : معرفة آداب المحدث

وفد مضى طرف منها اقتضته الأنواع التي قبله . علم الحديث علم شريف يناسب مكارم الأخلاق ومحاسن الشيم وينافر مساوى الأخلاق ومشابن الشيم ، وهو من علوم الآخرة لا من علوم الدنيا . فمن أراد التصدى لاسماع

الحديث أو لافادة شيء من علومه فليقدم تصحيح النية وإخلاصها، رينطير قلبه من الاغراض الدنيوية وأذناسها. وليحذر بيلة حب الرياسة ورعوناتها. وقد اختلف في السن الذي إذا بلغه استحبه له التصدي لاسماع الحديث والاتصاف لروايته. والذي نقوله إنه متى احتيج إلى ما عنده استحبه له التصدي لروايته ونشره في أي سن كان. وروينا عن القاضي الفاضل أبي محمد بن خلاد رحمه الله أنه قال: الذي يصح عندي من طريق الأثر والنظر في الحد الذي إذا بلغه الناقل حسن به أن يحدث هو أن يستوفي الحسين لأنها انتهاء الكهولة وفيها مجتمع الأشد. قال صحيح بن وثيل :

أخو نحسين مجتمع أشدني . ونجذني مداورة الثون
قال : وليس بمنكر أن يحدث عند استيفاء الأربعين ، لأنها حد الاستواء ومنتهى الكمال ؛ نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن أربعين ، وفي الأربعين قتناهي عزمة الإنسان وقوته ويتوفر عقله ويحود رأيه.

وأنكر القاضي عياض ذلك على ابن خلاد وقال : كم من السلف المتقدمين ومن بعدهم من المحدثين من لم ينس إلى هذا السن ومات قبله ، وقد نشر من الحديث والعلم ما لا يحصى . هذا عمر بن عبد العزيز توفي ولم يكمل الأربعين ، وسعيد بن جبير لم يبلغ الحسين . وكذلك إبراهيم النخعي ، وهذا مالك بن أنس جلس للناس ابن نيف وعشرين وقيل ابن سبع عشرة والناس متوافرون وشيوخه أحياء . وكذلك محمد بن إدريس الشافعي قد أخذ عنه العلم في سن الخامسة واتصّب لذلك . والله أعلم . قلت : ما ذكره ابن خلاد غير مستنكر وهو محمول على أنه قاله فيمن تصدى للحديث ابتداء من نفسه من غير براعة في العلم تعجلت له قبل السن الذي ذكره . فهذا إنما ينبغي له ذلك بعد استيفاء السن المذكور فانه مظنة الاحتياج إلى ما عنده . وأما الذين ذكروهم عياض فمن حدث قبل ذلك فالظاهر أن ذلك لبراعة منهم في العلم تقدمت ، ظهر لهم معها الاحتياج إليهم فحدثوا

قبل ذلك ، أو لأهم سئلوا ذلك إما بصريح السؤال وإما بقرينة الحال .
ولما السن للذي إذا بلغه المحدث ابنه له الإمساك عن التحديث فهو السن الذي
يخشى عليه فيه من الهرم والحرف ويخاف عليه فيه أن يخلط ويروى ما ليس من
حديثه ، والناس في بلوغ هذا السن يتفاوتون بحسب اختلاف أحوالهم . وهكذا
إذا عي وخاف أن يدخل عليه ما ليس من حديثه فليمسك عن الرواية . وقال
ابن خلاد : أعجب إلى أن يمسك في الثمانين لأنه حد الهرم ، فإن كان عقله ثابتاً ورأيه
مجمعاً يعرف حديثه ويقوم به وتحري أن يحدث احتساباً رجوت له خيراً . ووجه
ما قاله أن من بلغ الثمانين ضعف حاله في الغالب وخيف عليه الاختلال والاخلال
أو أن لا يقبل له إلا بعد أن يخلط كما اتفق لغير واحد من الثقات ، منهم عبد
الرزاق وسعيد بن أبي عروبة . وقد حدث خلق بعد مجاوزة هذا السن فسادهم
التوفيق ومحبتهم السلامة ، منهم أنس بن مالك ، وسهل بن سعد ، وعبد الله بن
أبي أوفى من الصحابة ، ومالك ، والليث ، وابن عينة ، وعلى بن الجعد ، في عدد جم
من المتقدمين والمتأخرين . وفيهم غير واحد حدثوا بعد استيفاء مائة سنة ، منهم
الحسن بن عرفة ، وأبو القاسم البغوي ، وأبو إسحق العجمي ، وقاضي أبو الطيب
الطبري ، رضي الله عنهم أجمعين ، والله أعلم .

ثم إنه لا ينبغي للمحدث أن يحدث بحضرة من هو أولى منه بذلك . وكان
إبراهيم الشعي إذا اجتمع لم يتكلم إبراهيم بشئ . وزاد بعضهم فكره الرواية
يلد فيه من المحدثين من هو أولى منه لسنة أو لغير ذلك . روي ناعن يحيى بن
معين قال : إذا حدثت في بلد فيه مثل أبي مسهر فيجب للحق أن تخلق . وعنه
أيضاً : إن الذي يحدث بالبلدة وفيها من هو أولى بالتحديث منه فهو أحق .
وينبغي للمحدث إذا التمس منه ما يعله عند غيره في بلده أو غيره باسناد أعلى من
إسناده أو أرفع من وجه آخر أن يعلم الطالب به ويرشده إليه ، فإن الدين
النصيحة . ولا يمتنع من تحديث أحد لكونه غير صحيح النسبة فيه فانه يرجى له

حصول النية من بعد . روينا عن معمر قال كان يقال : إن الرجل ليطلب العلم لغير الله فيأبى عليه العلم حتى يكون لله عز وجل . ولكن حرصاً على نشره مبتغياً جزيل أجره . وقد كان في السلف رضى الله عنهم من يتألف الناس على حديثه ، منهم عروة بن الزبير رضى الله عنها .

وليقتد بمالك رضى الله عنه فيما أخبرناه أبو القاسم الفراوي بنيسابور ، أخبرنا أبو المعالي الفارسي ، أخبرنا أبو بكر البيهقي الحافظ ، قال أنا أبو عبد الله الحافظ ، قال أخبرني إسماعيل بن محمد بن الفضل بن محمد الشعراي ، حدثنا جدي ، حدثنا إسماعيل بن أبي أويس ، قال : كان مالك بن أنس إذا أراد أن يحدث تواضعاً ، وجلس على صدر فراشه ، وشرح لحيته ، وتمكن في جلوسه بوقار وهيبة ، وحدث . فقيل له في ذلك . فقال : أحب أن أعظم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أحدث إلا على طهارة متمكناً . وكان يكره أن يحدث في الطريق أو هو قائم أو يستعجل . وقال : أحب أن أنقهم ما أحدث به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وروى أيضاً عنه أنه كان يقتل لذلك ويتخير ويتطيب ، فان رفع أحد صوته في مجلسه زبره وقال : قال الله تعالى : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ . . . فن رفع صوته عند حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فكأنما رفع صوته فوق صوت رسول الله .

وروينا أو بلغنا عن محمد بن أحمد بن عبد الله الفقيه أنه قال : القاري حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام لأحد فانه تكتب عليه خطية . ويستحب له مع أهل مجلسه ما ورد عن حبيب بن أبي ثابت أنه قال : إن من السنة إذا حدث الرجل القوم أن يقبل عليهم جميعاً ، والله أعلم . ولا يسرد الحديث سرداً يمنع السامع من إدراك بعضه . وليفتح مجلسه وليختمه بذكر ودعاء يليق بالحال . ومن أبلغ ما يفتحه به أن يقول : الحمد لله رب العالمين ،

أكل الحمد على كل حال ، والصلاة والسلام الآمان ، على سيد المرسلين ، كما ذكره الذاكرون ، وكما غفل عن ذكره العاقلون . اللهم صل عليه وعلى آله وسائر النبيين وآل كل ، وسائر الصالحين ، نهاية ما ينبغي أن يسأله السائلون .

ويستحب للحديث العارف عقد مجلس لأملاء الحديث ، فانه من أعلى مراتب الراوين والسماع فيه من أحسن وجوه التحمل وأقواها ، وليتخذ مستملاً يبلغ عنه إذا كثر الجمع ، فذلك دأب أكابر المحدثين المتصدين لمثل ذلك . وعن روى عنه ذلك مالك ، وشعبة ، وكيع ، وأبو عاصم ، ويزيد بن هارون في عدد كثير من الأعلام السالفين . ولكن مستمليه محصلاً متيقظاً كيلا يقع في مثل ما روينا أن يزيد بن هارون سئاً عن حديث . فقال : حدثنا به عدة . فصاح به مستمليه : عدة ، يا أبا خالد اعدة ابن من ؟ فقال له : عدة ابن فقدتك .

وليست على موضع مرتفع من كرسى أو نحوه ، فان لم يجد استملى قائماً . وعليه أن يتبع لفظ المحدث فيؤديه على وجهه من غير خلاف . والفائدة في استملاء المستملى توصل من يسمع لفظ المولى على بعد منه إلى تفهمه وتحققه بإبلاغ المستملى .

وأما من لم يسمع إلا لفظ المستملى فليس يستفيد بذلك جواز روايته لذلك عن المولى مطلقاً من غير بيان الحال فيه . وفي هذا كلام قد تقدم في النوع الرابع والعشرين .

ويستحب إفتتاح المجلس بقراءة قارىء لثنى من القرآن العظيم . فاذا فرغ استنصت المستملى أهل المجلس إن كان فيه لفظ ، ثم يسلم ويحمد الله تبارك وتعالى ويصلى على رسول الله صلى الله عليه وسلم ويتحرى الأبلغ في ذلك ، ثم يقبل على المحدث ويقول : من ذكرت أو ما ذكرت رحمك الله أو غفر الله لك أو نحو ذلك . وكل ما انتهى إلى ذكر النبي صلى الله عليه وسلم صلى عليه ، وذكر الخطيب أنه يرفع صوته بذلك ، وإذا انتهى إلى ذكر الصحابي قال : رضي الله

عنه . ويحسن بالمحدث الثناء على شيخه في حالة الرواية عنه بما هو أهل له فقد فعل ذلك غير واحد من السلف والعلماء كما روى عن عطاء بن أبي رباح أنه كان إذا حدث عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : « حدثني البحر » . وعن وكيع أنه قال حدثنا سفيان « أمير المؤمنين في الحديث » . وأهم من ذلك الدعاء له عند ذكره ، فلا يغفلن عنه .

ولا بأس بذكر من يروى عنه بما يعرف به من لقب ، كقندر لقب محمد ابن جعفر صاحب شعبة ، ولوين لقب محمد بن سليمان المصيصي ؛ أو نسبة إلى أم عرف بها ، كعلي بن منة الصطلي وهو ابن أمية ومنية أمه وقيل جدته ؛ أم أيه ؛ أو وصف بصفة نقص في جسده عرف بها ، كسليمان الأعمش . وعاصم الأحول . إلا ما يكرهه من ذلك كما في إسماعيل بن إبراهيم المعروف بابن عليّة وهي أمه وقيل أم أمه . رويناه عن يحيى بن معين أنه كان يقول « حدثنا إسماعيل ابن عليّة ، فهاه أحمد بن حنبل ؛ وقال : قل « إسماعيل بن إبراهيم » ، فانه بلغني أنه كان يكره أن ينسب إلى أمه ، فقال : قد قبلنا منك يا معلم الخير .

وقد استحب للملئ أن يجمع في إملائه بين الرواية عن جماعة من شيوخه مقدما للأعلى إسنادا أو الأولى من وجه آخر . ويملي عن كل شيخ منهم حديثا واحدا ويختار ما علا سنده وقصر متنه فانه أحسن وأليق ، ويتقن ما يمليه ويتحرى الاستفادة منه ، ويبه على ما فيه من فائدة وعلو وفضيلة ، ويتجنب ما لا تحتمله عقول الحاضرين وما يخشى فيه من دخول الوم عليهم في فهمه . وكان من عادة غير واحد من المذكورين ختم الاملاء بشيء من الحكايات والنوادر والانشادات بأسانيدھا وذلك حين ، والله أعلم . وإذا قصص المحدث عن تخرج ما يمليه فاستعان ببعض حفاظ وقته فخرج له فلا بأس بذلك . قال الخطيب : كان جماعة من شيوخنا يفعلون ذلك . وإذا تميز الاملاء فلا غشاد عن مقابلته وإتقانه لإصلاح ما فسد منه بزيغ القلم وطمعياته . ههذه عيون من آداب الحديث اجترأنا

بها معرضين عن التلويل بما ليس من مهبتها أو هو ظاهر ليس من مشتهياتها ، والله الموفق والمعين وهو أعلم .

النوع الثامن والعشرون : معرفة آداب طالب الحديث

وقد اندرج طرف منه في ضمن ما تقدم ، فأول ما عليه تحقيق الاخلاص والحذر من أن يتخذ صلة إلى شيء من الأغراض الدنيوية . روينا عن حماد ابن سلمة رضى الله عنه أنه قال : من طلب الحديث لنير الله مكر به . وروينا عن سفيان الثوري رضى الله عنه قال : ما أعلم عملاً هو أفضل من طلب الحديث لمن أراد الله به . وروينا نحوه عن ابن المبارك رضى الله عنه . ومن أقرب الوجوه في إصلاح النية فيه ما روينا عن أبي عمرو إسماعيل بن نجيد أنه سأل أبا جعفر أحمد بن حمدان وكان عبدين صالحين ، فقال له : بأي نية أكتب الحديث ؟ فقال : أستم ترون أن عند ذكر الصالحين تنزل الرحمة ؟ قال : نعم . قال : فرسول الله صلى الله عليه وسلم رأس الصالحين . ويسأل الله تبارك وتعالى التيسير والتأييد والتوفيق والتسديد ، وليأخذ نفسه بالأخلاق الزكية والآداب المرضية . فقد روينا عن أبي عاصم النبيل قال : من طلب هذا الحديث فقد طلب أعلى أمور الدين ، فيجب أن يكون خير الناس . وفي السن الذي يستحب فيه الابتداء بسماع الحديث وبكتبته اختلاف سبق يانه في أول النوع الرابع والعشرين . وإذا أخذ فيه فليشمر عن ساق جهده واجتهاده ويبدأ بالسماع من أئند شيوخ مصره ومن الأولى فالأولى من حيث العلم أو الشهرة أو الشرف أو غير ذلك . وإذا فرغ من سماع العوالى والمهيات التى يبلده فليرحل إلى غيره . روينا عن يحيى بن معين أنه قال : أربعة لا يؤنس . منهم رشد حارس الدرب ، ومنادى القاضى ، وابن المحدث ، ورجل يكتب فى بلده ولا يرحل فى طلب الحديث . وروينا عن أحمد بن حنبل رضى الله عنه أنه قيل له : أيرحل الرجل فى طلب العلو ؟ فقال : بلى والله شديداً ، لقد كان علقمة والأسود يلغها الحديث عن عمر رضى

الله عنه فلا يقنعها حتى يخرجها إلى عمر فيسمعانه منه ، والله أعلم . وعن إبراهيم ابن آدم رضي الله عنه أنه قال : إن الله تعالى يدفع البلاء عن هذه الأمة برحلة أصحاب الحديث . ولا يحملنه الحرص والشره على التساهل في السماع والتحمل والاخلال بما يشترط عليه في ذلك على ما تقدم شرحه .

وليستعمل ما يسمعه من الأحاديث الواردة بالصلاة والتسبيح وغيرها من الأعمال الصالحة فذلك زكاة الحديث على ما روينا عن العبد الصالح بشر بن الحارث الحافى رضي الله عنه . وروينا عنه أيضاً أنه قال : يا أصحاب الحديث ! أدوا زكاة هذا الحديث ، اعملوا من كل مائتي حديث بخمسة أحاديث . وروينا عن عمرو بن قيس الملائي رضي الله عنه قال : إذا بلغك شيء من الخير فاعمل به ولو مرة تكن من أهله . وروينا عن وكيع قال : إذا أردت أن تحفظ الحديث فاعمل به . وليعظم شيخه ومن يسمع منه ، فذلك من إجلال الحديث والعلم ، ولا يثقل عليه ولا يطول بحيث يصجره ، فانه يخشى على فاعل ذلك أن يهرم الاتضاع . وقد روينا عن الزهري أنه قال : إذا طال المجلس كان للشيطان فيه نصيب . ومن ظفر من الطلبة بسماع شيخ فكتمه غيره لينفرد به عنهم كان جديراً بأن لا يتفع به ، وذلك من اللوم الذي يقع فيه جملة الطلبة الوضعا . ومن أول فائدة طلب الحديث الافادة . روينا عن مالك رضي الله عنه أنه قال : من بركة الحديث إفادة بعضهم بعضاً .

وروينا عن إسحق بن إبراهيم بن راهويه أنه قال لبعض من سمع منه في جماعة : انسخ من كتابهم ما قد قرأت . فقال : إنهم لا يمكنونني فقال تزداد والله لا فلاحون ، قد رأينا أقواماً منعوا هذا السماع فوالله ما أفلحوا ولا أنجحوا . قلت : وقد رأينا نحن أقواماً منعوا السماع فما أفلحوا ولا أنجحوا ، وقال الله العاقبة ، والله أعلم . ولا يكن ممن يمنة الحياء أو الكبر عن كثير من الطلب . وقد روينا عن مجاهد رضي الله عنه أنه قال : لا تعظم مستحى ولا مستكر . وروينا عن عمر بن

الخطاب وابنه رضى الله عنها أنها قالا : من رق وجهه رق علمه . ولا يألف من أن يكتب عن دونه ما يستفده منه . رويانا عن وكيع بن الجراح رضى الله عنه أنه قال : لا يزيل الرجل من أصحاب الحديث حتى يكتب عن هو فوفه وعن هو مثله وعن هو دونه ، وليس بموفق من ضيع شيئاً من وقته فى الاستكثار من الشيوخ لمجرد اسم الكثرة وصيتها . وليس من ذلك قول أبى حاتم الرازى : إذا كتبت قهمش وإذا حدثت قفقتش .

وليكتب وليسمع ما يقع إليه من كتاب أو جزء على التمام ولا ينتخب . فقد قال ابن المبارك رضى الله عنه : ما انتخب على عالم قط إلا ندمت . وروينا عنه أنه قال : لا يُنتخب على عالم إلا بذنب . وروينا أو بلغنا عن يحيى بن معين أنه قال : سيندم المنتخب فى الحديث حين لا تنفعه الندامة ، فان ضاقت به الحال عن الاستيعاب وأُخرج إلى الانتقاء والانتخاب تولى ذلك بنفسه إن كان أهلاً بميزا عارفاً بما يصلح للانتقاء والاختيار . وإن كان قاصراً عن ذلك استعان ببعض الحفاظ لينتخب له . وقد كان جماعة من الحفاظ متصدين للانتقاء على الشيوخ والطلبة نسمع وتكتب بانتخابهم ، منهم إبراهيم بن أُرمة الأصهبانى ، وأبو عبد الله الحسين بن محمد المعروف بـعبيد العجل ، وأبو الحسن الدارقطى ، وأبو بكر الجعفى فى آخرين . وكانت العادة جارية برسم الحفاظ علامة فى أصل الشيخ على ما ينتخبه فكان النعمى أبو الحسن يعلم بصاد ممدودة ، وأبو محمد الحلال بطلا ممدودة ، وأبو الفضل الفلكى بصورة همزتين ، وكلهم يعلم بحجر فى الحاشية اليمنى من الورقة ، وعلم الدارقطى فى الحاشية اليسرى بخط عريض بالحمرة . وكان أبو القاسم اللالكائى الحفاظ يعلم بخط صغير بالحمرة على أول إسناد الحديث ، ولا حجر فى ذلك ولكل الخيل . ثم لا ينبغي لطالب الحديث أن يقتصر على سماع الحديث وكتبه دون معرفته وفهمه . فيكون قد أتعب نفسه من غير أن يظفر بطائل وبذير أن يحصل فى عداد أهل الحديث . بل لم يزد على أن صار من

المتشبهين المتقوسين المتحطين بما هم منه عاطلون.

أنشدني أبو المظفر بن الحافظ أبي سعد السمعاني رحمه الله لفظاً بمدينة مَرَوْ، قال أنشدنا والدي لفظاً أو قراءة عليه، قال أنشدنا محمد بن ناصر التَّسْلَاسِي من لفظه، قال أنشدنا الأديب الفاضل فارس بن الحسين لنفسه :

يا طالب العلم الذي ذهبت بمدته الرواية

كن في الرواية ذا العناية بالرواية والدراية

وارو القليل وراعه فالعلم ليس له نهاية

ولتقدم العناية بالصحيحين ، ثم بسنن أبي داود ، وسنن النسائي ، وكتاب الترمذی ، ضبطاً لمشكلها وفهماً لحقي معانيها ، ولا يتجدعن عن كتاب السنن الكبير للبيهقي ، فانا لا نعلم مثله في بابہ . ثم بسائر ما تمس حاجة صاحب الحديث إليه من كتب المسانيد ، كمسند أحمد ، ومن كتب الجوامع المصنفة في الأحكام المشتلة على المسانيد وغيرها . وموطأ مالك هو المقدم منها . ومن كتب علل الحديث ومن أجودها كتاب العلل عن أحمد بن حنبل ، وكتاب العلل عن الدارقطني . ومن كتب معرفة الرجال وتواريخ المحدثين ، ومن أفضلها تاريخ البخاري الكبير . وكتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم . ومن كتب الضبط لمشكل الأسماء ، ومن أكملها كتاب الأكمال لأبي نصر بن ماکولا . وليكن كلما مر به اسم مشكل أو كلمة من حديث مشككة بحث عنها وأودعها قلبه ، فإنه يمتنع له بذلك علم كثير في يسر . وليكن تحفظه للحديث على التدرج قليلاً قليلاً مع الأيام والليالي فذلك أخرى بأن يمتنع بمحفوظه .

ومن ورد ذلك عنه من حفاظ الحديث المتقدمين شعبة ، وابن عُلَیَّة ، ومعمر . وروينا عن معمر قال سمعت الزهري يقول : من طلب العلم جملة فإنه جملة ، وإنما يدرك العلم شيئاً وحيدين . وليكن الإقتان من شأنه فقد قال عبد الرحمن ابن مهدي : الحفظ الإقتان . ثم إن المذاكرة بما يتحفظه من أقوى أسباب الامتاع

به . رويانا عن علقمة النخعي قال : تذاكروا الحديث ، فإن حياته ذكره . وعن إبراهيم النخعي قال : من سره أن يحفظ الحديث فليحدث به ، ولو أن يحدث به من لا يشتهيه . وليشتغل بالتخريج والتأليف والتصنيف إذا استعد لذلك وتأهل له ، فإنه كما قال الخطيب الحافظ ثبت الحفظ ، وبذلك القلب ، ويشخذ الطبع ، ويجيد البيان ، ويكشف الملتبس ، ويكسب جميل الذكر ويخلده إلى آخر الدهر ، وقل ما يجرى في علم الحديث ويقف على غوامضه ويستبين الحق من فوائده إلا من فعل ذلك . وحدث الصوري الحافظ محمد بن علي قال : رأيت أبا محمد عبد الغني ابن سعيد الحافظ في المنام . فقال لي : يا أبا عبد الله ! خرج وصنف قبل أن يحال بينك وبينه . ها أنا ذا تراني قد حلل بيني وبين ذلك .

وللعلماء بالحديث في تصنيفه طريقتان . أحدهما : التصنيف على الأبواب وهو تخريجه على أحكام الفقه وغيرها وتويعه أنواعاً وجمع ما ورد في كل حكم وكل نوع في باب فباب . والثانية : تصنيفه على المسانيد وجمع حديث كل صحابي وحده وإن اختلفت أنواعه ، ولمن اختار ذلك أن يرتبهم على حروف المعجم في أسمائهم ، وله أن يرتبهم على القبائل ، فيبدأ ببني هاشم ثم بالأقرب فالأقرب نسباً من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وله أن يرتب على سوابق الصحابة ، فيبدأ بالعشرة ، ثم بأهل بدر . ثم بأهل الحديبية ، ثم بمن أسلم وهاجر بين الحديبية وفتح مكة ، ويختتم بأصاغر الصحابة كأبي الطفيل ونظرائه ، ثم بالنساء ، وهذا أحسن ، والأول أسهل . وفي ذلك من وجوه الترتيب غير ذلك .

ثم إن من أعلى المراتب في تصنيفه تصنيفه معللاً بأن يجمع في كل حديث طرقة واختلاف الرواة فيه ، كما فعل يعقوب بن شيبة في مسنده . وما يعتبون به في التأليف جمع الشيوخ أي جمع حديث شيوخ مخصوصين كل واحد منهم على انفراده . قال عثمان بن سعيد الدارمي : يقال من لم يجمع حديث هؤلاء الخمسة فهو مفلس في الحديث : سفيان ، وشعبة ، ومالك ، وحامد بن زيد ، وابن عينة ،

وهم أصول الدين . وأصحاب الحديث يجمعون حديث خلق كثير غير الذين ذكرهم الدارمي ، منهم أيوب السخيتاني ، والزهري . والأوزاعي . ويجمعون أيضاً التراجم ، وهي أسانيد يخصصون ما جاء بها بالجمع والتأليف ، مثل ترجمة مالك عن نافع عن ابن عمر ، و ترجمة سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة ، و ترجمة هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها ، في أشباه لذلك كثيرة . ويجمعون أيضاً أبواباً من أبواب الكتب المصنفة الجامعة للاجكام ، فيفردونها بالتأليف ، فيصير كتاباً مفردة ، نحو باب رؤية الله عز وجل ، وباب رفع اليدين ، وباب القراءة خلف الإمام ، وغير ذلك . ويفردون أحاديث فيجمعون طرقها في كتب مفردة ، نحو طرق حديث قبض العلم ، وحديث الغسل يوم الجمعة ، وغير ذلك . وكثير من أنواع كتابنا هذا قد أفردوا أحاديثه بالجمع والتصنيف .

وعليه في كل ذلك تصحيح القصد والحذر من قصد المكثرة ونحوه . بلقنا عن حمزة بن محمد الكناني أنه خرج حديثاً واحداً من نحو مائتي طريق فأعجب به ذلك ، فرأى يحيى بن معين في منامه فذكر له ذلك ، فقال له : أخشى أن يدخل هذا تحت الحكم التكاثر . ثم ليحذر أن يخرج إلى الناس ما يصنفه إلا بعد تهذيبه وتحريره وإعادة النظر فيه وتكريره . وليتق أن يجمع ما لم يتأهل بعد لاجتنابه ثمرته واقتناص فائدة جمعه كيلا يكون حكمه ما روينا عن علي بن المدين : قال : إذا رأيت الحديث أول ما يكتب الحديث يجمع حديث الغسل وحديث من كذب ، فاكذب على قتاه . لا يقلع .

ثم إن هذا الكتاب مدخل إلى هذا الشأن ، فيصير عن أصوله وفروعه ، شارح لمصطلحات أهله ومقاصدهم ومبهمات التي ينقص الحديث بالجل بها قصاً فحشاً ، فهو إن شاء الله جدير بأن يقدم المثلثة ، وبنسأل الله سبحانه فضله العظيم ، وهو أعلم .

النوع التاسع والعشرون : معرفة الاسناد العالي والنازل

أصل الاسناد أولاً خصيصة فاضلة من خصائص هذه الأمة، وسنة بالغة من السنن المؤكدة. وروينا من غير وجه عن عبد الله بن المبارك أنه قال: الاسناد من الدين؛ لولا الاسناد لقال من شاء ما شاء. وطلب العلو فيه سنة أيضاً، ولذلك استجبت الرحلة فيه على ما سبق ذكره. قال أحمد بن حنبل رضى الله عنه: طلب الاسناد العالي سنة وعن شلق: وقد روينا أن يحيى بن معين رضى الله عنه قيل له في مرضه الذى مات فيه: ما تشتهى؟ قال بيت على وإسناد على. قلت: العلو يعد الاسناد من الخلل، لأن كل رجل من رجاله يحتمل أن يقع الخلل من جهته سهواً أو عمداً، ففى قلتهم قلة جهات الخلل، وفى كثرتهم كثرة جهات الخلل، وهذا جلى واضح. ثم إن العلو المطلوب فى رواية الحديث على أقسام خمسة:

أولها: القرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم باسناد نظيف غير ضعيف وذلك من أجل أنواع العلو. وقد روينا عن محمد بن أسلم الطوسى الزاهد العالم رضى الله عنه أنه قال: قرب الاسناد قُربٌ أو قرينة إلى الله عز وجل. وهذا كما قال، لأن قرب الاسناد قرب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم والقرب إليه قرب إلى الله عز وجل.

الثانى: وهو الذى ذكره الحاكم أبو عبد الله الحافظ، القرب من إمام من أئمة الحديث وإن كثر العدد من ذلك الامام إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم. فإذا وجد ذلك فى إسناد مُوصَف بالعلو نظرنا إلى قرينه من ذلك الامام، وإن لم يكن عالياً بالنسبة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم. وكلام الحاكم يوم أن القرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يمد من العلو المطلوب أصلاً. وهذا غلط من قائله لأن القرب منه صلى الله عليه وسلم باسناد نظيف غير ضعيف أولى بذلك. ولا ينزاع فى هذا من له مُسَكَّة من معرفة، وكان الحاكم أراد بكلامه ذلك إثبات العلو للاسناد بقرينه من إمام، وإن لم يكن قريباً إلى رسول الله صلى الله

عليه وسلم ، والانتكار على من يراعى في ذلك مجرد قرب الاستناد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن كان إسناداً ضعيفاً ، ولهذا مثل ذلك بحديث أبي هذبة ، ودينار ، والأشعث ، وأشباههم ، والله أعلم .

الثالث : العلو بالنسبة إلى رواية الصحيحين أو أحدهما أو غيرهما من الكتب المعروفة المعتمدة ، وذلك ما اشتهر آخراً من الموافقات ، والابدال ، والمساواة ، والمصاحفة . وقد كثر اعتناء المحدثين المتأخرين بهذا النوع . ومن وجدت هذا النوع في كلامه أبو بكر الخطيب الحافظ وبعض شيوخه ، وأبوفضل بن مأكولا ، وأبو عبد الله الحميدى ، وغيرهم من طبقته ومن جاء بعدهم .

أما الموافقة فهي أن يقع لك الحديث عن شيخ مسلم فيه مثلاً عالياً بعدد أقل من العدد الذى يقع لك به ذلك الحديث عن ذلك الشيخ إذا رويته عن مسلم عنه . وأما البديل فأن يقع لك مثل هذا العلو عن شيخ غير شيخ مسلم هو مثل شيخ مسلم في ذلك الحديث . وقد يرد البديل إلى الموافقة فيقال فيما ذكرناه أنه موافقة عالية في شيخ شيخ مسلم ولو لم يكن ذلك عالياً فهو أيضاً موافقة وبديل لكن لا يطلق عليه اسم الموافقة والبديل لعدم الالتفات إليه . وأما المساواة فهي في أعصارنا أن يقل العدد في إسنادك لا إلى شيخ مسلم وأمثاله ولا إلى شيخ شيخه بل إلى من هو أبعد من ذلك كالصحابي أو من عاينه ، وربما كان إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بحيث يقع بينك وبين الصحابي مثلاً من العدد مثل ما وقع من العدد بين مسلم وبين ذلك الصحابي فتكون بذلك مساوياً لمسلم مثلاً في قرب الاستناد وعدد رجاله . وأما المصاحفة فهي أن تقع هذه المناواة التي وصفناها لشيخك لا لك فيقع ذلك لك مصاحفة إذ تكون كأنك لقيت مسلماً في ذلك الحديث وصاحفته به لكونك قد لقيت شيخك المساوئ لمسلم . فإن كانت المساواة لشيخ شيخك كانت المصاحفة لشيخك ، فتقول : كأن شيخى سمع مسلماً وصاحفه . وإن كانت المساواة لشيخ شيخ شيخك المصاحفة لشيخ شيخك فتقول

فيها : كأن شيخ شيخى سمع مسلماً وصالحه ، ولك أن لا تذكر لك في ذلك نسبة ، بل تقول : كأن فلاناً سمعه من مسلم ، من غير أن تقول فيه «شيخى» أو «شيخ شيخى» . ثم لا ينبغي على المتأمل أن في المساواة والمصاحفة الواقعتين لك لا يلتق إسناده وإسناد مسلم أو نحوه إلا بعيداً عن شيخ مسلم فيلتقيان في الصحابي أو قريباً منه ، فإن كانت المصاحفة التي تذكرها ليست لك بل لمن فوقك من رجال إسناده أمكن التقاء الاسنادين فيها في شيخ مسلم أو أشباهه وداخلت المصاحفة حيثئذ الموافقة ، فإن معنى الموافقة راجع إلى مساواة ومصاحفة مخصوصة إذ حاصلها أن بعض من تقدم من رواة إسناده العالي ساوى أو صافح مسلماً أو البخارى لكونه سمع عن سمع من شيخها مع تأخر طبقة عن طبقتها . ويوجد في كثير من العوالى المخرجة لمن تكلم أولاً في هذا النوع وطبقته المصاحفات مع الموافقات والابدال لما ذكرناه . ثم اعلم أن هذا النوع من العلو علو تابع لنزول إذ لو لا نزول ذلك الامام في إسناده لم تعل أنت في إسناده . وكنت قد قرأت بمرور على شيخنا المكثّر أبى المظفر عبد الرحيم بن الحافظ المصنف أبى سعد السمعاني رحمها الله في أربعمائة البركات الفراوى حديثاً ادعى فيه أنه كأنه سمعه هو أو شيخه من البخارى ، فقال الشيخ أبو المظفر : ليس لك بعالم ولكنه للبخارى نازل . وهذا حسن لطيف يخدش وجه هذا النوع من العلو ، والله أعلم .

الرابع : من أنواع العلو المستفاد من تقدم وفاة الراوى . مثاله ما أرويه عن شيخ أخبرنى به عن واحد عن البيهقى الحافظ عن الحاكم أبى عبد الله الحافظ أعلى من روايتى لذلك عن شيخ أخبرنى به عن واحد عن أبى بكر عبد الله ابن خلف عن الحاكم وإن تساوى الاسنادان في العدد لتقدم وفاة البيهقى على وفاة ابن خلف ، لأن البيهقى مات سنة ثمان وخمسين وأربعمائة ومات ابن خلف سنة سبع وثمانين وأربعمائة . وروينا عن أبى يعلى الخليل بن عبد الله الخليل الحافظ

رحمه الله قال : قد يكون الاسناد يعلو على غيره بتقدم موت راويه وإن كانا متساويين في العدد ، ومثل ذلك من حديث نفسه بمثل ما ذكرناه . ثم إن هذا كلام في العلو المبني على تقدم الوفاة المستفاد من نسبة شيخ إلى شيخ وقياس راو براو . وأما العلو المستفاد من مجرد تقدم وفاة شيخك من غير نظر إلى قياسه براو آخر ، فقد حده بعض أهل هذا الشأن بخمسين سنة . وذلك ما رويناه عن أبي علي الحافظ النيسابوري قال سمعت أحمد بن عمير الممشقي ، وكان من أركان الحديث ، يقول : إسناد خمسين سنة من موت الشيخ إسناد علو . وفيما زوى عن أبي عبد الله بن مندة الحافظ قال : إذا مر على الاسناد ثلاثون سنة فهو عال . وهذا أوسع من الأول ، والله أعلم .

الخامس : العلو المستفاد من تقدم السماع . أنبأنا عن محمد بن ناصر الحافظ عن محمد بن طاهر الحافظ قال : من العلو تقدم السماع . قلت : وكثير من هذا يدخل في النوع المذكور قبله ، وفيه ما لا يدخل في ذلك بل يمتاز عنه . مثل أن يسمع شخصان من شيخ واحد وسماع أحدهما من ستين سنة مثلاً وسماع الآخر من أربعين سنة . فإذا تساوى السند إليهما في العدد فالاسناد إلى الأول الذي تقدم سماعه أعلى . فهذه أنواع العلو على الاستقصاء والإيضاح الشافي ، والله سبحانه وتعالى الخد كله .

وأما ما رويناه عن الحافظ أبي طاهر السلفي رحمه الله من قوله في أبيات له :

بل علو الحديث بين أولى الخلف — ظ والافتان صحة الإبتداء

وما رويناه عن الوزير نظام الملك من قوله : عندي أن الحديث العالي ما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن بلغت رواه مائة . فهذا ونحوه ليس من قبيل العلو المتعارف إطلاقه بين أهل الحديث وإنما هو علو من حيث المعنى المحسب ، والله أعلم .

فصل : وأما النزول فهو ضد العلو . وما عن قسم من أقسام العلو الخمسة إلا

وضده قسم من أقسام النزول . فهو إذا خمسة أقسام ، وتفصيلها يدرك من تفصيل أقسام العلو على نحو ما تقدم شرحه . وأما قول الحاكم أبي عبد الله : لعل قاتلاً يقول ، النزول ضد العلو ، فن عرف العلو فقد عرف ضده ، وليس كذلك فإن للنزول مراتب لا يعرفها إلا أهل الصنعة إلى آخر كلامه ، فهذا ليس نفيًا لكون النزول ضدًا للعلو على الوجه الذي ذكرته بل نفيًا لكونه يعرف بمعرفة العلو . وذلك يلحق بما ذكره هو في معرفة العلو ، فإنه قصر في بيانه وتفصيله ، وليس كذلك ما ذكرناه نحن في معرفة العلو ، فإنه مفصل تفصيلًا فيها لمراتب النزول ، والعلم عند الله تبارك وتعالى . ثم إن النزول مفضول مرغوب عنه والفضيلة للعلو على ما تقدم بيانه ودليله ، وحكى ابن خلاد عن بعض أهل النظر أنه قال : النزول في الإسناد أفضل واحتج له بما معناه أنه يجب الاجتهاد والنظر في تعديل كل راو وتخريج ، فكما ازدادوا كان الاجتهاد أكثر . وهذا مذهب ضعيف ضعيف الحجة . وقد روي عن علي بن المديني وأبي عمرو المستملي النيسابوري أنهما قالا : النزول شؤم . وهذا ونحوه مما جاء في ذم النزول مخصوص ببعض النزول ، فإن النزول إذا تعين دون العلو طريقاً إلى فائدة راجحة على فائدة العلو فهو محتار غير مردول ، والله أعلم .

النوع الموفى ثلاثين : معرفة المشهور من الحديث

ومعنى الشهرة مفهوم وهو منقسم إلى صحيح ، كقوله صلى الله عليه وسلم «إنما الأعمال بالنيات» وأمثاله ؛ وإلى غير صحيح ، كحديثه «طلب العلم فريضة على كل مسلم» . وكما بلغنا عن أحمد بن حنبل رضى الله عنه أنه قال : أربعة أحاديث تدور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأسواق ليس لها أصل : من بشرني بخروج آذار بشرته بالجنة ، ومن آذى ذمياً فأنا خصمه يوم القيامة ، ويوم نحركم يوم صومكم . وللأسئلة حق وإن جاء على فرس .

وينقسم من وجه آخر إلى ما هو مشهور بين أهل الحديث وغيرهم ، كقوله

صلى الله عليه وسلم « المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده » ، وأشباهه ، وإلى ما هو مشهور بين أهل الحديث خاصة دون غيرهم ، كالذي رواه عن محمد بن عبد الله الأنصارى ، عن سليمان التيمي ، عن أبي مجلز ، عن أنس « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قنت شهراً بعد الركوع يدعو على رجل وذكوان » فهذا مشهور بين أهل الحديث مخرج في الصحيح ، وله رواية عن أنس غير أبي مجلز ، ورواية عن أبي مجلز غير التيمي ، ورواية عن التيمي غير الأنصارى ، ولا يعلم ذلك إلا أهل الصنعة . وأما غيرهم فقد يستفرونه من حيث أن التيمي يروى عن أنس وهو ههنا يروى عن واحد عن أنس .

ومن المشهور المتواتر الذى يذكره أهل الفقه وأصوله . وأهل الحديث لا يذكرونه باسمه الخاص المشعر بمعناه الخاص ، وإن كان الخطيب الحافظ قد ذكره ، فى كلامه ما يشعر بأنه اتبع فيه غير أهل الحديث ، ولعل ذلك لكونه لا تشمله صناعته ولا يكاد يوجد فى رواياتهم ، فانه عبارة عن الخبر الذى ينقله من يحصل العلم بصدقه ضرورة ، ولا بد فى إسناده من استمرار هذا الشرط فى روايته من أوله إلى منتهاه .

ومن سئل عن إبراز مثال لذلك فيما يروى من الحديث أعياه تطلبه ، وحديث « إنما الأعمال بالنيات » ليس من ذلك بسيل ، وإن نقله عدد التواتر وزيادة ، لأن ذلك طرأ عليه فى وسط إسناده ولم يوجد فى أوائله على ما سبق ذكره . نعم حديث « من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » نراه مثلاً لذلك ، فانه نقله من الصحابة رضى الله عنهم العدد الجم ، وهو فى الصحيحين مروى عن جماعة منهم . وذكر أبو بكر البزار الحافظ الجليل فى مسنده أنه رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحو من أربعين رجلاً من الصحابة . وذكر بعض الحفاظ أنه رواه عنه صلى الله عليه وسلم اثنان وستون نفساً من الصحابة وفيهم العشرة المشهود لهم بالجنة . قال : وليس فى الدنيا حديث اجتمع على روايته العشرة غيره ، ولا

يعرف حديث يروى عن أكثر من ستين نفساً من الصحابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا هذا الحديث الواحد . قلت : وبلغ بهم بعض أهل الحديث أكثر من هذا العدد ، وفى بعض ذلك عدد التواتر . ثم لم يزل عدد رواته فى ازدياد وهم جرا على التوالى والاستمرار ، والله أعلم .

النوع الحادى والثلاثون : معرفة الغريب والعزیز من الحديث

روينا عن أبى عبد الله بن منذة الحافظ الأصهبانى أنه قال : الغريب من الحديث كحديث الزهرى وقنادة وأشباهها من الأئمة من يجمع حديثهم إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث يسمى غريباً . فإذا روى عنهم رجلان وثلاثة واشتركوا فى حديث يسمى عزيزاً . فإذا روى الجماعة عنهم حديثاً سمي مشهوراً . قلت : الحديث الذى يتفرد به بعض الرواة يوصف بالغريب ، وكذلك الحديث الذى يتفرد فيه بعضهم بأمر لا يذكره فيه غيره إما فى متنه وإما فى إسناده . وليس كل ما يعد من أنواع الافراد معدوداً من أنواع الغريب كما فى الافراد المضافة إلى البلاد على ما سبق شرحه .

ثم إن الغريب ينقسم إلى صحيح ، كالأفراد المخرجة فى الصحيح ، وإلى غير صحيح وذلك هو الغالب على الغرائب . روينا عن أحمد بن حنبل رضى الله عنه أنه قال غير مرة : لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب فانها مناكير وعامتها عن الضعفاء . وينقسم الغريب أيضاً من وجه آخر ، فنه ما هو غريب متناً وإسناداً وهو الحديث الذى تفرد برواية متنه راو واحد . ومنه ما هو غريب إسناداً لا متناً كالحديث الذى متنه معروف مروى عن جماعة من الصحابة إذا تفرد بعضهم بروايته عن صحابى آخر كان غريباً من ذلك الوجه مع أن متنه غير غريب . ومن ذلك غرائب الشيوخ فى أسانيد المتن الصحيحة . وهذا الذى يقول فيه الترمذى : غريب من هذا الوجه . ولا أرى هذا النوع ينعكس ، فلا يوجد إذاً

ما هو غريب متناً وليس غريباً إسناداً إلا إذا اشتهر الحديث الفرد عن تفرد به فرواه عنه عدد كثيرون فإنه يصير غريباً مشهوراً وغريباً متناً وغير غريب إسناداً لكن بالنظر إلى أحد طرفي الاسناد، فإن إسناده متصف بالقرابة في طرفه الأول متصف بالشهرة في طرفه الآخر، كحديث «إنما الأعمال بالنيات» وكسائر الغرائب التي اشتملت عليها التصنيف المشتهرة، والله أعلم.

النوع الثاني والثلاثون : معرفة غريب الحديث

وهو عبارة عما وقع في متون الأحاديث من الألفاظ الغامضة البعيدة من الفهم لقلة استعمالها. هذا فن مهم يقبح جهله بأهل الحديث خاصة ثم بأهل العلم عامة، والخوض فيه ليس بالهين والخائض فيه حقيق بالتحري جدير بالتوقي. رويناه عن الميموني قال سئل أحمد بن حنبل عن حرف من غريب الحديث، قال : سلوا أصحاب الغريب، فإني أكره أن أتكلم في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم بالظن فأخطئ. وبلغنا عن التاريخي محمد بن عبد الملك قال حدثني أبو قلابة عبد الملك بن محمد قال قلت للأصمعي : يا أبا سعيد ! ما معنى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم «الجار أحق بسقيته». فقال : أنا لا أفسر حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولكن العرب تزعم أن السقب : اللزيق. ثم إن غير واحد من العلماء صنعوا في ذلك فأحسنوا. وروينا عن الحاكم أبي عبد الله الحافظ قال : أول من صنف الغريب في الاسلام النضر بن شميل. ومنهم من خالفه فقال : أول من صنف فيه أبو عبيدة معمر بن المثنى، وكتاباهما صغيران. وصنف بعد ذلك أبو عبيد القاسم بن سلام كتابه المشهور بجمع وأجاد واستقصى فوقع من أهل العلم بموقع جليل، وصار قدوة في هذا الشأن. ثم تتبع القتيبي ما فات أبا عبيد فوضع فيه كتابه المشهور ثم تتبع أبو سليمان الخطابي ما فاتهما فوضع في ذلك كتابه المشهور. فهذه الكتب الثلاثة أمهات الكتب المؤلفة في ذلك. ووراءها مجامع تشتمل من ذلك على زوائد وفوائد كثيرة ولا ينبغي

أن يقلد منها إلا ما كان مصنفوها أئمة أجلة .

وأقوى ما يعتمد عليه في تفسير غريب الحديث أن يظفر به مفسراً في بعض روايات الحديث، نحو ما روى في حديث ابن صياد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له : قد خبأت لك خيئاً ، فاهو ؟ قال : الدخ . فهذا خفي معناه وأعصل . وفهره قوم بما لا يصح . وفي معرفة علوم الحديث للحاكم أنه الدخ بمعنى الخ الخ الذي هو الجماع ، وهذا تخليط فاحش يفيظ العالم والمؤمن . وإنما معنى الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له : قد أخضرت لك ضميراً ، فاهو ؟ فقال الدخ ، بضم الدال ، يعنى الدخان ، والدخ هو الدخان في لغة ، إذ في بعض روايات الحديث ما نصه : ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إني قد خبأت لك خيئاً ، وخبأ له يوم تأقى السماء بدخان ميين . فقال ابن صياد : هو الدخ . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، اخساً ! فلن تعدو قدرك . وهذا ثابت صحيح خرجه الترمذى وغيره ، فأدرك ابن صياد من ذلك هذه الكلمة لحسب على عادة الكهان في اختطاف بعض الشيء من الشياطين من غير وقوف على تمام البيان . ولهذا قال له : اخساً ! فلن تعدو قدرك ، أى فلا مزيد لك على قدر إدراك الكهان ، والله أعلم .

النوع الثالث والثلاثون : معرفة المسلسل من الحديث

التسلسل من نعوت الأسانيد وهو عبارة عن تتابع رجال الاسناد وتواردهم فيه واحداً بعد واحد على صفة أو حالة واحدة . وينقسم ذلك إلى ما يكون صفة للرواية والتحمل وإلى ما يكون صفة للرواة أو حالة لهم . ثم إن صفاتهم في ذلك وأحوالهم أقوالاً وأفعالاً ونحو ذلك تنقسم إلى ما لا نحصيه . ونوعه الحاكم أبو عبد الله الحافظ إلى ثمانية أنواع ، والذي ذكره فيها إنما هو صور وأمثلة ثمانية . ولا انحصار لذلك في ثمانية كما ذكرناه . ومثال ما يكون صفة للرواية والتحمل ما يتسلسل به سمعت فلاناً قال سمعت فلاناً إلى آخر الاسناد . أو يتسلسل

ابن الصلاح [النوع الرابع والثلاثون : ناسخ الحديث ومنسوخه ١٣٩]

بـ حدثنا أو «أخبرنا» إلى آخره . ومن ذلك «أخبرنا والله فلان ، قال أخبرنا والله فلان» إلى آخره .

ومثال ما يرجع إلى صفات الرواة وأقوالهم ونحوها إسناد حديث «اللهم أعني على شكرك وذكرك وحسن عبادتك» المسلسل بقولهم : «إني أحبك قل ، وحديث التشيك باليد ، وحديث العد في اليد ، في أشباه لذلك نزوها وتروى كثيرة . وغيرها ما كان فيه دلالة على اتصال السماع وعدم التدليس . ومن فضيلة التسلسل اشتغاله على مزيد الضبط من الرواة ، وقيل ما تهمل المسلسلات من ضعف أعني في وصف التسلسل لا في أصل المتن . ومن المسلسل ما ينقطع تسلسله في وسط إسناده وذلك تقصيه فيه . وهو كالمسلسل بأول حديث سمعته على ما هو الصحيح في ذلك ، والله أعلم .

النوع الرابع والثلاثون : معرفة ناسخ

الحديث ومنسوخه

هذا فن مهم مستصعب . روينا عن الزهري رضي الله عنه أنه قال : أعني الفقهاء وأعجزهم أن يعرفوا ناسخ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من منسوخه . وكان للشافعي رضي الله عنه فيه يد طول وساقية أولى . روينا عن محمد بن مسلم بن وارة ، أحد أئمة الحديث ، أن أحمد بن حنبل قال له وقد قدم من مصر : تحب كتب الشافعي ؟ فقال : لا . قال فرطت ، ما علمنا المجمل من المفسر ولا ناسخ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من منسوخه حتى جالسنا الشافعي . وفيمن عاناه من أهل الحديث من أدخل فيه ما ليس منه لحفاء معنى النسخ وشرطه . وهو عبارة عن رفع الشارع حكماً منه متقدماً بحكم منه متأخر . وهذا قد وقع لنا سالم من اعتراضات وردت على غيره . ثم إن ناسخ الحديث ومنسوخه يتقيم أقساماً :

فما يد . بتصریح رسول الله صلى الله عليه وسلم به ، كحديث بريدة

الذى أخرجه مسلم في صحيحه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها » في أشباه لذلك . ومنها ما يعرف بقول الصحابي ، كما رواه الترمذى وغيره عن أبي بن كعب أنه قال « كان الماء من الماء رخصة في أول الاسلام ثم نهى عنها » ، وكما أخرجه النسائى عن جابر بن عبد الله قال « كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الرضوء عما مست النار » في أشباه لذلك . ومنها ما عرف بالتاريخ ، كحديث شدد بن أوس وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « أفطر الحاجم والمحجوم » ، وحديث ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم » ، بين الشافعى أن الثانى ناسخ للاول من حيث أنه زوى في حديث شدد أنه كان مع النبي صلى الله عليه وسلم زمان الفتح فرأى رجلا يحتجم في شهر رمضان فقال « أفطر الحاجم والمحجوم » . وروى في حديث ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم صائم ، فبان بذلك أن الأول كان زمن الفتح في سنة ثمان ، والثانى في حجة الوداع في سنة عشر . ومنها ما يعرف بالاجماع ، كحديث قتل شارب الخمر في المرة الرابعة فإنه منسوخ عرف نسخه بالنعقاد الاجماع على ترك العمل به . والاجماع لا ينسخ ولا يفسخ ولكن يدل على وجود ناسخ غيره ، والله أعلم .

النوع الخامس والثلاثون : معرفة المصحف من

أسانيد الاحاديث ومتونها

هذا فن جليل إنما ينهض بأعبائه الخذاق من الحفاظ . والدارقطنى منهم وله فيه تصنيف مفيد . وروينا عن أبي عبد الله أحمد بن حنبل رضى الله عنه أنه قال : ومن يعرى من الخطأ والتصحيف ؟ فقال التصحيف في الاسناد حديث شعبة عن العوام بن مراحم عن أبي عثمان النهدي عن عثمان بن عفان قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لتؤذن الحقوق إلى أهلها ، الحديث » ، صحف فيه يحيى بن معين فقال « ابن مزاحم » ، بالزوى والحاء فرد عليه ، وإنما هو ابن

مراجعهم ، بالراء المهمة والجيم . ومنه ما روياه عن أحمد بن حنبل قالوا حدثنا محمد بن جعفر قال حدثنا شعبة عن مالك بن عرفة عن عبد خير عن عائشة ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الدباء والمرفق ، قال أحمد : صحف شعبة فيه فانما هو خالد بن علقمة ، وقد رواه زائدة بن قدامة وغيره على ما قاله أحمد . وبلغنا عن الدارقطني أن ابن جرير الطبري قال فيمن روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من بنى سليم : ومنهم عتبة بن البدر ، قاله بالباء والذال المعجمة وروى له حديثاً ، وإنما هو « ابن النذر » بالنون والذال خیر المعجمة .

ومثال التصحيح في المتن ما رواه ابن لهيعة عن كتاب موسى بن عقبة إليه باسناده عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم في المسجد ، وإنما هو بالراء واحتجم في المسجد ، بحص وحصير حجرة يصل فيها . فصحفه ابن لهيعة لتكون له أخذ من كتاب بغير سماع . ذكر ذلك مسلم في كتاب التمييز له . وبلغنا عن الدارقطني في حديث أبي سفيان عن جابر قال « رمى أبي يوم الأحزاب على أكله فكواه رسول الله صلى الله عليه وسلم » أن غندراً قال فيه « أبي » وإنما هو « أبي » وهو أبي بن كعب . وفي حديث أنس « ثم يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن ذرة » قال فيه شعبة « ذرة » بالضم والتخفيف ونسب فيه إلى التصحيح . وفي حديث أبي ذر « تعين الصانع » قال فيه هشام بن عروة بالصاد المعجمة وهو تصحيف ، والصواب ما رواه الزهري « الصانع » بالصاد المهملة ضد الآخرق . وبلغنا عن أبي زرعة الرازي أن يحيى بن سلام هو المفسر حدث عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة في قوله تعالى « سأريكم دار الفاسقين » قال « مصر » واستعظم أبو زرعة هذا واستبجه وذكر أنه في تفسير سعيد عن قتادة « مصيرهم » .

وبلغنا عن الدارقطني أن محمد بن المثنى أبا موسى التيمي حدث بحديث النبي صلى الله عليه وسلم « لا يأتي أحدكم يوم القيامة ببقرة لها خوار » فقال

فيه «أو شاة تنمر» بالنون وإنما هو «تيعر» بالياء المثناة من تحت . وأنه قال لهم يوماً «نحن قوم لنا شرف، نحن من عنزة، قد صلى النبي صلى الله عليه وسلم إلينا» يريد ما روى «أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى إلى عنزة» يوم أنه صلى إلى قبلتهم، وإنما العنزة هنا حرية نصبت بين يديه فصلى إليها . وأظرف من هذا ما رويناه عن الحاكم أبي عبد الله عن أعرابي زعم أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا صلى نصبت بين يديه شاة ، أى صحفها عنزة باسكان النون . وعن الدارقطني أيضاً أن أبا بكر الصولي أملاً في الجامع حديث أبي أيوب «من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال» فقال فيه «شيئاً» بالشين والياء وأن أبا بكر الاسماعيلي الامام كان فيما بلغهم عنه يقول في حديث عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الكهان «قر الزجاجة» بالزاي، وإنما هو «قر الدجاجة» بالذال . وفي حديث يروى عن معاوية بن أبي سفيان قال : لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين يشققون الخطب تشقيق الشعر . ذكر الدارقطني عن وكيع أنه قاله مرة بالخاء المعجمة وأبو نعيم شاهد فردّه عليه بالخاء المعجمة المضمومة . وقرأت بخط مصنف أن ابن شاهين قال في جامع المنصور في الحديث «إن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن تشقيق الخطب» فقال بعض الملاحين : يا قوم ! فكيف نفعل والحاجة ماسة .

قلت : فقد انقسم التصحيف إلى قسمين : أحدهما في المتن والثاني في الاسناد وينقسم قسمة أخرى إلى قسمين : أحدهما تصحيف البصر ، كما سبق عن ابن طيبة وذلك هو الأكثر . والثاني تصحيف السمع ، نحو حديث «لعاصم الأحول» رواه بعضهم فقال «عن واصل الأحذب» فذكر الدارقطني أنه من تصحيف السمع لا من تصحيف البصر ، كأنه ذهب والله أعلم إلى أن ذلك مما لا يشبه من حيث الكتابة وإنما أخطأ فيه سمع من رواه . وينقسم قسمة ثالثة إلى تصحيف اللفظ وهو الأكثر ، وإلى تصحيف يتعلق بالمعنى دون اللفظ ، كمثل ما سبق عن محمد بن المثني في الهلافة إلى عنزة . وتسمية بعض ما ذكرناه تصحيفاً مجازاً .

واقه أعلم . وكثير من التصحيف المنقول عن الأكابر الجلة لم فيه أعذار لم يتقلها ناقلوه ، ونسأل الله التوفيق والعصمة ، والله أعلم .

النوع السادس والثلاثون : معرفة مختلف الحديث

وإنما يكفل للقيام به الأئمة الجاهلون بين صناعات الحديث والفقهاء للقواصن على المعاني الدقيقة . أعلم أن ما يذكر في هذا الباب ينقسم إلى قسمين . أحدهما : أن يمكن الجمع بين الحديثين ولا يتعدى إبداء وجه ينفي تنافيها فيتمين . حيثئذ المصير إلى ذلك والقول بهما معاً . ومثاله حديث « لا عدوى ولا طيرة » مع حديث « لا يورد ممرض على مصح » وحديث « قر من المجدوم فرارك من الأسد » . وجه الجمع بينهما أن هذه الأمراض لا تعدى بطبيعتها ولكن الله تبارك وتعالى جعل مخالطة المريض بها للصحيح سبباً لأعذاره مرضه . ثم قد يتخلف ذلك عن سببه كما في سائر الأسباب . ففي الحديث الأول نفي صلى الله عليه وسلم ما كان يعتقده الجاهل من أن ذلك يعدى بطبيعته ولهذا قال « فمن أعدى الأول ؟ » . وفي الثاني أعلم بأن الله سبحانه جعل ذلك سبباً لذلك وحذر من الضرر الذي يغلب وجوده عند وجوده بفعل الله سبحانه وتعالى . ولهذا في الحديث أمثال كثيرة . وكتاب مختلف الحديث ، لابن قتيبة في هذا المعنى إن يكن قد أحسن فيه من وجه فقد أساء في أشياء منه قصر بابه فيها وأتى بما غيره أولى وأقوى . وقد روي عن محمد بن إسحق ابن خزيمة الإمام أنه قال : لا أعرف أنه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثان باسنادين صحيحين متضادين ، فمن كان عنده فليأتني به لأؤلف بينهما .

القسم الثاني : أن يتضاد بحيث لا يمكن الجمع بينهما ، وذلك على ضربين . أحدهما أن يظهر كون أحدهما ناسخاً والآخر منسوخاً ، فيعمل بالناسخ ويترك المنسوخ . والثاني أن لا تقوم دلالة على أن الناسخ أيها والمنسوخ أيها ، فيفرع حيثئذ إلى الترجيح ويعمل بالأرجح . والأثبت ، كالترجيح بكثرة الرواة أو بصفاتهم في خمسين وجهاً من وجوه الترجيحات وأكثر وتفصيلها موضع غير ذا ، والله سبحانه أعلم .

النوع السابع والثلاثون : معرفة المزيد في متصل الأسانيد

مثاله ما روى عن عبد الله بن المبارك، قال حدثنا سفيان عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، قال حدثني بسر بن عبيد الله، قال سمعت أبا إدريس، يقول سمعت واثلة بن الأسقع، يقول سمعت أبا مرزئد القنوي، يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها، فذكر سفيان في هذا الاستناد زيادة ووم، وهكذا ذكر أبو إدريس. أما الوهم في ذكر سفيان فمن دون ابن المبارك لا من ابن المبارك لأن جماعة نقلت روجه عن ابن المبارك عن ابن جابر نفسه، ومنهم من صرح فيه بلفظ الاخبار بينها. وأما ذكر أبي إدريس فيه فابن المبارك منسوب فيه إلى الوهم وذلك لأن جماعة من الثقات روه عن ابن جابر ظم يذكروا أبا إدريس بين بسر وواثلة. وفيهم من صرح فيه بسامع بسر من واثلة. قال أبو حاتم الرازي يُروون أن ابن المبارك وهم في هذا. قال وكثيراً ما يحدث بسر عن أبي إدريس فغلط ابن المبارك وظن أن هذا ما روى عن أبي إدريس عن واثلة وقد سمع هذا بسر من واثلة نفسه. قلت : قد ألف الخطيب الحافظ في هذا النوع كتاباً سماه «كتاب تمييز المزيد في متصل الأسانيد» وفي كثير مما ذكره نظر، لأن الاستناد الخالي عن الراوي الزائد إن كان بلفظة «عن» في ذلك فينبغي أن يحكم بإرساله ويجعل معللاً بالاستناد الذي ذكر فيه الزائد لما عرف في نوع المعلل وكما يأتي ذكره إن شاء الله تعالى في النوع الذي يليه. وإن كان فيه تصريح بالسامع أو بالاخبار كما في المثال الذي أوردناه، فغائر أن يكون قد سمع ذلك من رجل عنه ثم سمعه منه نفسه فيكون بسر في هذا الحديث قد سمعه من أبي إدريس عن واثلة ثم لقي واثلة فسمعه منه كما جاء مثله مصرحاً به في غير هذا. ألهم إلا أن توجد قرينة تدل على كونه وهماً، كنحو ما ذكره أبو حاتم في المثال المذكور. وأيضاً فالظاهر من وقع له مثل ذلك

ابن الصلاح] النوع ٢٨ : المراسيل الخفية . والنوع ٢٩ : معرفة الصحابة ١٤٥

أن يذكر السامعين فإذا لم يحج عنه ذكر ذلك حملناه على الزيادة المذكورة ، والله أعلم .

النوع الثامن والثلاثون : معرفة المراسيل الخفية إرسالها

هذا نوع مهم عظيم الفائدة يدرك بالاتساع في الرواية والجمع لطرق الأحاديث مع المعرفة التامة ، والخطيب الحافظ فيه كتاب التفصيل لمهم المراسيل . .
والذكر في هذا الباب منه ما عرف فيه الإرسال بمعرفة عدم السماع من الراوى فيه أو عدم القاء ، كما في الحديث المروى عن العوام بن حوشب عن عبد الله بن أبي أوفى قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا قال « بلال ! قد قامت الصلاة » نهض وكبر . روى فيه عن أحمد بن حنبل أنه قال : العوام لم يلق ابن أبي أوفى .
ومنه ما كان الحكم بإرساله محالاً على مجته من وجه آخر بزيادة شخص واحد أو أكثر في المواضع المدعى فيه الإرسال ، كالحديث الذي سبق ذكره في النوع العاشر عن عبد الرزاق عن الثوري عن أبي إسحق ، فإنه حكم فيه بالانقطاع والإرسال بين عبد الرزاق والثوري ، لأنه روى عن عبد الرزاق قال حدثني النعمان بن أبي شبة الجندی عن الثوري عن أبي إسحق . وحكم أيضاً فيه بالإرسال بين الثوري وأبي إسحق ، لأنه روى عن الثوري عن شريك عن أبي إسحق ، وهذا وما سبق في النوع الذي قبله يتعرضان ، لأن يتعرض بكل واحد منهما على الآخر على ما تقدمت الإشارة إليه ، والله أعلم .

النوع التاسع والثلاثون : معرفة الصحابة

رضي الله عنهم أجمعين

هذا علم كبير قد ألف الناس فيه كتباً كثيرة ، ومن أجلها وأكثرها فوائد « كتاب الاستيعاب » لابن عبد البر لولا ما شانه به من إirاده كثيراً ما شجر بين الصحابة ، حكايته عن الأخباريين لا المحدثين . وغالب على الأخباريين الاكثار والتخليط فيما يروونه . وأنا أورد نكتاً نافعة إن شاء الله تعالى قد كان

ينبغي لمصنعي كُتب الصحابة أن يتَّوجَّها بها مقدمين لها في فوائدها .

إحداها : اختلف أهل العلم في أن الصحابي من ؟ فالمعروف من طريقة أهل الحديث أن كل مسلم رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو من الصحابة . قال البخاري في صحيحه : من صحب النبي صلى الله عليه وسلم أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه . وبلغنا عن أبي المظفر السمعاني المروزي أنه قال : أصحاب الحديث يطلقون اسم الصحابة على كل من روى عنه حديثاً أو كلمة ، ويتوسعون حتى يعدون من رآه رؤية من الصحابة ، وهذا لشرف منزلة النبي صلى الله عليه وسلم ، أعطوا كل من رآه حكم الصحبة . وذكر أن اسم الصحابي من حيث اللغة ، والظاهر يقع على من طالت صحبته للنبي صلى الله عليه وسلم وكثرت مجالسته له على طريق التبعية له والاختصاص به . قال : وهذا طريق الأصوليين . قلت : وقد روينا عن سعيد المسيب أنه كان لا يعد الصحابي إلا من أقام مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ستة أو سبعة أشهر أو غزوة أو غزوتين ، وكأن المراد بهذا إن صح عنه راجع إلى المحكي عن الأصوليين ، ولكن في عبارته ضيق يوجب أن لا يعد من الصحابة جرير بن عبد الله البجلي ومن شاركه في فقد ظاهر ما اشترطه فيهم من لا تعرف خلافاً في عدده من الصحابة . وروينا عن شعبة عن موسى السيلاني وأثنى عليه خيراً قال أتيت أنس بن مالك فقلت : هل بقي من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أحد غيرك ؟ قال : بقي ناس من الأعراب قد رأوه ، فأما من صحبه فلا . إسناد جيد ، حدث به مسلم بحضرة أبي زرعة . ثم إن كون الواحد منهم صحابياً تارة يعرف بالتواتر ، وتارة بالاستفاضة القاصرة عن التواتر ، وتارة بأن يروي عن آحاد الصحابة أنه صحابي ، وتارة بقوله وإخباره عن نفسه بعد ثبوت عدالته بأنه صحابي ، والله أعلم .

الثانية : للصحابة بأسرهم خصيصة وهي أنه لا يسئل عن عدالة أحد منهم بل ذلك أمر مفروغ منه لكونهم على الإطلاق معدلين بنصوص الكتاب والسنة

وإجماع من يعتد به في الإجماع من الأمة . قال الله تبارك وتعالى : كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ الآية . قيل : اتفق المفسرون على أنه وارد في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقال تعالى : وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ ، وهذا خطاب مع الموجودين حينئذ . وقال سبحانه وتعالى : مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ ، الآية . وفي نصوص السنة الشاهدة بذلك كثرة ، منها حديث أبي سعيد المتفق على صحته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تسبوا أصحابي . فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه » . ثم إن الأمة مجمعة على تعديل جميع الصحابة ومن لا بأس الفتن منهم فبذلك إجماع العلماء الذين يعتد بهم في الإجماع إحساناً للظن بهم ونظراً إلى ما تمهد لهم من المآثر ، وكان الله سبحانه وتعالى أتاح الإجماع على ذلك لكونهم نقلة الشريعة ، والله أعلم .

الثالثة : أكثر الصحابة حديثاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو هريرة . روى ذلك عن سعيد بن أبي الحسن وأحمد بن حنبل ، وذلك من الظاهر الذي لا يخفى على حديثي وهو أول صاحب حديث . وبلغنا عن أبي بكر بن أبي داود السجستاني قال : أنا أول صاحب حديث كان في الدنيا . وعن أحمد بن حنبل رضى الله عنه أيضاً قال : سبعة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أكثروا الرواية عنه وعُمرُوا : أبو هريرة ، وابن عمر ، وعائشة ، وجابر بن عبد الله ، وابن عباس ، وأنس . وأبو هريرة أكثرهم حديثاً وحمل عنه الثقات . ثم إن أكثر الصحابة فقياً تروى ابن عباس . وبلغنا عن أحمد بن حنبل قال : ليس أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يروى عنه في الفتوى أكثر من ابن عباس . وروينا عن أحمد بن حنبل أيضاً أنه قيل له : من العبادلة ؟ فقال : عبد الله بن عباس ، وعبد الله بن عمر ، وعبد الله بن الزبير . وعبد الله بن عمرو . قيل له :

قَابِن مسعود؟ قال : لا ، ليس عبد الله بن مسعود من العبادة .

قال الحافظ أحمد البيهقي فيما رويناه عنه وقرأته بخطه : وهذا لأن ابن مسعود تقدم موته ، وهؤلاء عاشوا حتى أحتج إلى علمهم . فإذا اجتمعوا على شيء قيل « هذا قول العبادة » أو « هذا فعلهم » . قلت : يلتحق بابن مسعود في ذلك سائر العبادة المسلمين بعبد الله من الصحابة ، وهم نحو مائتين وعشرين نفساً ، والله أعلم .

ورويناه عن علي بن عبد الله المدني قال : لم يكن من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحده أصحاب يقومون بقوله في الفقه إلا ثلاثة : عبد الله بن مسعود ، وزيد بن ثابت ، وابن عباس ، رضي الله عنهم . كان لكل رجل منهم أصحاب يقولون بقوله ويفتون الناس . وروينا عن مسروق قال : وجدت علم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم انتهى إلى ستة : عمر ، وعلي ، وأبي ، وزيد ، وأبي الدرداء ، وعبد الله بن مسعود . ثم انتهى علم هؤلاء الستة إلى اثنين : علي ، وعبد الله . وروينا نحوه عن مطرف عن الشعبي عن مسروق ، لكن ذكر أبا موسى بدل أبي الدرداء . وروينا عن الشعبي قال : كان العلم يؤخذ عن ستة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . وكان عمر ، وعبد الله ، وزيد ، يشبه علم بعضهم بعضاً ، وكان يقتبس بعضهم من بعض ؛ وكان علي ، والأشعري ، وأبي ، يشبه علم بعضهم بعضاً ، وكان يقتبس بعضهم من بعض . وروينا عن الحافظ أحمد البيهقي أن الشافعي ذكر الصحابة في رسالته القديمة وأتى عليهم بما هم أهل ، ثم قال : وهم فوقنا في كل علم ، واجتهاد ، وورع ، وعقل ، وأمر استدرك به علم واستنظ به ، وآراؤهم لنا أحد وأولى بنا من آرائنا عندنا لأنفسنا ، والله أعلم .

الرابعة : رويناه عن أبي زرعة الرازي أنه سئل عن عدة من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : ومن يضبط هذا ؟ شهد مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة الوداع أربعون ألفاً ، وشهد معه تبوك سبعون ألفاً . وروينا عن أبي

زرعة أيضاً أنه قيل له أ ليس يقال : حديث النبی صلی الله علیه وسلم أربعة آلاف حديث ؟ قال : ومن قال ذا قلقل الله أنيابه ! هذا قول الزنادقة ، ومن يحمي حديث رسول الله صلی الله علیه وسلم ، قبض رسول الله صلی الله علیه وسلم عن مائة ألف وأربعة عشر ألفاً من الصحابة ممن روى عنه وسمع منه ، وفي رواية : ممن رآه وسمع منه . فقيل له : يا أبا زرعة ! هؤلاء أين كانوا وأين سمعوا منه ؟ قال : أهل المدينة ، وأهل مكة ، ومن بينهما ، والأعراب ، ومن شهد معه حجة الوداع كل رآه وسمع منه بمرقة . قال المؤلف : ثم إنه اختلف في عدد طبقاتهم وأصنافهم ، والنظر في ذلك إلى السبق بالاسلام والهجرة وشهود المشاهد الفاضلة مع رسول الله صلی الله علیه وسلم بآبائنا وأمهاتنا وأنفسنا هو صلی الله علیه وسلم . وجعلهم الحاكم أبو عبد الله اثنتي عشرة طبقة ، ومنهم من زاد على ذلك ، ولستنا نطول بتفصيل ذلك ، والله أعلم .

الخامسة : أفضلهم على الاحلاق أبو بكر ، ثم عمر ، ثم إن جمهور السلف على تقديم عثمان على علي ، وقدم أهل الكوفة من أهل السنة علياً على عثمان ، وبه قال بعض السلف ، منهم سفيان الثوري أولاً ثم رجع إلى تقديم عثمان ، روى ذلك عنه ، ومنهم الخطابي . وعن قتل عنه من أهل الحديث تقديم علي على عثمان محمد بن إسحق بن خزيمة . وتقديم عثمان هو الذي استقرت عليه مذاهب أصحاب الحديث وأهل السنة . وأما أفضل أصنافهم صنفاً فقد قال أبو منصور البغدادي التميمي : أصحابنا يجمعون على أن أفضلهم الخلفاء الأربعة ، ثم الستة الباقيات إلى تمام العشرة ، ثم البديريون ، ثم أصحاب أحد ، ثم أهل يعة الرضوان بالحدييه . قلت : وفي نص القرآن تفضيل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار وهم الذين صلوا إلى القبلتين في قول سعيد المسيب وطائفة . وفي قول الشعبي : هم الذين شهدوا يعة الرضوان . وعن محمد بن كعب القرظي وعطاء بن يسار أنها قالا : هم أهل بدر ، روى ذلك عنها ابن عبد البر فيما

وجنده عنه ، والله أعلم .

السادسة : اختلف السلف في أولهم إسلاماً ، ف قيل : أبو بكر الصديق ، روى ذلك عن ابن عباس ، وحسان بن ثابت ، وإبراهيم النخعي ، وغيرهم . وقيل : علي أول من أسلم ، روى ذلك عن زيد بن أرقم ، وأبي ذر ، والمقداد ، وغيرهم . وقال الحاكم أبو عبد الله : لا أعلم خلافاً بين أصحاب التواريخ أن علي ابن أبي طالب أولهم إسلاماً ، واستنكر هذا من الحاكم . وقيل : أول من أسلم زيد ابن حارثة . وذكر معمر نحو ذلك عن الزهري . وقيل : أول من أسلم خديجة أم المؤمنين . روى ذلك من وجوه عن الزهري ، وهو قول قتادة ، ومحمد بن إسحق بن يسار . وروى أيضاً عن ابن عباس . وادعى الثعلبي المفسر فيما رويته أو بلغنا عنه اتفاق العلماء على أن أول من أسلم خديجة ، وأن اختلافهم إنما هو في أول من أسلم بعدها . والأورع أن يقال : أول من أسلم من الرجال الأحرار أبو بكر ، ومن الصبيان أو الأحداث علي ، ومن النساء خديجة ، ومن الموالى زيد بن حارثة ، ومن العبيد بلال ، والله أعلم .

السابعة : آخرهم على الإطلاق موتاً أبو الطفيل عامر بن واثلة ، مات سنة مائة من الهجرة . وأما بالاضافة إلى النواحي ، فآخر من مات منهم بالمدينة جابر ابن عبد الله ، رواه أحمد بن حنبل عن قتادة ، وقيل : سهل بن سعد ، وقيل : السائب ابن يزيد . وآخر من مات منهم بمكة عبد الله بن عمر ، وقيل : جابر بن عبد الله . وذكر علي بن المديني أن أبا الطفيل مات بمكة فهو إذاً الآخر بها . وآخر من مات منهم بالبصرة أنس بن مالك . قال أبو عمر بن عبد البر : ما أعلم أحداً مات بعده ممن رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أبا الطفيل . وآخر من مات منهم بالكوفة عبد الله بن أبي أوفى ، وبالشام عبد الله بن بُسر ، وقيل : بل أبو أمامة . وتبسط بعضهم فقال : آخر من مات من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بمصر عبد الله بن الحارث بن جزء الزيندي ، وبفلسطين أبو أبي

ابن أم حرام ، وبدمشق واثله بن الأسقع ، وبمصر عبد الله بن بسر ، وبالجماعة
الهرماس بن زياد ، وبالجزيرة العرس بن سميرة ، وبأفريقية ربيع بن ثابت ،
وبالبادية في الأعراب سلة بن الأكوع ، رضى الله عنهم أجمعين .
وفي بعض ما ذكرناه خلاف لم نذكره . وقوله في ربيع بأفريقية لا يصح ،
إنما مات في حاضرة برقة وقبره بها ، ونزل سلة إلى المدينة قبل موته بليال فمات
بها ، والله أعلم .

النوع الموفى أربعين : معرفة التابعين

هذا ومعرفة الصحابة أصل أصيل يرجع إليه في معرفة المرسل والمستند .
قال الخطيب الحافظ : التابعي من صحب الصحابي . قلت : ومطلقه مخصوص بالتابعي
باحسان . ويقال للواحد منهم تابع وتابعي . وكلام الحاكم أبي عبد الله وغيره مشعر
بأنه يكتفى فيه أن يسمع من الصحابي أو يلقاه وإن لم يوجد . الصفة العرفية .
والاكتفاء في هذا بمجرد اللقاء والرؤية أقرب منه في الصحابي نظراً إلى مقتضى
اللفظين فيها . وهذه مبهات في هذا النوع :

إحداها : ذكر الحافظ أبو عبد الله أن التابعين على خمس عشرة طبقة ،
الأولى الذين لحقوا العشرة سعيد بن المسيب ، وقيس بن أبي حازم ، وأبو عثمان
النهدى ، وقيس بن عباد ، وأبو ساسان حصين بن المنذر ، وأبو وائل ، وأبو
رجاء العطاردي وغيرهم . وعليه في بعض هؤلاء إنكار فان سعيد بن المسيب
ليس بهذه المثابة لأنه ولد في خلافة عمر ولم يسمع من أكثر العشرة . وقد قال
بعضهم : لا تصح له رواية عن أحد من العشرة إلا سعد بن أبي وقاص .
قلت : وكان سعد آخرهم موتاً . وذكر الحاكم قبل كلامه المذكور أن سعيداً
أدرك عمر فن بعده إلى آخر العشرة . وقال : ليس في جماعة التابعين من أدركهم
وسمع منهم غير سعيد وقيس بن أبي حازم ، وليس ذلك على ما قال كما ذكرناه .
تعم . قيس بن أبي حازم سمع العشرة وروى عنهم . وليس في التابعين أحد روى

عن العشرة سواء، ذكر ذلك عبد الرحمن بن يوسف بن رِغْراش الحافظ فيما رويناه أو بلغنا عنه . وعن أبي داود السجستاني أنه قال روى عن التسعة ولم يرو عن عبد الرحمن بن عوف . ويلي هؤلاء التابعون الذين ولدوا في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم من أبناء الصحابة، كعبد الله بن أبي طلحة، وأبي أمامة أسعد ابن سهل بن حنيف، وأبي إدريس الخولاني وغيرهم .

الثانية : المخضرمون من التابعين هم الذين أدركوا الجاهلية وحياة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأسلموا ولا صحة لهم، وأحدهم مخضرم بفتح الراء كأنه خضرم أى قطع عن نظرائه الذين أدركوا الصحبة وغيرها . وذكرهم مسلم فبلغ بهم عشرين نفساً، منهم أبو عمرو الشيباني، وسويد بن غفلة الكندي، وعمرو ابن ميمون الأودي، وعبد خير بن يزيد الخثيواني، وأبو عثمان النهدي، وعبد الرحمن بن مَلٍ، وأبو الحلال العتيكي ربيعة بن زرارة . ومن لم يذكره مسلم، منهم أبو مسلم الخولاني عبد الله بن كُؤَب، رِالأحف بن قيس، والله أعلم .

الثالثة : من أكابر التابعين الفقهاء السبعة من أهل المدينة وهم : سعيد بن المسيب، والقاسم بن محمد، وعروة بن الزبير، وخارجة بن زيد، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وسليمان بن يسار . رويناه عن الحافظ أبي عبد الله أنه قال : هؤلاء الفقهاء السبعة عند الأكثر من علماء الحجاز . وروينا عن ابن المبارك قال : كان فقهاء أهل المدينة الذين يصدر عن رأيهم سبعة، فذكر هؤلاء إلا أنه لم يذكر أبا سلمة بن عبد الرحمن، وذكر بدله سالم ابن عبد الله بن عمر . وروينا عن أبي الزناد تسميتهم في كتابه عنهم فذكر هؤلاء إلا أنه ذكر أبا بكر بن عبد الرحمن بدل أبي سلمة وسالم .

الرابعة : ورد عن أحد بن حنبل أنه قال : أفضل التابعين سعيد بن المسيب . فقيل له : فعلقمة والأسود ؟ فقال : سعيد بن المسيب، وعلقمة، والأسود . وعنه أنه قال : لا أعلم في التابعين مثل أبي عثمان النهدي، وقيس

ابن أبى حازم . وعنه أيضاً أنه قال : أفضل التابعين قيس ، وأبو عثمان ، وعلقمة ، ومسروق . هؤلاء كانوا فاضلين ومن علية التابعين . وأعجبنى ما وجدته عن الشيخ أبى عبد الله بن خفيف الزاهد الشيرازى فى كتاب له ، قال : اختلف الناس فى أفضل التابعين ، فأهل المدينة يقولون : سعيد بن المسيب ؛ وأهل الكوفة يقولون : أويس القرنى ؛ وأهل البصرة يقولون : الحسن البصرى . وبلغنا عن أحمد بن حنبل قال : ليس أحد أكثر قوى من الحسن ، وعطاء . يعنى من التابعين . وقال أيضاً : كان عطاء مقبى مكة والحسن مقبى البصرة . فهذان أكثر الناس عنهم رأيهم . وبلغنا عن أبى بكر أبى داود قال : سيدتا التابعين من النساء حفصة بنت سيرين ، وعمره بنت عبد الرحمن ، وثلاثهما - وليست كلها - أم الدرداء ، والله أعلم .

للمختصة : حرويتا كهن الحاكم أبى عبد الله قال : طبقة تعد فى التابعين ولم يصح سماع أحد منهم من الصحابة ، منهم إبراهيم بن سويد النخعي الفقيه وليس بإبراهيم بن يزيد النخعي الفقيه ، وبكير بن أبى السميطة ، وبكير بن عبد الله بن الأشج ، وذكر غيرهم . قال : وطبقة عداهم عند الناس فى أتباع التابعين وقد لقوا الصحابة ، منهم أبو الزناد عبد الله بن ذكوان لقي عبد الله بن عمر وأنساً . وهشام ابن عروة وقد أدخل على عبد الله بن عمر ، وجابر بن عبد الله ، وموسى بن عقبة وقد أدرك أنس بن مالك . وأم خالد بنت خالد بن سعيد بن العاص . وفى بعض ما قاله مقال . قلت : وقوم عدوا من التابعين وهم من الصحابة . ومن أعجب ذلك عد الحاكم أبى عبد الله النعمان وسويداً ابني مرقن المزنى فى التابعين عند ما ذكر الاخوة من التابعين وهما صحابيان معروفان مذكوران فى الصحابة . والله أعلم .

النوع الحادى والأربعون : معرفة الأكابر

الرواة عن الأصاغر

ومن الفائدة فيه أن لا يتوهم كون المروى عنه أكبر وأفضل من الراوى

نظراً إلى أن الأغلب كون المروى عنه كذلك فيجعل بذلك منزلتها . وقد صح عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نزل الناس منازلهم . ثم إن ذلك يقع على ضرب ، منها أن يكون الراوى أكبر سناً وأقدم طبقة من المروى عنه ، كالزهرى ، ويحيى بن سعيد الأنصارى ، في روايتهما عن مالك ، وكأبى القاسم عبد الله بن أحمد الأزهرى من المتأخرين أحد شيوخ الخطيب روى عن الخطيب في بعض تصانيفه والخطيب إذ ذاك في عنفوان شبابه وطلبه . ومنها أن يكون الراوى أكبر قدراً من المروى عنه بأن يكون حافظاً عالماً والمروى عنه شيخاً راوياً لحسب ، كمالك في روايته عن عبد الله ابن دينار ، وأحمد بن حنبل وإسحق بن راهويه في روايتهما عن عبيد الله بن موسى ، في أشباه لذلك كثيرة . ومنها أن يكون الراوى أكبر من الوجهين جميعاً ، وذلك كرواية كثير من العلماء والحفاظ عن أصحابهم وتلامذتهم ، كمبد القتي الحافظ في روايته عن محمد بن علي الصوري ، وكرواية أبي بكر البرقاني عن الخطيب ، وكرواية الخطيب عن أبي نصر بن ماكولا ، ونظائر ذلك كثيرة . ويتدرج تحت هذا النوع ما يذكر من رواية الصحابي عن التابعي كرواية العبادلة وغيرهم من الصحابة عن كعب الأحبار . وكذلك رواية التابعي عن تابع التابعي ، كما قدمناه من رواية الزهرى والأنصارى عن مالك ، وكمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص لم يكن من التابعين ، وروى عنه أكثر من عشرين نفساً من التابعين جمعهم عبد القتي بن سعيد الحافظ في كتيب له . وقرأت بخط الحافظ أبي محمد الطبرسي في تخرجه له قال : عمرو بن شعيب ليس بتابعي وقد روى عنه نيف وسبعون رجلاً من التابعين ، والله أعلم .

النوع الثاني والأربعون : معرفة المديج وما عداه

من رواية الأقران بعضهم عن بعض

وهم المتقاربون في السن والاسناد . وربما اكتفى الحاكم أبو عبد الله فيه

بالتقارب في الاسناد وإن لم يوجد التقارب في السن . اعلم أن رواية القرنين
عن القرنين تنقسم . فمنها المديح وهو أن يروى القرنين كل واحد منهما عن
الآخر . مثاله في الصحابة ، عائشة وأبو هريرة روى كل واحد منهما عن
الآخر . وفي التابعين رواية الزهري عن عمر بن عبد العزيز ورواية عمر عن
الزهري . وفي أتباع التابعين رواية مالك عن الأوزاعي ورواية الأوزاعي عن
مالك . وفي أتباع الأتباع رواية أحمد بن حنبل عن علي بن المديني ورواية علي عن
أحمد . وذكر الحاكم في هذا رواية أحمد بن حنبل عن عبد الرزاق ورواية
عبد الرزاق عن أحمد وليس هذا بمرضى .

ومنها غير المديح وهو أن يروى أحد القرنين عن الآخر ولا يروى الآخر
عنه فيما نعلم . مثاله رواية سليمان التيمي عن مسعر وهما قرينان ولا نعلم لمسعر
رواية عن التيمي . ولذلك أمثال كثيرة ، والله أعلم .

النوع الثالث والأربعون : معرفة الاخوة

والاخوات من العلماء والرواة

وذلك إحدى معارف أهل الحديث المفردة بالتصنيف . صف فيها على بن
المديني ، وأبو عبد الرحمن النسوي ، وأبو العباس السراج وغيرهم . فن أمثلة
الآخوين من الصحابة عبد الله بن مسعود ، وعتبة بن مسعود هما أخوان . زيد
ابن ثابت ويزيد بن ثابت هما أخوان . عمرو بن العاص وهشام بن العاص أخوان .
ومن التابعين عمرو بن شرحبيل أبو ميسرة وأخوه أرقم بن شرحبيل كلاهما من
أفاضل أصحاب ابن مسعود . هزيل بن شرحبيل وأرقم بن شرحبيل أخوان
آخران من أصحاب ابن مسعود أيضاً . ومن أمثلة ثلاثة الاخوة ، سهل ، وعبداد ،
وعثمان ، بنو حنيفة إخوة ثلاثة . عمرو بن شعيب ، وعمر ، وشعيب ، بنو شعيب
ابن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص إخوة ثلاثة . ومن أمثلة الأربعة سهيل
ابن أبي صالح السبيعي ، والزيات ، وإخوته عبد الله الذي يقال له عباد ، ومحمد ،

وصالح . ومن أمثلة الخمسة ما تزويه عن الحاكم أبي عبد الله ، قال سمعت أبا علي الحسين بن علي الحافظ غير مرة يقول : آدم بن عينة ، وعمران بن عينة ، ومحمد ابن عينة ، وسفيان بن عينة ، وإبراهيم بن عينة حدثوا عن آخرهم .

ومثال الستة أولاد سيرين ستة تابعيون وهم : محمد ، وأنس ، ويحيى ، ومعبد ، وحفصة ، وكريمة ، ذكرهم هكذا أبو عبد الرحمن النسوي ونقله من كتابه بخط الدارقطني فيما أحسب . وروى ذلك أيضاً عن يحيى بن معين . وهكذا ذكرهم الحاكم في «كتاب المعرفة» لكن ذكر فيما تزويه من تاريخه بإسنادنا عنه أنه سمع أبا علي الحافظ يذكر بني سيرين خمسة لإخوة ، محمد بن سيرين ، وأكبرهم معبد بن سيرين ، ويحيى بن سيرين ، وخالد بن سيرين ، وأنس بن سيرين ، وأصغرهم حفصة بنت سيرين . قلت : وقد روى عن محمد عن يحيى عن أنس عن أنس بن مالك أن رسول صلى الله عليه وسلم قال : ليك حقاً حقاً تعبداً ورقاً . وهذه غريبة غايها بعضهم فقال : أي ثلاثة لإخوة روى بعضهم عن بعض . ومثال السبعة ، الثمان بن مقرن ، وإخوته مَعْقِل ، ومَعْقِل ، وسويد ، وسنان ، وعبد الرحمن ، وسابع لم يسم لنا ، بنو مقرن المزيون سبعة لإخوة هاجروا ومحبوا النبي صلى الله عليه وسلم ولم يشاركهم فيما ذكره ابن عبد البر وجماعة في هذه المكرمة غيرهم . وقد قيل أنهم شهدوا الخندق كلهم . وقد يقع في الإخوة ما فيه خلاف في مقدار عددهم . ولم نطول بما زاد على السبعة لندرتهم ولعدم الحاجة إليه في غرضنا هنا ، والله أعلم .

النوع الرابع والأربعون : معرفة رواية

الآباء عن الأبناء

وللخطيب الحافظ في ذلك كتاب رويناه فيه عن العباس بن عبد المطلب عن ابنه الفضل رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين الصلاتين بالمزدلفة . ورويناه فيه عن : إيل بن داود عن ابنه بكر بن وائل — وهما

ثقتان — أحاديث منها عن ابن عينة عن وائل بن داود عن ابنه بكر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أخروا الأحمال فإن اليد مغلفة والرجل موقفة . قال الخطيب لا يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما نعلمه إلا من جهة بكر وابنه . وروينا فيه عن معتمر بن سليمان التيمي قال حدثني أبي قال حدثني أنت عني عن أيوب عن الحسن قال : وجم كلمة رحمة . وهذا ظريف يجمع أنوعاً . وروينا فيه عن أبي عمر حفص بن عمر الدورى المقرئ عن ابنه أبي جعفر محمد بن حفص ستة عشر حديثاً أو نحو ذلك وذلك أكثر ما روينا لأب عن ابنه . وآخر ما روينا من هذا النوع وأقربه عهداً ما حدثني أبو المظفر عبد الرحيم بن الحافظ أبي سعد المروزي رحمه الله بها من لفظه قال أنبأني والدي عني فيما قرأت بخطه قال حدثني ولدي أبو المظفر عبد الرحيم بن لفظه وأصله ، فذكر بإسناد عن أبي إمامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : أحضروا مواثكم البقل فإنه مطردة للشيطان مع التسمية . وأما الحديث الذى روينا عن أبي بكر الصديق عن عائشة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : فى الحبة السوداء شفاء من كل داء ، فهو غلط ممن رواه . إنما هو عن أبي بكر بن أبي عتيق وهو عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن ابن أبي بكر الصديق . وهؤلاء هم الذين قال فيهم موسى بن عتبة : لا نعرف أربعة أدركوا النبي صلى الله عليه وسلم هم وأبناؤهم إلا هؤلاء الأربعة ، فذكر أبا بكر الصديق ، وآباه ، وابنه عبد الرحمن ، وابنه عمداً أبا عتيق ، والله أعلم .

النوع الخامس والاربعون : معرفة رواية

الآباء عن الآباء

ولأى نصر الوائلى الحافظ فى ذلك كتاب وأمه ما لم يسم فيه الأب لمؤ الجدة وهو نوعان . أحدهما : رواية الابن عن الأب عن الجد ، نحو عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده . وله بهذا الاسناد نسخة كيدة أكثرها قهيات جيدة .

ابن الصلاح [٤٦ : المشترك في الرواية عنه راويان . ٤٧ : من روى عنه راو واحد ١٥٩]

وقد اختلفوا فيه ، فالأشهر أن أبا العشاء هو أسامة بن مالك بن قهطم وهو قهية
قلته من خط البيهقي وغيره بكسر القاف ، وقيل قهطم بالحاء ، وقيل هو عطارد
ابن برز بتسكين الراء ، وقيل بتحريكها أيضاً ، وقيل ابن بئز باللام ، وفي اسمه
واسم أبيه من الخلاف غير ذلك ، والله أعلم .

النوع السادس والاربعون : معرفة من اشترك في الرواية

عنه راويان متقدم ومتأخر تباين وقت وفاتها تبايناً شديداً لحصل

بينها أمد بعيد وإن كان المتأخر منها غير معدود

من معاصري الأول وذوي طبقته

ومن فوائد ذلك تقرير حلاوة علو الاسناد في القلوب . وقد أفرده
الخطيب الحافظ في كتاب حسن سماء . كتاب السابق واللاحق . . . ومن أمثله أن
محمد ابن إسماعيل الثقفي السراج النيسابوري روى عنه البخاري الامام في تاريخه
وروى عنه أبو الحسين أحمد بن محمد الخفاف النيسابوري وبين وفاتها مائة وسبع
وثلاثون سنة أو أكثر ، وذلك أن البخاري مات سنة ست وخمسين ومائتين ومات
الخفاف سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة وقيل مات في سنة أربع أو خمس وتسعين
وثلاثمائة . وكذلك مالك بن أنس الامام حدث عنه الزهري وذكرها بن
دؤيد الكندي وبين وفاتها مائة وسبع وثلاثون سنة أو أكثر ومات الزهري
سنة أربع وعشرين ومائة ، ولقد حظى مالك بكثير من هذا النوع . والله أعلم .

النوع السابع والاربعون : معرفة من لم يرو عنه إلا راو

واحد من الصحابة والتابعين فمن بعدهم رضي الله عنهم

ولسلم فيه كتاب لم أره ، ومثاله من الصحابة وهب بن خنيس - وهو في
كتاب الحاكم وأبي نعيم الإصبهاني في معرفة علوم الحديث - هزيم بن خنيس وهو
رواية داود الأودي عن الشعبي وذلك خطأ في لم يرو عنه غير الشعبي .
وكذلك عامر بن شهر ، وعروة بن قيس ، ومحمد بن صفوان الأنصاري ،

ومحمد بن صفي الأنصاري — وليداً بواحد وإن قاله بعضهم — صحابيون لم يرو عنهم غير الشعبي . وانفرد قيس بن أبي حازم بالرواية عن أبيه ، وعن دكين بن سعيد المزني ، والصنّاج بن الأعسر ، ومرداس بن مالك الأسلي ، وكلهم صحابة ، وقدامة بن عبد الله الكلابي منهم ، لم يرو عنه غير أيمن بن نابل . وفي الصحابة جماعة لم يرو عنهم غير أبنائهم ، منهم شُكُل بن حميد لم يرو عنه غير ابنه شُتير ؛ ومنهم المسيب بن حَزَن القرشي لم يرو عنه غير ابنه سعيد بن المسيب ؛ ومعاوية ابن حيدة لم يرو عنه غير ابنه حكيم والد بهز ؛ وقرّة بن أيّاس لم يرو عنه غير ابنه معاوية ؛ وأبو ليلى الأنصاري لم يرو عنه غير ابنه عبد الرحمن بن أبي ليلى . ثم إن الحاكم أبا عبد الله حكم في المدخل إلى كتاب الاكلیل ، بأن أحداً من هذا القبيل لم يخرج عنه البخاري ومسلم في صحيحها ، وأنكر ذلك عليه ونقص عليه باخراج البخاري في صحيحه حديث قيس بن أبي حازم عن مرداس الأسلي ، يذهب الصالحون الأول فالأول ، ولا راوى له غير قيس . وباخراجه بل باخراجها حديث المسيب بن حَزَن في وفاة أبي طالب مع أنه لا راوى له غير ابنه ، وباخراجه حديث الحسن البصري عن عمرو بن تغلب «إني لأعطي الرجل والذي أذع أحب إلي» ولم يرو عن عمرو غير الحسن . وكذلك أخرج مسلم في صحيحه حديث رافع بن عمرو الغفاري ولم يرو عنه غير عبد الله بن الصامت ، وحديث أبي رفاع العدوي ولم يرو عنه غير حميد بن هلال العدوي . وحديث الأغر المزني «إنه ليغان على قلبي» ولم يرو عنه غير أبي بردة في أشياء كثيرة عندهما في كتابيهما على هذا النحو ، وذلك دال على مصيرهما إلى أن الراوى قد يخرج عن كونه مجهولاً مردوداً برواية واحدة عنه .

وقد قدمت هذا في النوع الثالث والعشرين ، ثم بلغني عن أبي عمر بن عبد البر الأندلسي وجادة قال : كل من لم يرو عنه إلا رجل واحد فهو عندهم مجهول إلا أن يكون رجلاً مشهوراً في غير حمل العلم كاشتهار مالك بن دينار .

بالزهد وعمرو بن معدى كرب بالنجدة . واعلم أنه قد يوجد في بعض من ذكرنا
تفرد راو واحد عنه خلافاً في تفرده ، ومن ذلك قدامة بن عبد الله ، ذكر ابن
عبد البر أنه روى عنه أيضاً حميد بن كلاب ، والله أعلم . ومثال هذا النوع في
التابعين أبو العُشَراء الدارمي لم يرو عنه فيما نعلم غير حماد بن سلمة . ومثل الحاكم
لهذا النوع في التابعين بمحمد بن أبي سفيان الثقفي ، وذكر أنه لم يرو عنه غير
الزهري فيما نعلم ، قال وكذلك تفرد الزهري عن نيف وعشرين رجلاً من
التابعين لم يرو عنهم غيره ، وكذلك عمرو بن دينار تفرد عن جماعة من التابعين ،
وكذلك يحيى بن سعيد الأنصاري وأبو إسحق السبيعي وهشام بن عروة وغيرهم .
وسمى الحاكم منهم في بعض المواضع فيمن تفرد عنهم عمرو بن دينار عبد الرحمن
ابن معبد وعبد الرحمن بن فروخ . وفيمن تفرد عنهم الزهري عمرو بن أبان بن
عثمان وسنان بن أبي سنان الدؤلي . وفيمن تفرد عنهم يحيى عبد الله بن أنيس
الأنصاري . ومثل في أتباع التابعين بالمسور بن رفاعة القرظي وذكر أنه لم يرو
عنه غير مالك . وكذلك تفرد مالك عن زهاء عشرة من شيوخ المدينة . قلت :
وأخشى أن يكون الحاكم في تنزيله بعض من ذكره بالمنزلة التي جعلها معتمداً
على الحسين والتوم ، والله أعلم .

النوع الثامن والأربعون : معرفة من ذكر بأسماء مختلفة

أو نعوت متعددة فظن من لا خبرة له بها أن تلك

الأسماء أو النعوت لجماعة متفرقين

هذا فن عريض والحاجة إليه حاقة وفيه إظهار تدليس المدلسين فإن أكثر
ذلك إنما نشأ من تدليسهم . وقد صنف عبد القى بن سعيد الحافظ المصري
وغيره في ذلك . مثاله : محمد بن السائب الكلبي صاحب التفسير هو أبو النضر
الذي روى عنه محمد بن يحيى بن يسار حديث يميم الدارمي . عدى بن بذا .
وهو محمد بن أبي بذا . روى عنه أبو أسامة حديث : ذنابة كل مسلم دباؤه .

وهو أبو سعيد الذي يروى عنه عطية العوفي التفسير يدلس به موهماً أنه أبو سعيد الخدري . ومثاله أيضاً سالم الراوى عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري وعائشة رضى الله عنهم هو سالم أبو عبد الله المدينى ، وهو سالم مولى مالك بن أوس بن الحذثان النصرى ، وهو سالم مولى شداد بن الهاد النصرى ، وهو فى بعض الروايات مسمى بسالم مولى النصرين ، وفى بعضها بسالم مولى المهدي ، وهو فى بعضها سالم بن سبلان ، وفى بعضها أبو عبد الله مولى شداد بن الهاد ، وفى بعضها سالم أبو عبد الله الدوسى ، وفى بعضها سالم مولى دوس ، ذكر ذلك كله عبد الغنى بن سعيد . قلت : والخطيب الحافظ يروى فى كتبه عن أبي القاسم الأزهرى ، وعن عبيد الله بن أبي الفتح الفارسى ، وعن عبيد الله بن أحمد بن عثمان الصيرفى ، والجميع شخص واحد من مشايخه . وكذلك يروى عن الحسن بن محمد الخلال ، وعن الحسن بن أبي طالب ، وعن أبي محمد الخلال ، والجميع عبارة عن واحد . ويروى أيضاً عن أبي القاسم التنوخى ، وعن على بن المحسن ، وعن القاضى أبي القاسم على ابن المحسن التنوخى ، وعن على بن أبي على المعدل ، والجميع شخص واحد . وله من ذلك الكثير ، والله أعلم .

النوع التاسع والأربعون : معرفة المفردات الآحاد من

أسماء الصحابة ورواة الحديث والعلماء وألقابهم وكناهم

هذا نوع مليح عزيز يوجد فى كتب الحافظ المصنفة فى الرجال بمجموعاً مفرقاً فى أواخر أبوابها ، وأفرد أيضاً بالتصنيف ، وكتاب أحمد بن هارون البهرديجى البرذعى المترجم بالأسماء المفردة من أشهر كتاب فى ذلك . ولحقه فى كثير منه اعتراض واستدراك من غير واحد من الحفاظ ، منهم أبو عبد الله بن بكير . فمن ذلك ما وقع فى كونه ذكر أسماء كثيرة على أنها آحاد وهى مثنان ومثالك وأكثر من ذلك وعلى ما فهمناه من شرطه لا يلزمه ما يوجد من ذلك فى غير أسماء الصحابة والعلماء ورواة الحديث ، ومن ذلك أفراد ذكرها اعتراض عليه فيها

ابن الصلاح [النوع التاسع والأربعون : المفردات الأحاد من أسماء الصحابة الخ ١٦٣

بأنها القاب لا أساس ، منها الإجلح الكِنْدِي [نما هو لقب كَيْلَحَة كانت به واسمه يحيى ويحيى كثير . ومنها صفدى بن سنان اسمه عمر و صفدى لقب ومع ذلك فلهم صفدى غيره . وليس يرد هذا على ما ترجحتُ به هذا النوع والحق أن هذا من يصعب الحكم فيه والحاكم فيه على خطر من الخطأ والاتقاض فانه حصر في باب واسع شديد الانتشار .

فن أمثلة ذلك المستفادة أحمد بن عُجَيَّان الممداني بالجيم صحابي ذكره أبو يونس وعجيان . كنا نعرفه بالتشديد على وزن عُجَيَّان . ثم وجدته بخط ابن الفرات وهو حجة عُجَيَّان بالتخفيف على وزن سُغَيَّان . أوسط بين عمرو البجلي تابعي . سُغَيَّان بن صبيح الكلاعي عن مُتَيْع بن عامر الكلاعي ويقال فيه يدوم بالياء ومثواه بالياء المتأخرين فوق .

--- عُجَيَّب بن الحارث صحابي بالجيم وبالباء الموحدة المكررة . جيلان بن غزوة بالجيم المكسورة أبو الجند الأخباري تابعي . الدَّجَيْن بن ثابت بالجيم مقصراً . أبو الفصن قيل إنه سُجَّاء المعروف والأصح أنه غيره . زر بن حبيش التابعي الكبير . سُعَيْر الجُنْس انقرض في اسمه واسم أبيه . سَنَدَر الحصى مولى زُبَيْع الجُنْدَامِي له صحبة . شَكَل بن حميد الصحابي بفتحين . شَمُون بن زيد أبو ربحانة بالشين المنقوطة والعين المهملة يقال وبالعين المعجمة قال أبو سعيد بن يونس وهو عندى أصح أحد الصحابة الفضلاء . صُدَى بن جحلان أبو أمامة الصحابي . صُنَاج بن الأسعر الصحابي ومن قال فيه صنابحي فقد أخطأ . ضَرِب بن مُقَيْر بن مُسَمِّر بالتصغير فيها كلها أبو التليل القيسي البصري . روى عن معاذة المدنية وغيرها . ونقير أبوه بالنون والقاف ، وقيل بالفاء واللام ثقيل . عزوان بن زيد الزقاشي بعين غير معجمة عبد صالح تابعي . قرثع الضبي بالياء المثثة . كلدة بن حنبل بفتح اللام صحابي . كُي بن كُبا الأسدي الصحابي باللام فيها والأول مشدد مصغر على وزان أبي والثاني مخفف مكبر على وزن عصا فاعله فانه يُغْلَط فيه . مُسَمِّر بن

الريان رأى أنساً. بُيِّسَتْ الحير صحابي. توف الكالى من بكال بطن من حير بكر الباء وتخفيف الكاف وغلب على السنة أهل الحديث فيه فتح الباء وتشديد الكاف. وابصة بن معبد الصحابي. هَيْب بن مُعْقِل مصغر بالباء الموحدة المكورة صحابي ومغل بالعين المنقوطة الساكنة. تَمَذَّان بريد عمر بن الخطاب ضبطه ابن بكير وغيره بالذال المعجمة وضبطه بعض من ألف على كتاب البرديجي بالذال المهملة وإسكان الميم.

وأما الكنى المفردة فمنها أبو العُيَيْنِ مصغر مثنى واسمه معاوية بن سبرة من أصحاب ابن مسعود له حديثان أو ثلاثة. أبو العشاء الذاربي وقديسقى. أبو المُدَّة بكسر الدال المهملة وتشديد اللام ولم يوقف على اسمه روى عنه الأعمش وابن عينة وجماعة ولا نعلم أحداً تابع أبا نعيم الحافظ في قوله أن اسمه عبيد الله ابن عبيد الله المدنى. أبو مُرَايَةَ العجلي عرفاه بضم الميم وبعد الألف ياء مشناة من تحت واسمه عبد الله بن عمرو تابعى روى عنه قتادة. أبو مُعَيْد مصغر مخفف الياء. حفص بن غيلان الهمداني روى عن مكحول وغيره. وأما الأفراد من الألقاب فثالثها سفينة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصحابة لقب فرد واسمه مهران على خلاف فيه. مُتَدَل بن علي وهو بكسر الميم. روى عن الخطيب وغيره ويقولونه كثيراً بفتحها وهو لقب واسمه عمرو. تَحْنُون بن سعيد التنوخي القيرواني صاحب المدونة على مذهب مالك لقب فرد واسمه عبد السلام. ومن ذلك مُطَّيْن الحضرمي، ومُشْكِدَانَةُ الجملي في جماعة آخرين سنذكرهم في نوع الألقاب إن شاء الله تعالى، والله أعلم.

النوع الموفى خمسين : معرفة الأسماء والكنى

تجب الأسماء والكنى كثيرة، منها تحاب على بن المديني، وتحاب مسلم، وتحاب النسائي، وتحاب الحاكم الكبير أبي أحمد الحافظ، ولابن عبد البر في أنواع منه تَجَب لطيفة راقية. والمراد بهذه الترجمة بيان أسماء ذوى الكنى.

والمصنف في ذلك يؤب كتابه على الكنى ميئاً أسماء أصحابها . وهذا من المطلوب لم يزل أهل العلم بالحديث يُعْتَنُون به ويحفظونه ويتطرحونه فيما بينهم ويتقصبون من جهله وقد ابتكرت فيه تقسيماً حسناً ، فأقول : أصحاب الكنى فيها على ضروب :

أحدها : الذين سمو بالكنى فأسماءهم كنام لا أسماء لهم غيرها . وينقسم هؤلاء إلى قسمين . أحدهما : من له كنية أخرى سوى الكنية التي هي اسمه فصار كأن للكنية كنية وذلك طريف عجيب . وهذا كأبي بكر بن عبد الرحمن ابن الحارث بن هشام المخزومي أحد فقهاء المدينة السبعة وكان يقال له « رهاب قريش » اسمه أبو بكر وكنيته أبو عبد الرحمن . وكذلك أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري يقال إن اسمه أبو بكر وكنيته أبو محمد ، ولا نظير لهذين في ذلك قاله الخطيب . وقد قيل إنه لا كنية لابن حزم غير الكنية التي هي اسمه . الثاني من هؤلاء : من لا كنية له غير الكنية التي هي اسمه . مثاله أبو بلال الأشعري الرازي عن شريك وغيره روى عنه أنه قال : ليس لي اسم ، اسمي وكنيتي واحد . وهكذا أبو حصين بن يحيى بن سليمان الرازي بفتح الحاء . روى عنه جماعة منهم أبو حاتم الرازي وسأله : هل لك اسم ؟ فقال : لا ، اسمي وكنيتي واحد .

الضرب الثاني : الذين عرفوا بكنام ولم يوقف على أسمائهم ولا على حالهم فيها هل هي كنام أو غيرها . مثاله من الصحابة أبو أناس بالنون الكتاني ويقال الدُّبْلِيُّ من رهط أبي الأسود الدُّبْلِيِّ ويقال فيه الدُّبْلِيُّ بالضم والمهزلة مفتوحة في النسب عند بعض أهل العربية ومكسورة عند بعضهم على الشذوذ فيه . وأبو موشبة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأبو شيبة الحنظلي الذي مات في حصار القسطنطينية ودفن هناك مكانه . ومن غير الصحابة أبو الأيضا الرازي عن أنس بن مالك أبو بكر بن نافع مولى ابن عمر روى عنه مالك وغيره . أبو النجيب مولى عبد الله بن عمرو بن العاص بالنون المفتوحة في أوله وقيل بالفاء .

المضومة اثنتين من فوق . أبو حرب بن أبي الأسود الدئلي . أبو حريز الموقفي ، والموقف محلة بمصر . روى عنه ابن وهب وغيره ، والله أعلم .

الضرب الثالث : الذين لقبوا بالكنى ولهم غير ذلك كنى وأسماء . مثاله : علي بن أبي طالب رضى الله عنه يلقب بأبي تراب ويكنى أبا الحسن . أبو الزناد عبد الله بن ذكوان كنيته أبو عبد الرحمن وأبو الزناد لقب . وذكر الحافظ أبو الفضل الفلكي فيما بلغنا عنه أنه كان يغضب من أبي الزناد وكان عالماً مفتناً . أبو الرجال محمد بن عبد الرحمن الأنصارى كنيته أبو عبد الرحمن ، وأبو الرجال لقبٌ لقب به لأنه كان له عشرة أولاد كلهم رجال . أبو تميلة بتاء مضومة مثناة من فوق يحيى بن واضح الأنصارى المروزي يكنى أبا محمد وأبو تميلة لقب وثقه يحيى بن معين وغيره وأنكر أبو حاتم الرازي على البخاري إدخاله إياه في كتاب الضعفاء . أبو الأذان الحافظ عمر بن إبراهيم يكنى أبا بكر ، وأبو الأذان لقبٌ لقب به لأنه كان كبير الأذنين . أبو الشيخ الأصباني عبد الله بن محمد الحافظ كنيته أبو محمد وأبو الشيخ لقب . أبو حازم المبدوي الحافظ عمر بن أحمد ، كنيته أبو حفص وأبو حازم لقب وإنما استفدناه من كتاب الفلكي في الألقاب ، والله أعلم .

الضرب الرابع : من له كنيان أو أكثر . مثال ذلك عبد الملك بن عبد العزيز بن جريح كانت له كنيان أبو خالد وأبو الوليد . عبد الله بن عمر بن حفص العمرى أخو عبيد الله روى أنه كان يكنى أبا القاسم فتركها واكتفى أبا عبد الرحمن . وكان لشيخنا منصور بن أبي المعالي النيسابوري حفيد الفراوي ثلاث كنى : أبو بكر ، وأبو الفتح ، وأبو القاسم ، والله أعلم .

الضرب الخامس : من اختلف في كنيته فذكر له على الاختلاف كنيان أو أكثر واسمه معروف ، ولعبد الله بن عطاء الأبراهيمي المروى من المتأخرين فيه مختصر . مثاله أسامة بن زيد حب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قيل كنيته أبو زيد . وقيل أبو محمد . وقيل أبو عبد الله ، وقيل أبو خارجة . أبي بن كعب

أبو المنذر، وقيل أبو الطفيل . قيس بن ذؤيب أبو إسحق وقيل أبو سعيد .
القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق أبو عبد الرحمن وقيل أبو محمد . سليمان بن
بلال المدنى أبو بلال وقيل أبو محمد . وفى بعض من ذكر فى هذا القسم من هو
فى نفس الأمر ملتحق بالضرب الذى قبله ، والله أعلم .

الضرب السادس : من عرفت كنيته واختلف فى اسمه . مثاله من الصحابة
أبو بصرة الغفارى على لفظ البصرة البلدة قيل اسمه جميل بن بصرة بالجم وقيل
جميل بالخاء المهملة المضمومة وحر الأصح . أبو حنيفة السوائى قيل اسمه وهب
ابن عبد الله وقيل وهب الله بن عبد الله . أبو هريرة الدوسى اختلفت فى اسمه
واسم أبيه اختلاف كثير جداً لم يختلف مثله فى اسم أحد فى الجاهلية والاسلام .
وذكر ابن عبد البر أن فيه نحو عشرين قولة فى اسمه واسم أبيه وأنه لكثرة
الاضطراب لم يفسح عنه فى اسمه شئ . يمتدح عليه إلا أن عبد الله أو عبد الرحمن
هو الذى يسكن إليه القلب فى اسمه فى الاسلام . لا ذكر عن محمد بن إسحق أن
اسمه عبد الرحمن ابن محرز . قال : وعلى هذا اعتمدت طائفة ألفت فى الأسماء
والكنى . قال وقال أبو أحمد الحاكم : أصح شئ عندنا فى اسم أبي هريرة
عبد الرحمن بن محرز . ومن غير الصحابة أبو بردة بن أبي موسى الأشعرى أكثرهم
على أن اسمه عامر ، وعن ابن معين أن اسمه الحارث . أبو بكر بن عياش راوى
قراءة عاصم اختلف فى اسمه على أحد عشر قولاً ، قال ابن عبد البر : إن صح
له اسم فهو شعبة لا غير وهو الذى صححه أبو زرعة . قال ابن عبد البر : وقيل
اسمه كنيته وهذا أصح إن شاء الله لأنه روى عنه أنه قال ما لى اسم غير أبى بكر ،
والله أعلم .

السابع : من اختلف فى كنيته واسمه معاً وذلك قليل . مثاله : سفينة مولى
رسول الله صلى الله عليه وسلم . قيل اسمه عمير ، وقيل صالح ، وقيل مهران ،
وكنيته أبو عبد الرحمن ، وقيل أبو التختى ، والله أعلم .

الثامن : من لم يختلف فى كنيته واسمه وعرفا جميعاً واشتهرا . ومن أمثله
أئمة المذاهب ذوو أبى عبد الله ، مالك ، وعبد بن إدريس الشافعى ، وأحمد بن
حنبل ، وسفيان الثورى ، وأبو حنيفة النعمان بن ثابت فى خلق كثير . التاسع :
من اشتهر بكنيته دون اسمه واسمه مع ذلك غير مجهول عند أهل العلم بالحديث .
ولابن عبد البر تصنيف ملج فيمن بعد الصحابة منهم . مثاله أبو إدريس الخولاني
اسمه عايد الله بن عبد الله . أبو اسحق السيعى اسمه عمرو بن عبد الله . أبو الأشعث
الصنعاني من صنعاء دمشق اسمه شراحيل بن آدة بهمة ممدودة بعدها دال مهملة
مفتوحة مخففة ومنهم من شدد الدال ولم يمهده . أبو الضحى مسلم بن صديح بضم
الصاد المهملة . أبو حازم الأعرج الزاهد الراوى عن سهل بن سعد وغيره اسمه
سلة بن دينار ومن لا يحصى ، والله أعلم .

النوع الحادى والخمسون : معرفة كنى المعروفين بالاسماء دون الكنى

وهذا من وجه ضد هذا النوع الذى قبله ومن شأنه أن يتوَّب على الاسماء
ثم تبين كانها بخلاف ذلك ، ومن وجه آخر يصلح لأن يجعل قسما من أقسام
ذاك من حيث كونه قسما من أقسام أصحاب الكنى ، وقل من أفرده بالتصنيف
وبلغنا أن لأبى حاتم بن حبان البستى فيه كتابا . ولنجمع فى التمثيل جماعات فى
كنية واحدة تقريباً على الضابط . فمن يكنى بأبى محمد من هذا القبيل من
الصحابة رضى الله عنهم أجمعين ، طلحة بن عبيد الله التميمى ، عبد الرحمن بن
عوف الزهرى ، الحسن بن على بن أبى طالب الهاشمى ، ثابت بن قيس بن الشماش ،
عبد الله بن زيد صاحب الأذان الأنصاريان ، كعب بن عُجْرة ، الأشعث بن قيس ،
معقل بن سنان الأنجى ، عبد الله بن جعفر بن أبى طالب ، عبد الله بن بُحَيَّة ،
عبد الله بن عمرو بن العاص ، عبد الرحمن بن أبى بكر الصديق ، جبير بن مطعم ،
الفضل بن العباس بن عبد المطلب ، حويط بن عبد العزى ، محمود بن الربيع ،

عبد الله بن ثعلبة بن صغير .

ومن يكنى منهم بأبي عبد الله : الزبير بن العوام ، الحسين بن علي بن أبي طالب ، سلمان الفارسي ، عامر بن ربيعة العدوي ، حذيفة بن اليان ، كعب بن مالك ، رافع بن خديج ، سمارة بن حزم ، النعمان بن بشير ، جابر بن عبد الله ، عثمان بن حنيف ، حارثة بن النعمان ، وهؤلاء السبعة أنصارون : ثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، المغيرة بن شعبة ، شرحبيل بن حسنة ، عمرو بن العاص ، محمد بن عبد الله بن جحش ، معقل بن يسار ، وعمرو بن عامر المزنيان . ومن يكنى منهم بأبي عبد الرحمن : عبد الله بن مسعود ، معاذ بن جبل ، زيد بن الخطاب أخو عمر بن الخطاب ، عبد الله بن عمر بن الخطاب ، محمد بن مسلمة الأنصاري ، عويم بن ساعدة على وزن نعيم ، زيد بن خالد الجني ، بلال بن الحارث الأزني ، مغلوثة بن أبي سفيان ، الحارث بن هشام المخزومي ، المشور بن بحرمة . وفي بعض من ذكرناه من قبل في كنيته غير ما ذكرناه ، والله أعلم .

النوع الثاني والخسون : معرفة ألقاب المحدثين ومن يذكر معهم

وفيها كثرة . ومن لا يعرفها يوشك أن يظنها أسامى وأن يجعل من ذكر باسمه في موضع وبلقبه في موضع شخصين كما اتفق لكثير من ألف . ومن صنفها أبو بكر أحمد بن عبد الرحمن الشيرازي الحافظ ثم أبو الفضل بن الفلكي الحافظ . وهي تنقسم إلى ما يجوز التعريف به وهو ما لا يكره الملقب ، وإلى ما لا يجوز وهو ما يكره الملقب . وهذا أنموذج منها عتار . روينا عن عبد القتي بن سعيد الحافظ أنه قال : رجلان جليلان لزمهما لقبان قبيحان : معاوية بن عبد الكريم الضال وإنما ضل في طريق مكة ، وعبد الله بن محمد الضعيف وإنما كان ضعيفاً في جسمه لا في حديثه . قلت : وثالث ، وهو عارم أبو النعمان محمد بن الفضل السدوسي وكان عبداً صالحاً بعيداً من العرامة^(١) ، والضعيف هو الطرسوسي أبو محمد

(١) هي الفساد - تدريب . وله ترجمة في تذكرة الحفاظ (ج ١ ، ص ٢٧٠) - محمد وألقاب الطبايع .

سمع أبا معاوية الضرير وغيره كتب عنه أبو حاتم الرازي وزعم أبو حاتم ابن حبان أنه قيل له الضعيف لا تقانه وضبطه .

غُندَر لقب محمد بن جعفر البصري أبي بكر . وسبه ما روينا أن ابن جريج قدم البصرة فحدثهم بحديث عن الحسن البصري فأنكروه عليه وشغبوا وأكثر محمد بن جعفر من الشغب عليه فقال له : اسكت يا غندرا وأهل الحجاز يسمون المشغب غندراً . ثم كان بعده غنادرة كل منهم يلقب بغندر ، منهم محمد بن جعفر الرازي أبو الحسين غندر روى عن أبي حاتم الرازي وغيره ، ومنهم محمد ابن جعفر أبو بكر البغدادي غندر الحافظ الجوال حدث عنه أبو نعيم الحافظ وغيره . ومنهم محمد بن جعفر بن دُرَّان البغدادي أبو الطيب روى عن أبي خليفة الجمحي وغيره ، وآخرون لقبوا بذلك ممن ليس بمحمد بن جعفر . غُنْجَار لقب عيسى بن موسى التيمي أبي أحمد البخاري متقدم حدث عن مالك والثوري وغيرهما لقب بغنجار لمرة وجنتيه . وغنجار آخر متأخر وهو أبو عبد الله محمد ابن أحمد البخاري الحافظ صاحب تاريخ بخاري مات سنة ثلثي عشرة وأربعمائة ، والله أعلم . صاعقة هو أبو يحيى محمد بن عبد الرحيم الحافظ روى عنه البخاري وغيره . قال أبو علي الحافظ : إنما لقب صاعقة لحفظه وشدة مذاكرته ومطالبته . شباب لقب خليفة بن خياط العصفري صاحب التاريخ سمع غندراً وغيره . زُنيج بالنون والجيم لقب أبي غسان محمد بن عمرو الأصهباني الرازي روى عنه مسلم وغيره . رُسْتَنَ لقب عبد الرحمن بن عمر الأصهباني . سُنيْد لقب الحسين بن داود المصيصي صاحب التفسير روى عنه أبو زرعة وأبو حاتم الحافظان وغيرهما . بِنْدَار لقب محمد بن بشار البصري روى عنه البخاري ومسلم والناس . قال ابن الفلكي إنما لقب بهذا لأنه كان بِنْدَار الحديث^(١) . قِصْر لقب أبي النضر هاشم

(١) بِنْدَار الحديث أي مكثر أمته . والبندار من يكون مكثرًا من شيء يشتره ثم يبعه . قاله السمعاني أبو سعيد ووجدته بخطه - مؤلف . أم هاشم المطبوعة نقلًا عن الأصل . وهاشم الأحمدية التي عليها خط الحافظ أحمد العراقي : وفي القاموس بِنْدَار الحديث أي حافظه وهو بضم الباء - محمد وإبغ البلاغ .

ابن القاسم المعروف روى عنه أحمد بن حنبل وغيره .
 الأخص لقب جماعة منهم أحمد بن عمران البصري النحوي متقدم روى
 عن زيد بن الحباب وغيره وله غريب الموطأ . وفي النحويين أخافش ثلاثة
 مشهورون أكبرهم أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد وهو الذي ذكره سيويه
 في كتابه . والثاني سعيد بن مسعدة أبو الحسن الذي يروى عنه كتاب سيويه وهو
 صاحبه . والثالث أبو الحسن علي بن سليمان صاحب أبوي العباس النحويين أحمد
 ابن يحيى الملقب بشعلب ومحمد بن يزيد الملقب بالبرد .
 هو محمد بن إبراهيم الحافظ البغدادي : جَزَرَة لقب صالح بن محمد البغدادي
 الحافظ لقب بذلك من أجل أنه سمع من بعض الشيوخ ما روى عن عبد الله بن
 بسر أنه كان يمر في جَزَرَة فصحبها وقال جَزَرَة بالجمع فذهبت عليه وكان ظريفاً له
 نوادر تحكى ^(١) . **عبد العجل** لقب أبي عبد الله الحسين بن محمد بن حاتم البغدادي
 الحافظ ^(٢) . كِلْجَة هو محمد بن صالح البغدادي الحافظ : ماغته بلفظ -الغني-
 لفعل الغم هو لقب علان بن عبد الصمد وهو علي بن الحسن بن عبد الصمد
 البغدادي الحافظ ويجمع فيه بين اللقبين فيقال علان ماغته . وهؤلاء البغداديون
 الخمسة رويتا عن يحيى بن معين هو لقبهم وهم من كبار أصحابه وحفاظ الحديث .
 سَجَّادَة المشهور ^(٣) هو الحسن بن حماد سمع وكيعاً وغيره . مُشَكَّدَانَة ^(٤) ومعناه
 بالفارسية حبة المسك أو وعاء المسك لقب عبد الله بن عمر بن محمد بن أبان .
 مظئ بفتح الياء لقب أبي جعفر الحضرمي غاطبها بذلك أبو نعيم الفضل بن دكين
 فلقبها بهما . عبدان لقب لجماعة أكبرهم عبد الله بن عثمان المروزي صاحب ابن
 المبارك وراويته . رويتا عن محمد بن طاهر المقدسي أنه إنما قيل له عبدان لأن
 كنيته أبو عبد الرحمن واسمه عبد الله فاجتمع في كنيته واسمه العبدان ، وهذا

(١) قال المؤلف عبيد بن رستم العجل صفة له ولا يقال عبد العجل بإضافة كما عرف في إضافة الاسم
 إلى اللقب كما في قولهم : فليس قبة ، وبابه والفرق ظاهر . (٢) إنما قلت : سجادة المشهور ، لأن نية سجادة
 آخر اسمه الحسين بن أحمد روى عنه ابن عدي الجرجاني الحافظ وغيره . (٣) تلفظ كلمة : مشك ، بضم الميم
 ثم بلاد ماوراءالنهر ويكبره في بلاد فارس - من غياث القات .

لا يصح بل ذلك من تغيير العامة للأسماء وكسرهم لها في زمان صغر المسمى أو نحو ذلك. كما قالوا في علي «عَلان»، وفي أحمد بن يوسف السلي وغيره «حمدان»، وفي وهب بن بقية الواسطي «وهبان»، والله أعلم.

النوع الثالث والخمسون : معرفة المؤتلف والمختلف من الأسماء والأنساب وما يلتحق بها

وهو ما يألف أى يتفق في الخط صورته ويختلف في اللفظ صيغته . هذا فن جليل من لم يعرفه من المحدثين كثير عثاره ولم يعدم مخجلاً وهو منتشر لا ضابط في أكثره يفزع إليه وإنما يضبط بالحفظ تفصيلاً . وقد صنفت فيه كتب كثيرة مفيدة ومن أكملها «الأكال» لأبي نصر بن ماكولا على أعواز فيه . وهذه أشياء مما دخل منه تحت الضبط مما يكثر ذكره . والضبط فيها على قسمين على العموم وعلى الخصوص .

. فن القسم الأول : سلام وسلام . جميع ما يرد عليك من ذلك فهو بتشديد اللام إلا خمسة وهم : سلام والد عبد الله بن سلام الأسرائيلي الصحابي ، وسلام والد محمد بن سلام البيكندی البخارى شيخ البخارى لم يذكر فيه الخطيب وابن ماكولا غير التخفيف . وقال صاحب المطالع : منهم من خفف ومنهم من ثقل وهو الأكثر . قلت : التخفيف أثبت وهو الذى ذكره «خضجار» في تاريخ بخارى وهو أعلم بأهل بلاده . وسلام بن محمد بن ناهض المقدسى ، روى عنه أبو طالب الحافظ والطبراني . وسماء الطبراني سلامة . وسلام جد محمد بن عبد الوهاب بن سلام المتكلم الجبائي أبى على المعتزلى . وقال البرد في كامله : ليس في العرب سلام مخفف اللام إلا والد عبد الله بن سلام وسلام بن أبى الحقيق . قال : وزاد آخرون سلام بن مشكم خماراً كان في الجاهلية والمعروف فيه التشديد . والله أعلم .

«عمارة وعمارة» . ليس لنا عمارة كسر العين إلا أبى بن عمارة من الصحابة ،

ومنه من ضمه ومن عدها عماره بالضم ، والله أعلم . كَرِيْزٌ وكَرِيْزٌ . حكى أبو على الفسائى فى كتابه « تهيد المهمل » عن محمد بن وضاح أن كَرِيْزا بفتح الكاف فى خراطة وكَرِيْزا بضمها فى عهد شمس بن عبد مناف . قلت : وكَرِيْز بضمها موجود أيضاً فى غيرهما ولا نستدرك فى المفتوح بأيوب بن كَرِيْز الراوى عن عبد الرحمن بن غنم لكون عبد الغنى ذكره بالفتح لأنه بالضم كذلك ذكره الدارقطى وغيره . حِزَامٌ بالزay فى قريش وحرام بالراى المهمله فى الأنصار ، والله أعلم . ذكر أبو على بن البردائى أنه سمع الخطيب الحافظ يقول : العيشيون بصريون^(١) والمبسيون كوفيون^(٢) والعنسيون شاميون^(٣) . قلت : وقد قاله قبله الحاكم أبو عبد الله وهذا على الثالب : الأول بالسين المعجمة ، والثانى بالباء الموحدة ، والثالث بالنون والسين فيها غير معجمة . أبو عبيدة كله بالضم . بلغنا عن الدارقطى أنه قال : لا نعلم أحداً يكنى أبا عبيدة بالفتح . وهذه أشياء اجتهدت فى ضبطها متبهماً من ذكرهم الدارقطى وعبد القى وابن ماكولا ، منها السفر بأسكان الفاء والسفر بفتحها وجدت الكنى من ذلك بالفتح والباقي بالاسكان . ومن المغاربة من سكن الفاء من أبى السفر سعيد بن محمد . وذلك خلاف ما يقوله أصحاب الحديث حكاه الدارقطى عنهم .

غسل بكسر العين المهمله واسكان السين المهمله وغسل بفتحها . وجدت الجميع من القليل الأول . ومنهم غسل بن سفيان ، إلا غسل بن ذكران الأخبارى البصرى فإنه بالفتح . ذكره الدارقطى وغيره ووجده بخط الامام أبى منصور الأزهرى فى كتابه « تهذيب اللغة » بالكسر والاسكان أيضاً ولا أراه ضبطه ، والله أعلم . غَنَامٌ بالغين المعجمة والنون المشددة وغَنَامٌ بالعين المهمله والشاء المثله المشددة . لا يعرف من القليل الثانى غير غنام بن على العامرى الكوفى والد على بن غنام الزاهد والباقر من الأول منهم غنام بن أوس صحابى بدرى ، والله أعلم . مُقَيْرٌ ومُقَيْرٌ . الجميع بضم القاف ومنهم مكى بن قعير عن جعفر بن سليمان

(١) منهم عبد الرحمن بن المبارك . (٢) منهم عبيد الله بن موسى . (٣) منهم عمر بن حاتم ، ولإل بن سعد التميمى .

إلا امرأة مسروق بن الأجدع قَيمير بنت عمرو فاتها بفتح القاف وكسر الميم ،
 والله أعلم . مِسْوَر ومِسْوَر . أما مِسْوَر بضم الميم وتشديد الواو وفتحها فهو
 مسور بن يزيد المالكي الكاهلي له صحبة . ومِسْوَر بن عبد الملك البريعي روى
 عنه معن بن عيسى ذكره البخارى . ومن سواهما فيما نعلم بكسر الميم وإسكان
 السين ، والله أعلم . الخِثَال والخِثَال . لا نعرف في رواية الحديث أو فيمن ذكر
 منهم في كُتُب الحديث المتداولة الخِثَال بالخاء المهملة صفة لا إسمًا إلا هرون بن
 عبد الله الخِثَال والد موسى بن هرون الخِثَال الحافظ . حكى عبد الغنى الحافظ أنه
 كان بزأراً فلما تزهد حل . وزعم الخليلي وابن الفلكي أنه لقب بالخِثَال لكثرة ما
 حل من العلم ولا أرى ما قاله يصح . ومن عداه فالخِثَال بالميم منهم محمد بن
 مهران الخِثَال حدث عنه البخارى ومسلم وغيرهما ، والله أعلم . وقد يوجد في هذا
 الباب ما يؤمن فيه من الغلط ويكون اللفظ فيه مصيباً كيف ما قال . مثل
 عيسى بن أبي عيسى الخِثَال وهو أيضاً الخِثَال والخِثَال إلا أنه اشتهر بعيسى الخِثَال
 بالخاء والنون كان خياطاً للثياب . ثم ترك ذلك وصار خياطاً يبيع الخِثَال . ثم
 ترك ذلك وصار خياطاً يبيع الخِثَال الذى تأكله الابل . وكذلك مسلم الخِثَال
 بالباء المنقوطة بوحدة اجتمع فيه الأوصاف الثلاثة حكى اجتماعها في هذين
 الشخصين الامام الدارقطني ، والله أعلم .

القسم الثانى : ضبط ما فى الصحيحين أو ما فيها مع الموطأ من ذلك على
 الخصوص . فن ذلك بشار بالسين المنقوطة والدُّبْدَار محمد بن بشار . وسائر من
 فى الكتاتين يسار بالياء المثناة فى أوله والسين المهملة ذكر ذلك أبو على النسائى فى
 كتابه ، وفيها جميعاً سَيَّار بن سلامة وسيار بن أبى سيار وَزْدَان ولكن ليسا
 على هذه الصورة وإن قارباً ، والله أعلم . جميع ما فى الصحيحين والموطأ مما
 هو على صورة بشر فهو بالسين المنقوطة وكسر الباء ، إلا أربعة فانهم السين
 المهملة وضم الباء . وهم عبد الله بن بُدْر المازنى من الصحابة ، وبسر بن سعيد .

وُبَسِّرَ بن عبيد الله الحضرمي ، وُبَسِّرَ بن مفتح بن الدلي . وقد قيل في ابن مفتح
 بشر بالثين المنقوطة حكاه أحمد بن صالح المصري عن جماعة من ولده ورهطه .
 وبالأول قال مالك والأكثر ، والله أعلم . وجميع ما فيها على صورة بشر بالياء
 المثناة من تحت قبل الراء فهو بالثين المنقوطة والياء الموحدة المفتوحة إلا أربعة .
 فاثنتان منهم بضم الباء وفتح الثين المعجمة وهما يُبَشِّرُ بن كعب العدوي ، وُبَشِّرُ
 بن يسار . والثالث يُسَيِّرُ بن عمرو وهو بالسين المهملة وأوله ياء مثناة من تحت
 مضمومة ويقال فيه أيضاً اسير . والرابع كَقَطَنُ بن نُتَيْرٍ وهو بالنون المضمومة
 والسين المهملة ، والله أعلم . كل ما فيها على صورة يزيد فهو بالزاي والياء المثناة
 من تحت إلا ثلاثة : أحدها بُرَيْدُ بن عبد الله بن أبي بردة فانه بضم الباء الموحدة
 وبالراء المهملة . والثاني محمد بن عرعة بن البريد فانه بالياء الموحدة والراء المهملة
 الميكورتين . وبعدمها نون ساكنة . وفي كتاب «عدة المحدثين» وغيره أنه
 بفتح الباء والراء والأول أشهر ولم يذكر ابن ما كولا غيره . والثالث على بن هاشم
 ابن البريد فانه بفتح الباء الموحدة والراء المهملة المكسورة والياء المثناة من
 تحت ، والله أعلم . كل ما يأتي فيها من البراء فهو بتخفيف الراء إلا أبا معشر
 البراء ، وأبا العالية البراء فانهما بتشديد الراء . والبراء الذي يرى العود ، والله أعلم .

ليس في الصحيحين والموطأ جارية بالجم إلا جارية بن قدامة ويزيد بن
 جارية ومن عداهما فهو حارثة بالخاء والثاء ، والله أعلم . ليس فيها حريز بالخاء
 في أوله والزاي في آخره ، إلا حريز بن عثمان الرحبي الحمصي ، وأبو حريز
 عبد الله بن الحسين القاضي الراوي عن عكرمة وغيره ومن عداهما جرير بالجم .
 وربما اشتبهتا بجُحْدِيرٍ بالذال وهو فيها والد عمران بن حدير ووالد زيد وزيد ابني
 حدير ، والله أعلم . ليس فيها حراش بالخاء المهملة إلا والد ربيع بن حراش
 ومن بقى من اسمه ح . هذه الصورة فهو خراش بالخاء المعجمة . والله أعلم .
 ليس فيها حصيص مع الخاء إلا في أبي حصين عثمان بن عاصم الأسدي ومن

عداه مٌحصين بضم الحاء وجميعه بالصاد المهملة إلا مٌحصين بن المنذر أبا ساسان فانه بالصاد المعجمة ، والله أعلم . كل ما فيها من حازم وأبي حازم فهو بالحاء المهملة إلا محمد بن حازم أبا معاوية الضرير فانه بخاء معجمة ، والله أعلم . الذى فيها من حَبَّان بالحاء المفتوحة والباء الموحدة المشددة حبان بن منقذ والد واسع ابن حبان وجد محمد بن يحيى بن حبان ، وجد حبان بن واسع بن حبان . وحبان ابن هلال منسوباً وغير منسوب عن شعبة وعن وهيب وعن همام بن يحيى وعن أبان بن يزيد وعن سليمان بن المغيرة وعن أبي عوانة . والذى فيها من حبان بكسر الحاء حبان بن عطية . وحبان بن موسى وهو حبان غير منسوب عن عبد الله هو ابن المبارك وابن العرقه اسمه أيضاً حبان ومن عدا هؤلاء فهو حبان بالياء المثناة من تحت ، والله أعلم .

الذى فى هذه الكتب من مٌخيب بالحاء المعجمة المضمومة خيب بن عدى وخيب بن عبد الرحمن بن خيب بن يساف وهو خيب غير منسوب عن حفص ابن عاصم وعن عبد الله بن محمد بن ممن وأبو خيب عبد الله بن الزبير ومن عداهم فبالحاء المهملة ، والله أعلم . ليس فيها حُكيم بالضم إلا حكيم بن عبد الله ورُزَيْق بن حُكيم ، والله أعلم . كل ما فيها من رَباح فهو بالباء الموحدة إلا زياد بن رباح وهو أبو قيس الراوى عن أبي هريرة فى أشراف الساعة ومفارقة الجماعة فانه بالياء المثناة من تحت عند الأكثرين . وقد حكى البخارى فيه الوجهين بالباء والياء ، والله أعلم . زُريد وزَيد . ليس فى الصحيحين إلا زييد بالياء الموحدة وهو زَيد بن الحارث الياشى . وليس فى الموطأ من ذلك إلا زييد يائين مشائين من تحت وهو زييد بن الصلت بكسر أوله ويضم ، والله أعلم . فيها سليم بفتح السين واحد وهو سليم بن حيان ومن عداها فيها فهو سَليم بالضم ، والله أعلم . وفيها سلم بن زَرْير ، وسلم بن قتيبة ، وسلم ابن أبي الديال ، وسلم بن عبد الرحمن ، هؤلاء الأربعة باسكان اللام ومن عداهم

سالم بالآلف ، والله أعلم .

وفيه سريح بن يونس ، وسريح بن النعمان ، وأحمد بن أبي سريح ، هؤلاء الثلاثة بالجيم والسين المهمة ومن عداهم فيها فهو بالشين المنقوطة والحاء المهمة ، والله أعلم . وفيها سلمان الفارسي ، وسلمان بن عامر ، وسلمان الأغر ، وعبد الرحمن بن سلمان ، ومن عدا هؤلاء الأربعة سلمان بالياء . وأبو حازم الأشجعي الراوي عن أبي هريرة ، وأبو رجاء مولى أبي قلابة كل واحد منهما اسمه سلمان بغير ياء لكن ذكرنا بالكنية ، والله أعلم . فيها سَلِمَةُ بكسر اللام حمرو ابن سلمة الجرجسي إمام قومه ، وبنو سلمة القبيلة من الأنصار والباقي سلمة بفتح اللام ، غير أن عبد الحافظ بن سلمة في كتابه من لم يذكر فيه الفتح والكسر ، والله أعلم . وفيها ستان بن أبي ستان الدؤلي ، وستان بن سلمة ، وستان بن ربيعة أبو ربيعة ، وأحمد بن ستان ، وأم ستان ، وأبو ستان حضار بن مرة الشيباني . ومن عدا هؤلاء الستة شيان بالشين المنقوطة والياء ، والله أعلم . عبيدة بفتح العين ليس في الكتب الثلاثة إلا عبيدة التلماني ، وعبيدة ابن حميد ، وعبيدة بن سفيان ، وعامر بن عبيدة الباهلي . ومن عدا هؤلاء الأربعة فعبيدة بالضم ، والله أعلم . عبيدة بغير هاء التأنيث هو بالضم حيث وقع فيها . وكذلك عبادة بالضم حيث وقع إلا محمد بن عبادة الواسطي من شيوخ البخاري فإنه بفتح العين وتخفيف الباء ، والله أعلم . عبدة هو باسكان الباء حيث وقع في هذه الكتب إلا عامر بن عبدة في خطبة كتاب مسلم ، وإلا ربيعة بن عبدة على أن فيها خلافاً منهم من سكن الباء منها أيضاً . وعند بعض رواة مسلم عامر بن عبد بلاها ، ولا يصح ، والله أعلم . عبادة هو فيها بفتح العين وتشديد الباء إلا قيس بن عبادة فإنه بضم العين وتخفيف الباء ، والله أعلم . ليس فيها عَقِيلٌ إلا عَقِيلُ بن خالد ، ويحيى بن عَقِيل ، وبنو عَقِيل للقبيلة . ومن عدا هؤلاء عَقِيلُ بفتح العين ، والله أعلم . وليس فيها واقد بالفاء

أصلاً وجميع ما فيها واقد بالقاف ، والله أعلم .
ومن الأنساب ذكر القاضي الحافظ عياض أنه ليس في هذه الكتب
الائلي بالباء الموحدة أى المضمومة ، وجميع ما فيها على هذه الصورة فانما هو
الائلي^(١) بالياء المنقوطة بائنتين من تحت . قلت : روى مسلم الكثير عن شيان
ابن فروخ وهو أبئلي بالباء الموحدة ، لكن إذا لم يكن في شيء من ذلك منسوباً لم
يلحق عياضاً منه تخطئة ، والله أعلم . لا نعلم في الصحيحين البزار بالراء المهملة في
آخره إلا خلف بن هشام البزار والحسن بن الصباح البزار ، وأما محمد بن الصباح
البزار وغيره فهما فو بزايين ، والله أعلم . وليس في الصحيحين والموطأ النصرى
بالتون والصاد المهملة إلا ثلاثة : مالك بن أوس بن الحدثان النصرى ،
وعبد الواحد بن عبد الله النصرى ، وسالم مولى النصريين . وسائر ما فيها على هذه
الصورة فهو بصرى بالباء الموحدة ، والله أعلم . ليس فيها التوزى بفتح التاء المثناة
من فوق والواو المشددة المفتوحة والزاي إلا أبو يعلى التوزى محمد بن الصلت
في كتاب البخارى في باب الردة . ومن عداه فهو الثورى بالتاء المثناة . ومنهم
أبو يعلى منذر بن يعلى الثورى خترجا عنه ، والله أعلم . سعيد الجريرى ،
وعباس الجريرى ، والجريرى غير مسمى عن أبى نضرة ، هذا ما فيها بالجيم
المضمومة . وفيها الجريرى بالحاء المهملة يحيى بن بشر شيخ البخارى ومسلم ، والله
أعلم . وفيها الجريرى بفتح الجيم يحيى بن أيوب الجريرى في كتاب البخارى
من ولد جرير بن عبد الله ، والله أعلم .

الجارى فيها بالجيم شخص واحد وهو سعد منسوب إلى الجار مرفأ السفن
بساحل المدينة . ومن عداه الحارثى بالحاء والتاء ، والله أعلم . الحزامى حيث
وقع فيها فهو بالزاي غير المهملة^(٢) ، والله أعلم . السكلى إذا جاء فى الأنصار فهو
(١) نسبة إلى أيلة قرية على بحر القلزم . (٢) في التقريب وشرحنا : الحزامى كلمة بالراء المهملة . وقوله
في صحيح مسلم في حديث أبى اليسر : كان لى على ملان بن ملاس الحزامى مال فأبنت أمه . الحديث ،
قليل هو بالراء . وقيل بالزاي وقيل الجزائى بالجيم والذال وتماه فيه .

٨١
فتح السين نسبة إلى نبي سلة منهم . ومنهم جابر بن عبد الله وأبو قتادة . ثم إن
أهل العربية يفتحون اللام منه في النسب كما في النخعي والصدقي وأبيها وأكثروا
أهل الحديث يقولونه بكسر اللام على الأصل وهو الخنزي والله أعلم . وليس في
الصحيحين والموطأ الحمداني بالأل المقتطعة . فجميع ما فيها على هشوة للصورة
فهو الحمداني بالله الالهة ويكون الميم . وقد قال أبو نصر عن ما كثر لا به
الحمداني في المحدثين يحسبون الميم أكثر ويضم للميم في المأخوذ أكثر وهو
قال بنو الله أعلم به

٨٢
قال بنو الله أعلم به
ويعنى على الحديث إيداعا في سويداء قلبه . وفي بعضها من خوف الانتقاض ما
تقدم في الأسماء المفردة وأنا في بعضها مقلد كتاب القاضى عياض ومستم بالله
فيه وفي جميع أمورى ، وهو سبحانه أعلم .

النوع الرابع والخمسون : معرفة المتفق والمفترق

من الأسماء والأنساب ونحوهما

هذا النوع متفق لفظاً وخطأ بخلاف النوع الذى قبله ، فان
فيه الاتفاق فى صورة الخط مع الاقتراق فى اللفظ . وهذا من قيل ما يسمى
فى أصول الفقه المشترك . وزلق بسببه غير واحد من الأكابر ولم يزل الاشتراك
من مظان الغلط فى كل علم . وللخطيب فيه كتاب المتفق والمفترق ، وهو مع
أنه كتاب خفيلى غير مستوف للأقسام التى أذكرها إن شاء الله تعالى .

فأحدها : المفترق من اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم . مثاله الخليل بن أحمد
سنة ، وفات الخطيب منهم الأربعة الأخيرة . فأولهم النحوى البصرى صاحب
القروض حدث عن عاصم الأحول وغيره . قال أبو العباس المبرد : قش
المفتشون فما وجد بعد نبينا صلى الله عليه وسلم من اسمه أحد قبل أبى الخليل بن
أحمد . وذكر التاريخى أبو بكر أنه لم يزل يسمع النساين والأخباريين يقولون

إنهم لم يعرفوا غيره . واعترض عليه بأبي السقر سعيد بن أحمد احتجاجاً بقول يحيى بن معين في اسم أبيه فانه أقدم . وأجاب بأن أكثر أهل العلم إنما قالوا فيه سعيد بن يحيى ، والله أعلم . والثاني أبو بشر المزني بصرى أيضاً حدث عن المستنير بن أخضر عن معاوية بن قررة . روى عنه العباس العنبري وجماعة . والثالث أصبهاني روى عن روح بن عباد . والرابع أبو سعيد السجزي القاضي الفقيه الحنفي المشهور بخراسان حدث عن ابن خزيمة ، وابن صاعد ، والبعوي ، وغيرهم من الحفاظ المستدين . والخامس أبو سعيد البستي القاضي المهلبی فاضل روى عن الخليل السجزي المذكور وحدث عن أحمد بن مظفر البكري عن ابن أبي خيثمة بتاريخه وعن غيرهما حدث عنه البيهقي الحافظ . والسادس أبو سعيد البستي أيضاً الشافعي فاضل متصرف في علوم ، دخل الأندلس ، وحدث ، ولد سنة ستين وثلاثمائة . روى عن أبي حامد الأسفرائيني وغيره . وحدث عنه أبو العباس العذري وغيره ، والله أعلم .

القسم الثاني : المفترق من اتفقت أسماء آبائهم وأجدادهم أو أكثر من ذلك . ومن أمثله أحمد بن جعفر بن حمدان أربعة كلهم في عصر واحد . أحمد بن القطيعي^(١) البغدادي أبو بكر الراوي عن عبد الله بن أحمد بن حنبل . الثاني السقطي البصري أبو بكر يروي أيضاً عن عبد الله بن أحمد ولكنه عبد الله بن أحمد بن إبراهيم الدورقي . الثالث ديتوري روى عن عبد الله بن محمد بن ستان عن محمد بن كثير صاحب سفيان الثوري . والرابع طرسوسي روى عن عبد الله بن جابر الطرسوسي تاريخ محمد بن عيسى الطباع . محمد بن يعقوب بن يوسف النيسابوري إثنان كلاهما في عصر واحد وكلاهما يروى عنه الحاكم أبو عبد الله وغيره . فأحدهما هو المعروف بأبي العباس الأصم . والثاني هو أبو عبد الله ابن الأخرم الشيباني ويعرف بالحافظ دون الأول ، والله أعلم .

القسم الثالث : ما اتفق من ذلك في الكنية والنسبة معاً . مثله أبو عمران

(١) نسبة لقطيعة كثرية محال بغداد - تدريب .

الجنوبي إثنان : أحدهما التابعي عبد الملك بن حبيب . والثاني اسمه موسى بن سهل بصرى سكن بغداد روى عن هشام بن عمار وغيره روى عنه دُعَاج بن أحمد وغيره . وما يقاربه أبو بكر بن عياش ثلاثة . أولهم القاري المحدث وقد سبق ذكر الخلاف في اسمه . والثاني أبو بكر بن عياش الحمصي الذي حدث عنه جعفر بن عبد الواحد الهاشمي وهو مجهول وجعفر غير ثقة . والثالث أبو بكر بن عياش السليسي الباجدي صاحب كتاب غريب الحديث ، واسمه حسين بن عياش مات سنة أربع ومائتين ياجندا روى عنه علي بن جميل الرقي وغيره ، والله أعلم .

القسم الرابع : عكس هذا . ومثاله صالح بن أبي صالح أربعة . أحدهم مولى التوأمة بنت أمة بن خلف . والثاني أبوه أبو صالح السمان ذكوان الرازي عن أبي هريرة . والثالث صالح بن أبي صالح السدوسي روى عن علي وعاتقة ، روى عنه خلاد بن عمر . والرابع صالح بن أبي صالح مولى عمرو بن حريث ، روى عن أبي هريرة ، روى عنه أبو بكر بن عياش ، والله أعلم .

القسم الخامس : المفقوت من اتفقت أسماء آبائهم ونسبتهم . مثاله محمد بن عبد الله الأنصاري إثنان متقاربان في الطبقة . أحدهما هو الأنصاري المشهور القاضي أبو عبد الله الذي روى عنه البخاري والناس . والثاني كنيته أبو سلمة ضعيف الحديث ، والله أعلم .

القسم السادس : ما وقع فيه الاشتراك في الاسم خاصة أو الكنية خاصة وأشكل مع ذلك لكونه لم يذكر بغير ذلك . مثاله ما رويناه عن ابن خلاد القاضي الحافظ قال : إذا قال عارم « حدثنا حماد » فهو حماد بن زيد ، وكذلك سليمان بن حرب . وإذا قال التبوذكي « حدثنا حماد » فهو حماد بن سلمة ، وكذلك الحجاج بن منهال . وإذا قال عفان « حدثنا حماد » أمكن أن يكون أحدهما . ثم وجدت عن محمد بن يحيى الذهلي عن عفان قال : إذا قلت لكم « حدثنا حماد »

ولم أنسبه فهو ابن سلمة . وذكر محمد بن يحيى فيمن سوى التبوذكى ما ذكره ابن خلاد . ومن ذلك ما روينا عن سلمة بن سليمان أنه حدث يوماً فقال « أخبرنا عبد الله » فقيل له : ابن من ؟ فقال : يا سبحان الله ! أما ترضون فى كل حديث حتى أقول « حدثنا عبد الله بن المبارك أبو عبد الرحمن الحنظلى الذى منزله فى سكة صُغد » . ثم قال سلمة : إذا قيل بمكة « عبد الله » فهو ابن الزبير . وإذا قيل بالمدينة « عبد الله » فهو ابن عمر . وإذا قيل بالكوفة « عبد الله » فهو ابن مسعود . وإذا قيل بالبصرة « عبد الله » فهو ابن عباس . وإذا قيل بخراسان « عبد الله » فهو ابن المبارك . وقال الحافظ أبو يعلى الخليلى القزوينى : إذا قال المصرى « عن عبد الله » ولا ينسبه فهو ابن عمرو بن العاص ، وإذا قال المكي « عن عبد الله » ولا ينسبه فهو ابن عباس . ومن ذلك أبو حمزة بالحلاء والزائى عن ابن عباس إذا أطلق . وذكر بعض الحفاظ أن شعبة روى عن سبعة كلهم أبو حمزة عن ابن عباس وكلهم أبو حمزة بالحلاء والزائى إلا واحداً فإنه بالجيم وهو أبو حمزة^(١) نصر بن عمران الضبعى . ويدرك فيه الفرق بينهم بأن شعبة إذا قال « عن » أبى حمزة عن ابن عباس ، وأطلق فهو عن نصر بن عمران ، وإذا روى عن غيره فهو يذكر اسمه أو نسبه ، والله أعلم .

القسم السابع : المشترك المتفق فى النسبة خاصة . ومن أمثلته الأُميل والأُملى . فالأول إلى آمل طبرستان . قال أبو سعد السمعاني : أكثر أهل العلم من أهل طبرستان من آمل . والثانى إلى آمل سجيجون شهر بالنسبة إليها عبد الله بن حاد الآملى ، روى عنه البخارى فى صحيحه . وما ذكره الحافظ أبو على الفسائى ثم القاضى عياض المغريان من أنه منسوب إلى آمل طبرستان فهو خطأ ، والله أعلم . ومن ذلك الحنفى والحنفى . فالأول نسبة إلى بنى حنيفة ، والثانى نسبة إلى مذهب أبى حنيفة . وفى كل منها كثرة وشهرة . وكان محمد بن طاهر المقدسى وكثير من أهل العلم والحديث وغيرهم يفرقون بينهما فيقولون فى المذهب

(١) أبى بالجيم وقرأ كما صرح به فى التقريب .

ابن الصلاح [النوع الخامس والخمسون : نوع يتركب من النوعين اللذين قبله ١٨٣

« حنين » بالياء ولم أجد ذلك عن أحد من النحويين إلا عن أبي بكر ابن الأنباري
الامام ، قاله في كتابه « الكافي » ولحمد بن طاهر في هذا القسم « كتاب الأنساب
المتفقة » . ووراء هذه الأقسام أقسام أخر لا حاجة بنا إلى ذكرها .

ثم إن ما يوجد من المتفق المفترق غير مقرون ببيان ، فالمراد به قد يدرك
بالنظر في رواياته فكثيراً ما يأتي ميمزاً في بعضها وقد يدرك بالنظر في حال الراوي
والمروى عنه وربما قالوا بذلك بظن لا يقوى . حدث القاسم المطرز يوماً بحديث
« عن أبي همام أو غيره عن الوليد بن مسلم عن سفيان » . فقال له أبو طالب
ابن نصر الحافظ : « من سفيان هذا ؟ فقال : هذا الثوري . فقال له أبو طالب بن
نصر الحافظ : بل هو ابن عينة . فقال له المطرز : من أين قلت ؟ فقال : لأن
الوليد قد روى عن الثوري أحاديث معدودة محفوظة وهو مليء بابن عينة .
واقه أعلم .

النوع الخامس والخمسون : نوع يتركب من النوعين اللذين قبله

وهو أن يوجد الاتفاق المذكور في النوع الذي فرغنا منه آنفاً في اسمي
شخصين أو كنيتهما التي عرفا بها ويوجد في نسبها أو نسبتهما الاختلاف والاتلاف
المذكوران في النوع الذي قبله ، أو على العكس من هذا بأن يختلف ويألف
أسمائهما ويتفق نسبهما أو نسبتهما إسمائاً أو كنية . ويلتحق بالمؤلف والمختلف فيه
ما يتقارب ويشبه وإن كان مختلفاً في بعض حروفه في صورة الخط . وصنف
الخطيب الحافظ في ذلك كتابه الذي سماه « كتاب تلخيص المشابه في الرسم »
وهو من أحسن كتبه لكن لم يعرف باسمه الذي سماه به عن موضوعه كما أعربنا عنه .

فمن أمثلة الأول : موسى بن علي بفتح العين وموسى بن علي بضم
العين . فمن الأول جماعة منهم أبو عيسى الحنظلي الذي روى عنه أبو بكر بن
مقسم المقرئ وأبو علي الصواف وغيرهما . وأما الثاني فهو موسى بن علي بن
رباح الحمصي المصري عرف بالضم في إسم أبيه . وقد رويناه عنه تحريجه من يقوله بالضم

١٨٤ النوع الخامس والخسون : نوع يتركب من النوعين اللذين قبله [مقدمة

ويقال : إن أهل مصر كانوا يقولونه بالفتح لذلك ، وأهل العراق كانوا يقولونه بالضم . وكان بعض الحفاظ يجعله بالفتح إسماً له وبالضم لقباً ، والله أعلم . ومن المتفق من ذلك المختلف المؤلف في النسبة محمد بن عبد الله التَّمَحْرِمِي بضم الميم الأول وكسر الراء المشددة مشهور صاحب حديث نسب إلى التَّمَحْرِم من بغداد . ومحمد بن عبد الله التَّمَحْرِمِي بفتح الميم الأول وإسكان الحاء المعجمة غير مشهور روى عن الامام الشافعي ، والله أعلم . وما يتقارب ويشته مع الاختلاف في الصورة ثور بن يزيد الكلاعي الشامي . وثور بن زيد بلا ياء في أوله الدليل المدني وهو الذي روى عنه مالك وحديثه في الصحيحين معاً . والاول حديثه عند مسلم خاصة ، والله أعلم . ومن المنفق في الكنية المختلف المؤلف في النسبة أبو عمرو الشيباني وعمرو الشيباني تابعيان يفرقان في أن الاول بالشين المعجمة والثاني بالسين المهملة ، وإسم الاول سعد بن أبياس ويشاركه في ذلك أبو عمرو الشيباني اللغوي إسحق بن مرار . وأما الثاني فاسمه زُرعة وعمو والد يحيى بن أبي عمرو الشيباني الشامي ، والله أعلم .

وأما القسم الثاني الذي هو على العكس فن أمثله بأنواعه عمرو بن زرارة بفتح العين وُعمرو بن زرارة بضم العين . فالاول جماعة منهم أبو محمد النيسابوري الذي روى عنه مسلم . والثاني يعرف بالحدثي وهو الذي يروى عنه البغوي المنيعي . وبلغنا عن الدارقطني أنه من مدينة في الثغر يقال لها الحدث . وروينا عن أبي أحد الحفاظ الحاكم أنه من أهل الحديث منسوب إليها ، والله أعلم . عبيد الله بن أبي عبد الله وعبد الله بن أبي عبد الله . الاول هو ابن الأغر سلمان أبي عبد الله صاحب أبي هريرة روى عنه مالك . والثاني جماعة منهم عبد الله بن أبي عبد الله المقرئ الاصبهاني روى عنه أبو الشيخ الاصبهاني ، والله أعلم . حيان الأسدي بالياء المشددة المثناة من تحت . وَحَيَّان بالنون الخفيفة الأسدي . فن الاول حيان بن حصين التابعي الراوى عن عمار بن ياسر . والثاني هو حنان

ابن الصلاح [النوع ٥٦ : المشتبه المقلوب . النوع ٥٧ : المنسوبون إلى غير آبائهم ١٨٥

الأسدي من بني أسد بن مُشْرِك بضم الشين وهو عم مسرَّه والد مسدد ذكره الدارقطني يروى عن أبي عثمان التهدي ، والله أعلم .

النوع السادس والخمسون : معرفة الرواة المتشابهين في الاسم والنسب المتمايزين بالتقديم والتأخير في الابن والأب

مثاله يزيد بن الأسود والأسود بن يزيد . فالأول يزيد بن الأسود الصحابي الخزاعي ، ويزيد بن الأسود الجُرَشِي أدرك الجاهلية وأسلم وسكن الشام وذكر بالصلاح حتى استسقى به معاوية في أهل دمشق فقال : اللهم إنا نستشفع إليك اليوم بخيرنا وأفضلنا ، فسقوا للوقت حتى كادوا لا يلبثون منازلهم . والثاني الأسود بن يزيد النخعي التابعي الفاضل . ومن ذلك الوليد بن مسلم ومسلم بن الوليد . فمن الأول الوليد بن مسلم البصري التابعي الراوي عن جندب بن عبد الله البجلي . والوليد بن مسلم الدمشقي المشهور صاحب الأوزاعي يروى عنه أحمد بن حنبل والناس . والثاني مسلم بن الوليد بن رباح المدني حدث عن أبيه وغيره يروى عنه عبد العزيز الدراوردي وغيره وذكره البخاري في تاريخه فقلب اسمه ونسبه فقال « الوليد بن مسلم » وأخذ عليه ذلك . وصنف الخطيب الحافظ في هذا النوع كتاباً سماه « كتاب رافع الارتباب في المقلوب من الأسماء والأنساب » . وهذا الاسم ربما أوم اختصاه بما وقع فيه مثل الغلط المذكور في هذا المثال الثاني وليس ذلك شرطاً فيه وأكثره ليس كذلك ، فا ترجمناه به إذا أولى ، والله أعلم .

النوع السابع والخمسون : معرفة المنسوبين إلى غير آبائهم وذلك على ضربين . أحدهما : من نسب إلى أمه ، منهم معاذ ، ومعوذ ، وعوذ ، بنو عفراء هي أمهم وأبوم الحارث بن رقاعة الأنصاري . وذكر ابن عبد البر أنه يقال في عوذ عرف وأنه الأكثر . بلال بن حمزة المؤذن ، حمزة أمه وأبوه رباح . سهيل وأخوه سهل وصفوان بن يضاء هي أمهم واسمه دعد واسم أبيهم وهب . شرحبيل بن حسنة هي أمه وأبوه عبد الله بن المطاع الكندي .

عبد الله بن بحجة هي أمه وأبوه مالك بن القشْب الأزدي الأسدي . سعد بن حبة الأنصاري هي أمه وأبوه بَحِير بن معاوية جد أبي يوسف القاضي . هؤلاء صحابة رضى الله عنهم . ومن غيرهم محمد بن الحنفية هي أمه واسمها خولة وأبوه علي بن أبي طالب رضى الله عنه . إسماعيل بن عُليّة هي أمه وأبوه إبراهيم أبو إسحق . إبراهيم بن هَرّاسة ، قال عبد الغنى بن سعيد : هي أمه وأبوه سلمة ، والله أعلم .

الثاني : من نسب إلى جدته ، منهم يعلى بن مُنية الصحابي هي في قول الزبير ابن بكار جدته أم أبيه وأبوه أمية . ومنهم بشير بن الخصاصية الصحابي هو بشير بن معبد . والخصاصية هي أم الثالث من أجداده . ومن أحدث ذلك عبداً شيخنا أبو أحمد عبد الوهاب بن علي البغدادي يعرف بابن سُكينة وهي أم أبيه ، والله أعلم .

الثالث : من نسب إلى جده ، منهم أبو عبيدة بن الجراح أحد العشرة هو عامر بن عبد الله بن الجراح . حَمَل بن النابتة المُدَلّي الصحابي هو حمل بن مالك ابن النابتة : مُجَمَّع بن جارية الصحابي هو مجمع بن يزيد بن جارية . ابن جريج هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج . بنو المَاجشون بكسر الجيم منهم يوسف ابن يعقوب بن أبي سلمة المَاجشون . قال أبو علي الفسائي : هو لقب يعقوب بن أبي سلمة وجرى على بنيه وبني أخيه عبد الله بن أبي سلمة . قلت : والمختار في معناه أنه الأبيض الأحمر ، والله أعلم . ابن أبي ذئب هو محمد بن عبد الرحمن ابن المغيرة بن أبي ذئب . ابن أبي ليلى الفقيه هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى . ابن أبي مليكة هو عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة . أحد بن حنبل الامام هو أحمد بن محمد بن حنبل أبو عبد الله . بنو أبي شيبة أبو بكر وعثمان الحافظان وأخوهما القاسم أبو شيبة هو جدهم واسمه إبراهيم بن عثمان واسطى وأبوه محمد بن أبي شيبة . ومن المتأخرين أبو سعيد بن يونس صاحب تاريخ

مصر هو عبد الرحمن بن أحمد بن يونس بن عبد الأعلى الصديقي ، والله أعلم .
 الرابع : من نسب إلى رجل غير أبيه هو منه بسبب ، منهم المقداد بن
 الأسود وهو المقداد بن عمرو بن ثعلبة الكندي وقيل السهراني كان في حجر
 الأسود بن عبد يغوث الزهري وتبناه فنسب إليه . الحسن بن دينار هو ابن
 واصل ودينار زوج أمه وكان هذا خني على ابن أبي حاتم حيث قال فيه : الحسن
 ابن دينار بن واصل ، لجمل واصل جده ، والله أعلم .

النوع الثامن والخمسون : معرفة النسب التي باطنها على خلاف ظاهرها الذي هو السابق إلى الفهم منها

من ذلك أبو مسعود البدرى عقبة بن عمر ولم يشهد بدرا في قول الأكثر
 ولكن نزل بدرا فنسب إليها . سليمان بن طرخان التيمي نزل في تيم وليس منهم
 وهو مولى بني مرة . أبو خالد الدالاني يزيد بن عبد الرحمن هو أسدي مولى
 لبني أسد نزل في بني دالان بطن من همدان فنسب إليهم . إبراهيم بن يزيد
 الخوزي ليس من الخوز وإنما نزل شعب الخوز بمكة . عبد الملك بن أبي سليمان
 القرظي نزل جبانة عرزم بالكوفة وهي قبيلة معدودة في قرارة فقيط عرزمي
 بتقديم الراء المهملة على الزاي . محمد بن سنان القوق أبو بكر البصري باهلي
 نزل في الموقة بالقاف والفتح وهم بطن من عبد القيس فنسب إليهم . أحمد بن
 يوسف السلمي جليل روى عنه مسلم وغيره هو أزدي عرف بالسلي لأن أمه
 كانت سلمية ثبت ذلك عنه . وأبو عمرو بن نجيد السلي كذلك فانه حافده .
 وأبو عبد الرحمن السلمي مصنف الكتب للصوفية كانت أمه ابنة أبي عمرو
 المذكور فنسب سليا وهو أزدي أيضاً جده ابن عم أحمد بن يوسف . ويقرب
 من ذلك ويشتق به مقسم مولى ابن عباس هو مولى عبد الله بن الحارث بن
 نوفل لزم ابن عباس فقيط له مولى ابن عباس للزومه إياه . يزيد الفقير أحد

التابعين وصف بذلك لأنه أصيب في قمار ظهره فكان يألم منه حتى ينحني له .
خالد الخداه لم يكن حذاء ووصف بذلك لجلوسه في الخدائين ، والله أعلم .

النوع التاسع والخمسون : معرفة المبهات

أى معرفة أسماء من أبهم ذكره في الحديث من الرجال والنساء . وصف
في ذلك عبد الغنى بن سعيد الحافظ والخطيب وغيرهما ويعرف ذلك بوروده
مسمى في بعض الروايات وكثير منهم لم يوقف على أسمائهم . وهو على أقسام :
منها وهو من أبهما ما قيل فيه «رجل» أو «امرأة» . ومن أمثله حديث ابن
عباس رضى الله عنه أن رجلا قال : يا رسول الله ! الحج كل عام ؟ وهذا الرجل
هو الأقرع بن حابس يئنه ابن عباس في رواية أخرى . حديث أبى سعيد
الخدري في ناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مروا بحى فلم
يضيفهم فلدغ سيدهم فراقه رجل منهم بفاتحة الكتاب على ثلاثين شاة ، الحديث .
الراقى هو الراوى أبو سعيد الخدري . حديث أنس أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم رأى جبلا ممدوداً بين ساريتين في المسجد فسأل عنه فقالوا فلانة تصل
فاذا غلبت تعلقت به . قيل إنها زينب بنت جحش زوج رسول الله صلى الله
عليه وسلم ، وقيل أختها حمنة بنت جحش ، وقيل ميمونة بنت الحارث أم المؤمنين .
المرأة التى سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الغسل من الحيض فقال :
خذى فرصة من مسك ، هى أسماء بنت يزيد بن السكن الأنصارية وكان يقال
لها خطية النساء . وفي رواية لمسلم تسميتها أسماء بنت شكل ، والله أعلم .

ومنها : ما أبهم بأن قيل فيه «ابن فلان» ، أو «ابن الفلاني» ، أو «ابنه فلان» ،
أو نحو ذلك . من ذلك حديث أم عطية : ماتت إحدى بنات رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال : اغسلها بماء وسدر ، الحديث . هى زينب زوجة أبى العاص
ابن الربيع أكبر بناته صلى الله عليه وسلم وإن كان قد قيل أكبرهن رقية . والله أعلم .
ابن اللثية ، ذكر صاحب الطبقات محمد بن سعد أن اسمه عبد الله وهذه نسبة إلى

بنو ثائب بضم اللام وإسكان التاء المثناة من فوق بطن من الأسد بإسكان السين وهم الأزد وقيل فيه ابن الآتية بالهمزة ولا صحة له . ابن مريع الأنصارى الذى أرسله رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أهل عرقه وقال : كونوا على مشاعركم ، اسمه زيد وقال الواقدى وكاتبه ابن سعد اسمه عبد الله . ابن أم مكتوم الأعمى المؤذن اسمه عبد الله بن زائدة وقيل عمرو بن قيس وقيل غير ذلك وأم مكتوم اسمها عائكة بنت عبد الله . الابنة التى أراد بنو هشام بن المغيرة أن يزوجهما من على بن أبى طالب رضى الله عنه هى العوراء بنت أبى جهل بن هشام بن المغيرة ، والله أعلم .

ومنها العم والعمة ونحوهما . من ذلك رافع بن خديج عن عمه فى حديث المخابرة عنه هو عطاء بن رافع الحارثى الأنصارى . زياد بن علاقة عن عمه هو قطبة بن مالك الثعلبى بالناء المثناة . عمه جابر بن عبد الله التى جعلت تبكى أباه يوم أحد اسمها فاطمة بنت عمرو بن حرام وسمها الواقدى هنداً ، والله أعلم . ومنها الزوج والزوجة : من ذلك حديث سبيعة الأسلمية أنها ولدت بعد وفاة زوجها بليال هو سعد بن خولة الذى رثى له رسول الله صلى الله عليه وسلم أن مات بمكة وكان بدرياً . زوج بزروع بنت واشق وهى بفتح الباء عند أهل اللغة وشاع فى السنة أهل الحديث كسرهما ، زوجها اسمه هلال بن مرة الأشجعى على ما روينا من غير وجه . زوجة عبد الرحمن بن الزبير بفتح الزاى التى كانت تحت رفاعة بن سيماء القرظى فطلقها . اسمها تيممة بنت وهب وقيل تيممة بضم التاء وقيل سيممة ، والله أعلم .

النوع الموفى ستين : معرفة تواريخ الرواة

وفى معرفة وفيات الصحابة والمحدثين والعلماء وموالاتهم ومقادير أعمارهم ونحو ذلك . روينا عن سفيان الثورى أنه قال : لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ أو كما قال . وروينا عن حفص بن غياث أنه قال : إذا

اتهمم الشيخ غسابوه بالسنين يعني احسبوا سنه وسن من كتب عنه . وهذا كنحو ما روينا عن إسماعيل بن عياش قال : كنت بالعراق فأناي أهل الحديث ، فقالوا : هنا رجل يحدث عن خالد بن معدان فأتيته فقلت : أى سنة كتبت عن خالد بن معدان ؟ فقال : سنة ثلاث عشرة يعنى ومائة . فقلت : أنت تزعم أنك سمعت من خالد بن معدان بعد موته بسبع سنين ؟ قال إسماعيل : مات خالد سنة ست ومائة . قلت : وقد روينا عن عفير بن معدان قصة نحوه هذه جرت له مع بعض من حدث عن خالد بن معدان ذكر عفير فيها أن خالد مات سنة أربع ومائة .

وروينا عن الحاكم أبي عبد الله قال : لما قدم علينا أبو جعفر محمد بن حاتم الكشي وحدث عن عبد بن حميد سأله عن مولده فذكر أنه ولد سنة ستين ومائتين فقلت لأصحابنا : سمع هذا الشيخ من عبد بن حميد بعد موته بثلاث عشرة سنة . وبلغنا عن أبي عبد الله الحميدى الأندلسي أنه قال ما تحريره : « ثلاثة أشياء من علوم الحديث يجب تقديم التهم بها : (١) العلل ، وأحسن كتاب وضع فيه ، كتاب الدارقطني ، و (٢) المؤلف والمختلف ، وأحسن كتاب وضع فيه ، كتاب ابن ماكولا ، و (٣) وفات الشيوخ ، وليس فيه كتاب » . قلت : فيها غير كتاب ولكن من غير استقصاء وتعميم ، وتواريخ المحدثين مشتملة على ذكر الوفيات ولذلك ونحوه سميت تواريخ . وأما ما فيها من الجرح والتعديل ونحوهما فلا يناسب هذا الاسم . والله أعلم .

ولنذكر من ذلك عيوناً : أحدها الصحيح في سن سيدنا سيد البشر رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبه أبي بكر وعمر ، ثلاث وستون سنة . وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين هجى لائتى عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الأول سنة إحدى عشرة من الهجرة . وتوفي أبو بكر في جمادى الأولى سنة ثلاث عشرة . وعمر في ذى الحجة سنة ثلاث وعشرين . وعثمان في

ذى الحجة سنة خمس وثلاثين وهو ابن ائتين وثمانين سنة، وقيل ابن تسعين، وقيل غير ذلك. وعلى، في شهر رمضان سنة أربعين وهو ابن ثلاث وستين، وقيل ابن أربع وستين، وقيل ابن خمس وستين. وطلحة والزيبر جميعاً في جمادى الأولى سنة ست وثلاثين. وروينا عن الحاكم أبي عبد الله أن سنها كان واحداً، كلنا ابني أربع وستين، وقد قيل غير ما ذكره الحاكم. وسعد بن أبي وقاص سنة خمس وخمسين على الأصح وهو ابن ثلاث وسبعين سنة. وسعيد بن زيد سنة إحدى وخمسين وهو ابن ثلاث أو أربع وسبعين. وعبد الرحمن بن عوف سنة ائتين وثلاثين وهو ابن خمس وسبعين سنة. وأبو عبيدة بن الجراح سنة ثمانى عشرة وهو ابن ثمان وخمسين سنة وفي بعض ما ذكرته خلاف لم أذكره، والله أعلم.

الثاني : شخصان من الصحابة عاشا في الجاهلية ستين سنة وفي الاسلام ستين سنة وماتا بالمدينة سنة أربع وخمسين. أحدهما حكيم بن حزام وكان مولده في جوف الكعبة قبل عام الفيل بثلاث عشرة سنة. والثاني حسان بن ثابت بن المنذر بن حرام الأنصارى. وروى ابن إسحق أنه أباه ثابتاً والمنذر وحراماً عاش كل واحد منهم عشرين ومائة سنة. وذكر أبو نعيم الحافظ أنه لا يعرف في العرب مثل ذلك لغيرهم. وقد قيل أن حسان مات سنة خمسين، والله أعلم.

الثالث : أصحاب المذاهب الخمسة المتبوعة رضى الله عنهم. فسفيان بن سعيد الثورى أبو عبد الله مات بلا خلاف بالبصرة سنة إحدى وستين ومائة وكان مولده سنة سبع وتسعين. ومالك بن أنس رضى الله عنه توفى بالمدينة سنة تسع وسبعين ومائة قبل الثمانين سنة. واختلف في ميلاده، فقيل في سنة ثلاث وتسعين، وقيل سنة إحدى، وقيل سنة أربع، وقيل سنة سبع. وأبو حنيفة رحمه الله مات سنة خمسين ومائة ينفذاد وهو ابن سبعين سنة. والشافعى رحمه الله مات في آخر رجب، سنة أربع ومائتين بمصر وولد سنة خمسين ومائة. وأحمد بن محمد بن حنبل مات ينفذاد في شهر ربيع الآخر سنة إحدى وأربعين ومائتين وولد

سنة أربع وستين ومائة، والله أعلم.

الرابع : أصحاب كتب الحديث الحقة المعتمدة رضى الله عنهم . قال البخارى أبو عبد الله ولد يوم الجمعة بعد صلاة الجمعة لثلاث عشرة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة ومات بحجرتك قرياً من سمرقند ليلة عيد الفطر سنة ست وخمسين ومائتين فكان عمره اثنتين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يوماً . ومسلم بن الحجاج النيسابورى مات بها لخمس بقين من رجب سنة إحدى وستين ومائتين وهو ابن خمس وخمسين سنة . وأبو داود السجستانى سليمان بن الأشعث مات بالبصرة فى شوال سنة خمس وسبعين ومائتين . وأبو عيسى محمد بن عيسى السلكى الترمذى مات بها لثلاث عشرة مضت من رجب سنة تسع وسبعين ومائتين . وأبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسوى^(١) مات سنة ثلاث وثلثمائة، والله أعلم .

الخامس : سبعة من الحفاظ فى ساقاتهم أحسن التصنيف وعظم الانتفاع بتصانيفهم فى أعصارنا . أبو الحسن على بن عمر الدارقطى البغدادى مات بها فى ذى القعدة سنة خمس وثمانين وثلثمائة ولد فى ذى القعدة سنة ست وثلثمائة . ثم الحاكم أبو عبد الله بن البيع النيسابورى مات بها فى صفر سنة خمس وأربعمائة . وولد بها فى شهر ربيع الأول سنة إحدى وعشرين وثلثمائة . ثم أبو محمد عبد الفتى ابن سعيد الأزدي حافظ مصر ولد فى ذى القعدة سنة اثنتين وثلاثين وثلثمائة . ومات بمصر فى صفر سنة تسع وأربعمائة . ثم أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهانى الحافظ ولد سنة أربع وثلاثين وثلثمائة . ومات فى صفر سنة ثلاثين وأربعمائة بأصبهان . ومن الطبقة الأخرى أبو عمر بن عبد البر الندرى حافظ أهل المغرب ولد فى شهر ربيع الآخر سنة ثمان وستين وثلثمائة . ومات بشاطبة من بلاد الأندلس فى شهر ربيع الآخر سنة ثلاث وستين وأربعمائة . ثم أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقى ولد سنة أربع وثمانين وثلثمائة ومات بنيسابور فى جمادى الأولى سنة ثمان وخمسين وأربعمائة وتقل إلى يهق فدفن بها . ثم أبو بكر أحمد بن تلى

(١) هكذا فى الأصل وهو الامام الهافى ويقال للنسوى نسبة الى نسا .

ابن الصلاح [النوع الحادى والستون : معرفة الثقة والضعفاء من رواية الحديث ١٩٣

الخطيب البغدادى ولد فى جمادى الآخرة سنة اثنين وتسعين وثلاثمائة ومات ببغداد فى ذى الحجة سنة ثلاث وستين وأربعمائة ، رحمه الله وإيانا والمسلمين أجمعين ، والله أعلم .

النوع الحادى والستون : معرفة الثقة والضعفاء

من رواية الحديث

هذا من أجل نوع وأعلمه فانه المرقاة إلى معرفة صحة الحديث وسقمه ولأهل المعرفة بالحديث فيه تصانيف كثيرة . منها ما أفرد فى الضعفاء ككتاب الضعفاء للبخارى ، والضعفاء للنسائى ، والضعفاء للمقبلى وغيرها . ومنها فى الثقات لحسب ككتاب الثقات لأبى حاتم بن حبان . ومنها ما جمع فيه بين الثقات والضعفاء كتاريخ البخارى ، وتاريخ بن أبى خيثمة وما أغزر فوائده ، وكتاب الجرح والتصديق لابن أبى حاتم الرازى . رويانا عن صالح بن محمد الحافظ جزرة قال : أول من تكلم فى الرجال شعبة بن الحجاج ، ثم تبعه يحيى بن سعيد القطان ، ثم بعده أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين . قلت : وهؤلاء يعنى أنه أول من نصدى لذلك وعنى به وإلا فالكلام فيه جرحاً وتعديلاً متقدماً ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم عن كثير من الصحابة والتابعين فمن بعدهم وجوز ذلك صوناً للشرعية ونفياً للخطأ والكذب عنها .

وكما جاز الجرح فى الشهود جاز فى الرواة . ورويت عن أبى بكر بن خلاد قال قلت ليحيى بن سعيد : أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماءك عند الله يوم القيامة ؟ فقال : لئن يكونوا خصمائى أحب إلى من أن يكون خصمى رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لى : لم تذب الكذب عن حديثى . . . وروينا أو بلغنا أن أبا تراب النخشبى الزاهد سمع من أحمد بن حنبل شيئاً من ذلك فقال له : يا شيخ ! لا تقتاب العلماء . فقال له : وعحك ! هذا نصيحة ليس هذا غية . ثم إن على الآخذ فى ذلك أن يتق الله تعالى ، ويتق الله تعالى ، ويتق الله تعالى ، ولا يجرح مسلماً ولا ذميراً .

يبقى عليه الدهر عارها . وأحسب أبا محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم وقد قيل أنه كان يعد من الأبدال من مثل ما ذكرناه خاف . فيما رويناه أو بلغناه أن يوسف بن الحسين الرازي وهو الصوفي دخل عليه وهو يقرأ كتابه في الجرح والتعديل . فقال له : كم من هؤلاء القوم قد حطوا وراح لهم في الجنة منذ مائة سنة ومائتي سنة وأنت تكذبهم وتفتابهم ؟ فبكي عبد الرحمن . وبلغنا أيضاً أنه تحدث وهو يقرأ تحابه ذلك على الناس عن يحيى بن معين أنه قال : إيا لظمن على أقوم لعلمهم قد حطوا وراح لهم في الجنة منذ أكثر من مائتي سنة . فبكي عبد الرحمن وارتعدت يداه حتى سقط الكتاب من يده .

قال المؤلف : وقد أخطأ فيه غير واحد على غير واحد فبحرهم بما لا صحة له . من ذلك جرح أبي عبد الرحمن النسائي لأحمد بن صالح وهو إمام حافظ ثقة لا يعلق به جرح أخرجه عنه البخاري في صحيحه . وقد كان من أحمد إلى النسائي جفاء أفسد قلبه عليه . وروينا عن أبي يعلى الخليلي الحافظ قال : اتفق الحفاظ على أن كلامه فيه تحامل ولا يقدر كلام أمثاله فيه . قلت : النسائي إمام حجة في الجرح والتعديل ، وإذا نسب مثله إلى مثل هذا كان وجهه أن عين السُّخط تبدي مساوى لها في الباطن مخارج صحيحة تُعَيِّنُ عنها بمجيب السُّخط ، لا أن ذلك يقع من مثله تعمداً لقدح يعلم بطلانه ، فاعلم هذا فإنه من النكت النفيسة المهمة . وقد مضى الكلام في أحكام الجرح والتعديل في النوع الثالث والعشرين ، والله أعلم .

النوع الثاني والستون : معرفة من خلط في آخر عمره من الثقات

هذا فن عزيز مهم لم أعلم أحداً أفرد به بالتصنيف^(١) واعتنى به مع كونه حقياً بذلك جداً . وهم منقسمون : فمنهم من خلط لا اختلاطه وخرفه ، ومنهم

(١) قال محمد راجب الطباخ : أفرد بالتصنيف الإمام الحافظ إبراهيم بن محمد سبط ابن الصبي الحلي المتوفى سنة ٨١٤ هـ وسماه «الاختلاط بين روى بالاختلاط» وقد طبعت مع رسائله المتوفى أيضاً .

من خلط لذهاب بصره أو لغير ذلك . والحكم فيهم أنه يقبل حديث من أخذ عنهم قبل الاختلاط ولا يقبل حديث من أخذ عنهم بعد الاختلاط أو أشكل أمره فلم يدر هل أخذ عنه قبل الاختلاط أو بعده . فنهى عنه بن السائب اختلط في آخر عمره فاحتج أهل العلم برواية الأكاير عنه مثل سفيان الثوري وشعبة لأن سماعهم منه كان في الصحة وتركوا الاحتجاج برواية من سمع منه آخره . وقال يحيى بن سعيد القطان في شعبة : إلا حديثين كان شعبة يقول سمعتهما بالآخرة عن زاذان . أبو إسحق السبيعي اختلط أيضاً ويقال إن سماع سفيان ابن عيينة منه بعد ما اختلط ، ذكر ذلك أبو يعلى الخليل .

سعيد بن أبياس الجري اختلط وتغير حفظه قبل موته . قال أبو الوليد الباجي المالكي قال النسائي : أنكر أيام الطاعون ، وهو أثبت عندنا من خاله الحذاء ما سمع منه قبل أيام الطاعون . سعيد بن أبي عروبة . قال يحيى بن معين : خلط سعيد بن أبي عروبة بعد هزيمة إبراهيم بن عبد الله بن حسن بن حسن سنة اثنتين وأربعين يعني ومائة . ومن سمع منه بعد ذلك فليس بشيء . ويزيد بن هارون صحيح السماع منه سمع منه بواسط وهو يزيد الكوفي . وأثبت الناس سماعاً منه عبدة بن سليمان . قلت : ومن عرف أنه سمع منه بعد اختلاطه وكيع ، والمعافى بن عمران الموصلي . بلغنا عن ابن عمار الموصلي أحد الحفاظ أنه قال : ليست روايتهما عنه بشيء إنما سمعها بعد ما اختلط . وقد روينا عن يحيى بن معين أنه قال لو كيع : تحدث عن سعيد بن أبي عروبة وإنما سمعت منه في الاختلاط ؟ فقال : رأيته حدث عنه إلا بحديث مستور ؟ المسعودي عن اختلط وهو عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود المذلي وهو أخو أبي العيس عتبة المسعودي . ذكر الحاكم أبو عبد الله في كتاب المزيين الرواة عن يحيى بن معين أنه قال : من سمع من المسعودي في زمان أبي جعفر فهو صحيح السماع ، ومن سمع منه في أيام المهدي فليس سماعه بشيء . وذكر

حنبل بن إسماعيل عن أحمد بن حنبل أنه قال : سماع عاصم هو ابن علي وأبي النصر وهو لا من المسعودي بعد ما اختلط .

ريعة الرأي بن أبي عبد الرحمن أستاذ مالك قيل إنه تغير في آخر عمره وترك الاعتماد عليه لذلك . صالح بن نهان مولى التوأمة بنت أمية بن خلف روى عنه ابن أبي ذئب والثالث . قال أبو حاتم ابن حبان : تغير في سنة خمس وعشرين ومائة واختلط حديثه الأخير بحديثه القديم ولم يتميز فاستحق الترك . حسين ابن عبد الرحمن الكوفي ممن اختلط وتغير ، ذكره النسائي وغيره ، والله أعلم . عبد الوهاب الثقفي . ذكر ابن أبي حاتم الرازي عن يحيى بن معين أنه قال : اختلط بأخيرة . سفيان بن عيينة . وجدت عن محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي أنه سمع يحيى بن سعيد القطان يقول : أشهد أن سفيان بن عيينة اختلط سنة سبع وتسعين فن سمع منه في هذه السنة وبعد هذه فسماعه لا شيء . قلت : توفي بعد ذلك بنحو ستين سنة تسع وتسعين ومائة . عبد الرزاق بن ممام . ذكر أحمد بن حنبل أنه عفى في آخر عمره فكان يلقن فيلقن فسماع من سمع منه بعد ما عفى لا شيء . قال النسائي : فيه نظر لمن كتب عنه بأخيرة . قلت : وعلى هذا يحمل قول عباس بن عبد العظيم ، لما رجع من صنعاء : والله لقد تجشمت إلى عبد الرزاق . وإنه لكذاب ، والواقدي أصدق منه . قلت : وقد وجدت فيما روى عن الطبراني عن إسحق بن إبراهيم الدبري عن عبد الرزاق أحاديث استكرتها جداً ، فأحلت أمرها على ذلك . فان سماع الدبري منه متأخر جداً . قال إبراهيم الحربي : مات عبد الرزاق وللدبري ست سنين أو سبع سنين ، ويحصل أيضاً في نظر من كثير من العوالي الواقعة عن تأخر سماعه من سفيان بن عيينة وأشباهه . عارم محمد بن الفضل أبو النعمان اختلط بأخيرة . فما رواه عنه البخاري ومحمد بن يحيى الذهلي وغيرهما من الحفاظ ينبغي أن يكون مأخوذاً عنه قبل ختلاطه . أبو قلابة عبد الملك بن محمد بن عبد الله الرقاشي . رويانا عن الامام

ابن خزيمة أنه قال : حدثنا أبو قلابة بالبصرة قبل أن يختلط ويخرج إلى بغداد .
ومن بلغنا عنه ذلك من المتأخرين أبو أحمد النضر بن الجرجاني وأبو طاهر حفيد الامام
ابن خزيمة . ذكر الحافظ أبو علي البرذعي ثم السمرقندي في معجمه أنه بلغه أنها
اختلطت في آخر عمرهما . وأبو بكر بن مالك القطيعي راوى مسند أحمد وغيره
اختل في آخر عمره وخرف حتى كان لا يعرف شيئاً مما يقرأ عليه . واعلم أن
من كان من هذا القبيل محتجاً بروايته في الصحيحين أو أحدهما فانا نعرف على
الجلّة أن ذلك مما يميز وكان مأخوذاً عنه قبل الاختلاط ، والله أعلم .

النوع الثالث والستون : معرفة طبقات الرواة والعلماء .

وذلك من المهارات التي اقتضت بسبب الجهل بها غير واحد من المصنفين
وغيرهم . و« كتاب الطبقات الكبير »^(١) لمحمد بن سعد كاتب الواقدي كتاب
حقيل كثير القوائد وهو ثقة غير أنه كثير الرواية فيه عن الضعفاء . ومنهم^(٢)
الواقدي وهو محمد بن عفر الذي لا ينسب^(٣) . والطبقة في اللغة عبارة عن القوم
المتشابهين وعند هذا فربّ شخصين يكونان من طبقة واحدة لتشابههما بالنسبة إلى
جهة ومن طبقتين بالنسبة إلى جهة أخرى لا يتشابهان فيها . فأنس بن مالك
الأنصاري وغيره من أصاغر الصحابة مع العشرة وغيرهم من أكابر الصحابة من
طبقة واحدة إذا نظرنا إلى تشابههم في أصل صفة الصفة . وعلى هذا فالصحابة
بأسرهم طبقة أولى والتابعون طبقة ثانية وأتباع التابعين طبقة ثالثة ، وهم جرا .
وإذا نظرنا إلى تفاوت الصحابة في سوابقهم ومراتبهم كانوا على ما سبق ذكره
بضع عشرة طبقة ولا يكون عند هذا أنس وغيره من أصاغر الصحابة من طبقة
العشرة من الصحابة بل دونهم بطبقات . والباحث الناظر في هذا الفن يحتاج
إلى معرفة المواليد والوفيات ومن أخذوا عنه ومن أخذ عنهم ونحو ذلك ، والله أعلم .

(١) طبقات ابن سعد طبعت في أوروبا وسجاد عليها بالمطبعة القبطية في بجاي (بلندين) بزيادة الحواشي المفيدة
إن شاء الله تعالى . (٢) أي من هؤلاء الضعفاء . (٣) أي بل يقتصر على اسمه واسم أبيه
وشيخه هشام بن محمد بن السائب الكلبي — مكتوب .

النوع الرابع والستون : معرفة الموالى من الرواة والعلماء

وأهم ذلك معرفة الموالى المنسوبين إلى القبائل بوصف الاطلاق ، فان الظاهر في المنسوب إلى قبيلة كما إذا قيل « فلان القرشى » أنه منهم صليّة ، فإذا يسان من قيل فيه « قرشى » من أجل كونه مولى لهم مهم . واعلم أن فيهم من يقال فيه « مولى فلان » أو « لبنى فلان » والمراد به مولى المتأفة وهذا هو الأغلب في ذلك . ومنهم من أطلق عليه لفظ « المولى » والمراد به ولاء الاسلام . ومنهم أبو عبد الله البخارى فهو محمد بن إسماعيل الجعفي مولاهم نسب إلى ولاء الجعفين لأن جده - وأظنه الذى يقال له الأخنف - أسلم وكان محوسياً على يد النيمان بن أخنس الجعفي جد عبد الله بن محمد المسمى الجعفي أحد شيوخ البخارى . وكذلك الحسن بن عيسى الماسرجسى مولى عبد الله بن المبارك إنما ولاءه له من حيث كونه أسلم - وكان نصرانياً - على يديه . ومنهم من هو مولى بولاء الحلف والموالاته كالكك بن أنس الامام ونفره هم أصبحيون حميريون صليّة وهم موالى لثيم قريش بالحلف . وقيل لأن جده مالك بن أبى عامر كان عسيفاً على طلحة بن عبيد الله التيمي أى أجيراً وطلحة يختلف بالتجارة فقبل « مولى التميميين » لكونه مع طلحة ابن عبيد الله التيمي . وهذا قسم رابع في ذلك وهو نحو ما أسلفناه في مقسم أنه قيل فيه « مولى ابن عباس » للزومه إياه . وهذه أمثلة للمنسوبين إلى القبائل من مواليم : أبو البختري الطائى سعيد بن فيروز التابعى هو مولى طى . أبو العالية ربيع الرياحى التيمي التابعى كان مولى امرأة من بنى رياح . عبد الرحمن بن هرمز الأعرج الهاشمى أبو داود الراوى عن أبى هريرة وابن بجنة وغيرهما هو مولى بنى هاشم . الليث بن سعد المصرى القهصى مولاهم . عبد الله بن المبارك التروذى الحنظلى مولاهم . عبد الله بن وهب المصرى القرشى مولاهم . عبد الله بن صالح المصرى كاتب الليث الجنى مولاهم . وربما نسب إلى القبيلة مولى مولاها كأبى الحباب سعيد بن يسار

الهاشمى الراوى عن أبى هريرة وابن عمر كانت مولى لمولى لبنى هاشم لأنه مولى
 شقران مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم . رويانا عن الزهرى قال قدمت
 على عبد الملك بن مروان فقال : من أين قدمت يا زهرى ؟ قلت : من مكة . قال :
 فمن خلفت بها يسود أهلها ؟ قلت : عطاء بن أبى رباح . قال : فمن العرب أم من
 الموالى ؟ قال قلت : من الموالى . قال : وبم سادهم ؟ قلت : بالديانة والرواية .
 قال : إن أهل الديانة والرواية لينبئ أن يسودوا . قال : فمن يسود أهل اليمن ؟
 قال قلت : طائوس بن كيسان . قال : فمن العرب أم من الموالى ؟ قال قلت :
 من الموالى . قال : وبم سادهم ؟ قلت : بما سادهم به عطاء . قال : إنه لينبئ .
 قال : فمن يسود أهل مصر ؟ قال قلت : يزيد بن أبى حبيب . قال : فمن العرب
 أم من الموالى ؟ قال قلت : من الموالى . قال : فمن يسود أهل الشام ؟ قال قلت :
 مكحول . قال : فمن العرب أم من الموالى ؟ قال قلت : من الموالى عبد بن
 أعقفته امرأة من هذيل . قال : فمن يسود أهل الجزيرة ؟ قلت : مبرق بن
 مهران . قال : فمن العرب أم من الموالى ؟ قال قلت : من الموالى . قال : فمن
 يسود أهل خراسان ؟ قال قلت : الضحاك بن مزاحم . قال : فمن العرب أم من الموالى
 قال قلت : من الموالى . قال فمن يسود أهل البصرة ؟ قال قلت : الحسن بن أبى
 الحسن . قال : فمن العرب أم من الموالى ؟ قال قلت : من الموالى . قال : ويلك !
 فمن يسود أهل الكوفة ؟ قال قلت : إبراهيم النخعى . قال : فمن العرب أم من
 الموالى ؟ قال قلت : من العرب . قال : ويلك يا زهرى ! فرجت عني ، والله لتسودن
 الموالى على العرب حتى يخطب لها على المنابر والعرب تحتها . قال قلت : يا
 أمير المؤمنين ! إنما هو أمر الله ودينه ، من حفظه ساد ومن ضيعه سقط .

وفيما نرويه عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم قال : لما مات العبادة صار
 الفقه في جميع البلدان إلى الموالى إلا المدينة ، فان الله خصها بقرشي فكان فقيه
 أهل المدينة سعيد بن المسيب غير مدافع . قلت : وفي هذا بعض الميل ، فقد كان

حيث أن من العرب غير ابن المسيب فقهاء أئمة مشاهير منهم الشعبي والنخعي وجميع الفقهاء السبعة الذين منهم ابن المسيب عرب إلا سليمان بن يسار ، والله أعلم .

النوع الخامس والستون : معرفة أوطان الرواة وبلدانهم

وذلك مما يقتضيه حفظ الحديث إلى معرفته في كثير من تصريفاتهم ومن مظان ذكره « الطبقات » لابن سعد . وقد كانت العرب إنما تنسب إلى قبائلها فلما جاء الاسلام وغلب عليهم سكنى القرى والمستدائن حدث فيما بينهم الانتساب إلى الأوطان كما كانت العجم تنسب وأضاع كثير منهم أنسابهم فلم يبق لهم غير الانتساب إلى أوطانهم . ومن كان من الناقلة من بلد إلى بلد وأراد الجمع بينهما في الانتساب فليبدأ بالاول ثم بالثاني المتقل إليه ، وحسن أن يدخل على الثاني كلمة « ثم » يقال في الناقلة من مصر إلى دمشق مثلاً « فلان المصري ثم الدمشقي » . ومن كان من أهل قرية من قرى بلدة لجاز أن ينسب إلى القرية وإلى البلدة أيضاً وإلى الناحية التي منها تلك البلدة أيضاً . ولتقتد بالحاكم أبي عبد الله الحافظ فتروى أحاديث بأسانيدها منبئين على بلاد روايتها ومستحسن من الحافظ أن يورد الحديث بأسناده ثم يذكر أوطان رجاله واحداً فواحداً وهكذا غير ذلك من أحوالهم .

أخبرني الشيخ المسند المعمر أبو حفص عمر بن محمد بن

المعمر رحمه الله بقرائتي عليه بغداد ، قال أخبرنا أبو بكر محمد بن

عبد الباقي بن محمد الأنصاري ، قال أخبرنا أبو إسحق إبراهيم بن

عمر بن أحمد البرمكي . قال أخبرنا أبو محمد عبد الله بن إبراهيم بن

أيوب بن ماسي ، قال حدثنا أبو مسلم إبراهيم بن عبد الله الكنجي ،

قال حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري ، قال حدثنا سليمان بن

التييمي عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

« لا هجرة بين المسلمين فوق ثلاثة أيام أو قال ثلاث ليال » .

أخبرني الشيخ المسند أبو الحسن المؤيد محمد بن علي المقرئ

رحمه الله بقراتى عليه بنيسابور عوداً على يده من ذلك مرة على رأس قبر مسلم بن الحجاج ، قال أخبرنا فقيه الحرم أبو عبد الله محمد بن الفضل الفراءى عند قبر مسلم أيضاً (ح) وأخبرتني أم المؤيد زينب بنت أبي القاسم عبد الرحمن بن الحسن الشعري بقراتى عليها بنيسابور مرة وبقراتى غيرى مرة أخرى رحمه الله ، قلتُ أخبرك إسماعيل بن أبي القاسم بن أبي بكر القارىء قرأتاً عليه ، قال أخبرنا أبو حفص عمر بن أحمد بن مسرور ، قال أخبرنا أبو عمرو إسماعيل بن نجيد السلى ، قال أخبرنا أبو مسلم إبراهيم بن عبد الله الكجى ، قال حدثنا محمد بن عبد الله الأنصارى ، قال حدثني حيد الطويل عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنصر أعاك ظالماً أو مظلوماً . قلت : يا رسول الله ! أنصره مظلوماً ، فكيف أنصره ظالماً ؟ قال : تمنه من الظلم ، فذلك نصرك إياه .

لحديثان عاليان في السماع مع لطافة السند وصحة المتن ، وأنس في الأول ، فمنه إلى أبي مسلم بصريون ، ومن بعد أبي مسلم إلى شيخنا فيه بغداديون . وفي الحديث الثانى أنس فمن دونه إلى أبي مسلم كما ذكرناه بصريون ، ومن بعده من بن نجيد إلى شيخنا نيسابوريون .

أخبرني الشيخ الزكى أبو الفتح منصور بن عبد المنعم بن أبي البركات بن الامام أبي عبد الله محمد بن الفضل الفراءى بقراتى عليه بنيسابور رحمه الله ، قال أخبرنا جدى أبو عبد الله محمد بن الفضل ، قال أخبرنا أبو عثمان سعيد بن محمد البحرى رحمه الله ، قال أخبرنا أبو سعيد محمد بن عبد الله بن حمدون ، قال أخبرنا أبو حاتم مكي بن عبدان ، قال أخبرنا عبد الرحمن

ابن بشر، قال أخبرنا عبد الرزاق، قال أخبرنا ابن جريج، قال أخبرني عبدة بن أبي لبابة أن وراداً مولى المغيرة بن شعبه أخبره، أن المغيرة بن شعبه كتب إلى معاوية، كتب ذلك الكتاب له وراد، أتى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول حين يُسَلَّمُ « لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، اللهم لا مانع لما أعطيت، ولا معطى لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد » .

المغيرة بن شعبه ووراد وعبدة كوفيون، وابن جريج مكي، وعبد الرزاق صنعاني يمان، وعبد الرحمن بن بشر فتيخنا ومن، بينها أجمعون نيسابوريون .

وقه سبحانه الحمد الأسم على ما أسبغ من إفضاله، والصلاة والسلام
الأفضلان على سيدنا محمد وآله وعلى سائر النبيين وآل كل، نهاية ما يسأل
السائلون وغاية ما يأمل الآملون .

صدر حديثاً

كُشِفَ الْخَفَاءُ وَزِيلَ الْإِلْبَاسُ عَمَّا اشْتَبَهَ مِنْ الْأَحَادِيثِ عَلَى السَّنَةِ النَّاسِئِ

لِلْمُفَسِّرِ الْحَدِيثِ الشَّيْخِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَمَلَوِيِّ الْجَزِينِيِّ الْمُبَوِّقِيِّ السَّنَةِ ١١٦٢

عن نسخة كتبت برسم فخر الأشراف السيد سعيد بن الحافظ الشيخ
أحمد الحلبي المطار، مع المقابلة بنسخة خزنة آل المطار بدمشق
ومعارضة المتبس منها بنسخة دار الكتب المصرية وغيرها

الجزئين الأول والثاني

دار

زاكيا القصص

المجلد	المجلد	تاريخ الفقه
المجلد	المجلد	الحمد علوم الدين ١ / ٥
المجلد	المجلد	الشوقيات ٢ / ١
المجلد	المجلد	كشف الغطاء و منزل الالهاس مما اشتمر
المجلد	المجلد	من الاحاديث على السنة الناس
المجلد	المجلد	قصص الانبياء
المجلد	المجلد	منهاج المسلم
المجلد	المجلد	الاحاديث القدسية
المجلد	المجلد	عقيدة المؤمن
المجلد	المجلد	الفروق اللغوية
المجلد	المجلد	الحاء والهاء
المجلد	المجلد	جنس الجنيتين في تمييز نواحي المستنيرين
المجلد	المجلد	المهار الاحمدي و الهفارين
المجلد	المجلد	الكتاب
المجلد	المجلد	فقرها الى الله
المجلد	المجلد	شروط الائمة الستة
المجلد	المجلد	و هاية : شروط الائمة الخمسة
المجلد	المجلد	الاعجاز الكونى في القرآن
المجلد	المجلد	السياسة في علم الفراسة
المجلد	المجلد	الدعاء المستجاب
المجلد	المجلد	و اشرقت الشمس على هيرودشينا
المجلد	المجلد	جامع العلوم والحكم
المجلد	المجلد	مصابيح الهفاني في حروف الهجاء
المجلد	المجلد	التفريب و الترهيب ٢ / ١
المجلد	المجلد	الرد
المجلد	المجلد	مختصر تفسير ابن كثير ٢ / ١
المجلد	المجلد	صفوة التفاسير ٢ / ١
المجلد	المجلد	تفسير آيات الاحكام ٢ / ١
المجلد	المجلد	مقدمة ابن الصلاح

صدر حديثاً

كَشَفُ الْخَفَاءِ وَمُزِيلُ الْإِلْبَاسِ

عَمَّا اشتهر من الأحاديث على السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ

لِلْفَقِيرِ الْحَدِيثِ الشَّيْخِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجَوْنِيِّ الْحَلَبِيِّ الْمُبَوِّقِ فِي سَنَةِ ١١٦٢ هـ

عن نسخة كتبت برسم فخر الأشراف السيد شعيد بن الحافظ الشيخ
أحمد الحلبي العطار، مع المقابلة بنسخة خزانة آل المطار بدمشق
ومعارضة الملتبس منهما بنسخة دار الكتب المصرية وغيرها

Bibliotheca Alexandrina



0164741



٧٢ ش البستان عابدين

القاهرة: ٢٩١٢١٧٢